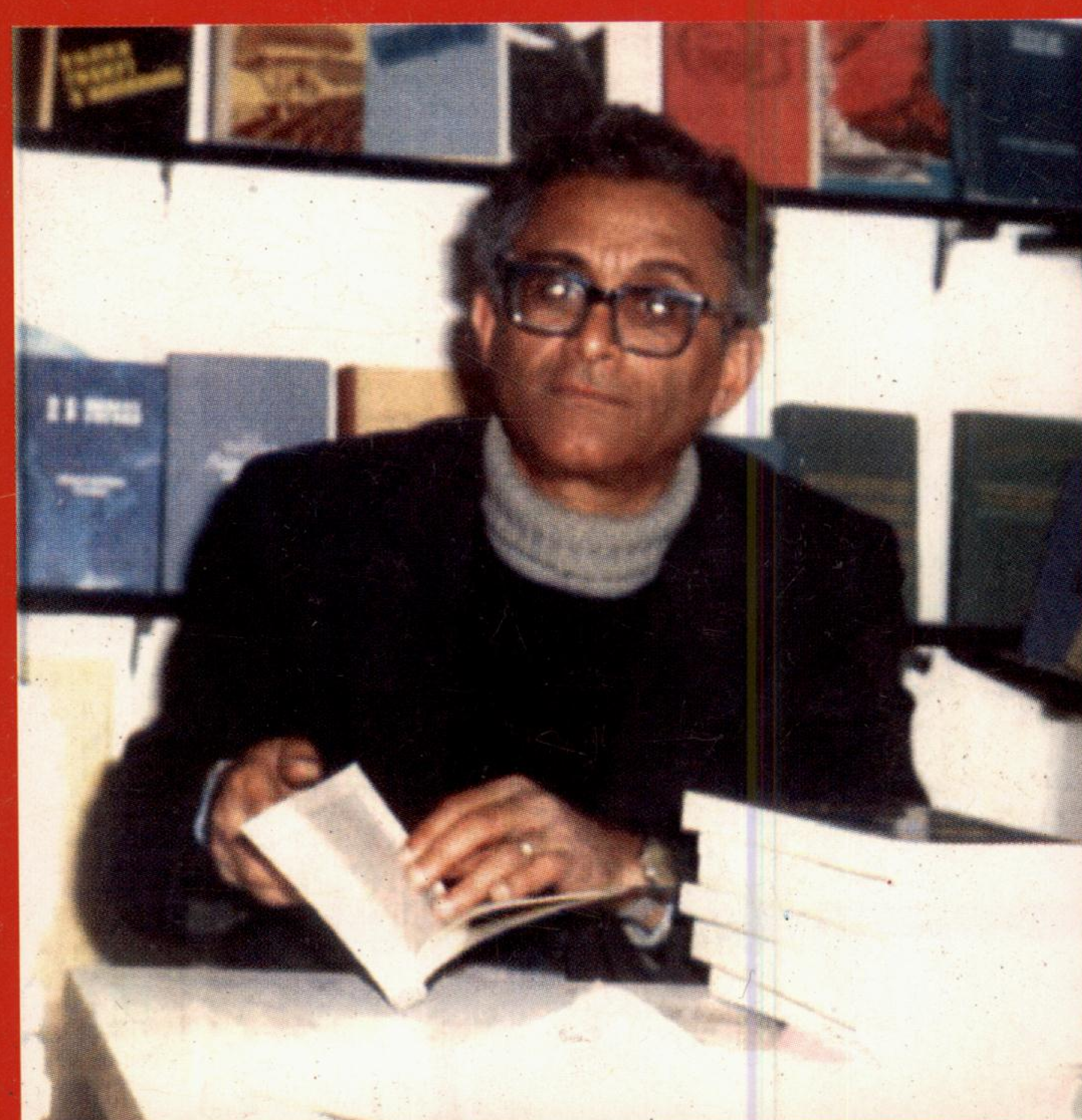
محمد يوسف الجندى

مسيرة حياتى

الجزء الثالث

- كيف يمكن التصدي للهيمنة الأمريكية
- الإشتراكية هي المستقبل
- حول الأزمة التي يعيشها حزبنا خاصة واليسار عامة
- التصدى للتشهير باليسار المصري
- نحو تضامن شعوب العالم في النضال ضد الحرب والإرهاب
- العولمة ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي
- اللقاءات الدولية ضد العولمة الرأسمالية
- حملة ضد تهريب الأموال والعقول



[الناشر]
دار العالم الثالث

وفي هذه الظروف قررت اللجنة المركزية أن أتولى مسئولية الخارج بدلا من ميشيل كامل، الأمر الذي أثاره وأدى في النهاية إلى انقسامه هو وغيره وكونوا تنظيماً مستقلاً.

واستطعت أن أقيم علاقات جيدة في الخارج مع الأحزاب والهيئات المختلفة العربية وغير العربية. وحرصت في نفس الوقت على ربط زملائنا في الخارج بنضالنا في الداخل.

عدت إلى القاهرة في منتصف عام ١٩٩٠، بعد وقف العمل في مجلة "قضايا السلم والاشتراكية" التي كنت أعمل فيها.

وبعد عودتي لاحظت خللا كبيرا في العمل القيادي كنت أواجهه في عملي. فرغم أن السكرتارية المركزية لم تعد هي السكرتارية السابقة التي تشكلت لاعتبارات الوحدة بين ثلاث فصائل، لأن الفصائل فعليا لم تعد موجودة، فإن السكرتارية استمرت هي القيادة الفعلية، لكن الوضع أصبح أسوأ لأن غالبية السكرتارية لم تكن متفرغة، فلم يعد لديها الوقت لتمارس هذه القيادة، فوضعت على عاتقها مهمة مستحيلة.

قد تبدو هذه القضية هي مجرد قضية تنظيمية، أو أسلوب عمل ولكنها في الحقيقة تحولت إلى قضية سياسية هامة. وقد كتبت ضد هذا الوضع بمناسبة إصدار مشروع الخط التنظيمي، وفيما يلي مقتطفات مما كتبته ونشرته في مجلة الحياة الحزبية التي كانت تصدر عن الحزب بشكل غير علني. وكان ذلك في منتصف التسعينات.

* اعتراض على مشروع الخط التنظيمي

اكتفى مشروع الخط التنظيمي بترديد عبارات عامة مكتبية، واكتفى بنصائح ومواعظ "علوية" دون أن يضع يده على المشكلة الأساسية.

وقد اعتدنا على مدى سنوات أن نشير إلى هذه المشكلة ونعترف بوجودها دون أن نحلل أسبابها. ونقدم العلاج لها. وقد سار مشروع " الخط التنظيمي " على هذا النهج، فأشار إلى هذه المشكلة وسماها "ضعف الأداء المركزي". وأغرقها بين أربع مشاكل أخرى، واكتفى بذلك، ولم يرجع إليها بعد ذلك، ولم يتحدث عن أسبابها، ولم يقدم العلاج المطلوب.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي روج البعض لأن الاشتراكية انتهت. وأن المستقبل هو للرأسمالية. ووجدت هذه المقولة رواجا أيضاً في مصر والعالم العربي، وصدقها البعض. خصوصاً وأنهم كانوا يربطون بين الاتحاد السوفييتي ونجاحاته وقوته وبين الاشتراكية. وكانوا يرون أن الاتحاد السوفييتي قد حقق الكثير من الإنجازات في مختلف المجالات. وكان الاتحاد السوفييتي وغيره من البلاد الاشتراكية يساندون شعوب العالم الثالث في نضالها ضد الاستعمار ومن أجل التنمية. وكان لذلك تأثيره على شعوب ودول تلك البلدان. وأصبح الكثير منها يعلن تبنيه للتوجه الاشتراكي، ويعزز علاقاته مع الدول الاشتراكية. وفي مصر كان للدعوة للاشتراكية صدى كبير، وتوج ذلك في عهد عبد الناصر بإعلان التوجه الاشتراكي. وسمى التنظيم السياسي الوحيد بالاتحاد الاشتراكي. وظل الحال كذلك حتى بعد وفاة جمال عبد الناصر وتولي أنور السادات للسلطة. وبعد حل الاتحاد الاشتراكي أقرنت غالبية الأحزاب أسماءها بالاشتراكية، وسمى حزب السلطة بحزب مصر الاشتراكي، وكذلك الأحزاب الأخرى حتى حزب اليمين أصبح اسمه حزب الأحرار الاشتراكيين. ونص الدستور على أن مصر بلد اشتراكي، ومع الردة التي بدأها السادات أخذ الحديث عن الاشتراكية يتقلص في ارتباط ببدء سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أعلنت سنة ١٩٧٤، وفتح الباب واسعاً للتحول الرأسمالي الطفيلي والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية. وتخلص حزب السلطة (الذي كان يُسمى حزب مصر الاشتراكي) من كلمة الاشتراكية واتخذ اسماً جديدا هو الحزب الوطني الديمقراطي. وأصبح كل من يتحدث عن الاشتراكية أو يدعو إليها يقال عنه أنه متجمد فكريا. وتأكد هذا الاتجاه

في عهد مبارك خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والأنظمة الاشتراكية في أوروبا وحل محلها الحديث عن الخصخصة والاقتصاد الحر. ولم يهتم هؤلاء الداعين إلى الرأسمالية بتمسك الصين بالنظام الاشتراكي والتحول الاشتراكي ودعم هذا التحول. ولم يؤثر على تفكيرهم أن بعض الدول الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية تمسكت بالاشتراكية والدعوة إليها، كما استمر تواجد الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في كل دول العالم. وتنامت الحركة بين شعوب العالم ضد العولمة الرأسمالية.

وعندما يتحدث هؤلاء المروجون للرأسمالية عن التقدم الكبير الذي تحرزه جمهورية الصين الشعبية يزعمون ان ذلك يرجع إلى تحول الصين إلى الرأسمالية، ويرجعون التحولات الاشتراكية في الصين ليس إلى أن الصينيين يبنون نظاما اشتراكيا ذا خصائص صينية، أو أنه بلد واحد ذو نظامان (إشارة إلى هونج كونج وماكاو، والدعوة إلى توحيد تايوان مع الصين الأم. وتشجيع قادة الصين للاستثمارات الخاصة، وخصوصاً الاستثمارات التي تأتي من رأسماليي تايوان ومن الصينيين المقيمين في الخارج، وإلى الاستثمارات الأجنبية، وحتى الاستثمارات من الشركات المتعددة الجنسية، مادام ذلك يساهم في تحقيق التنمية في الصين). ويرى قادة الصين وخصوصا دنج تشاوبينج ومن جاء بعده أن الصين بلد متخلف وأنه من بلاد العالم الثالث، ولكنه يسير في الطريق الاشتراكي، ولن يتم ذلك في سنة أو سنتين بل قد تحتاج إلى حوالي مائة عام.

إن كثيرا من الاقتصاديين في الغرب وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعتبرون أن التقدم الذي يحدث في الصين كبير وسريع، بل يتحدث البعض بأنها منافس خطير للولايات المتحدة الأمريكية، أقوى دولة اقتصاديا وعسكريا. وتتنبأ بعض المنظمات العالمية أن الصين مع معدلات نموها الحالي تتحول لأن تصبح أكبر اقتصاد في العالم .

انتصرت ثورة الصين الاشتراكية في أول أكتوبر ١٩٤٩. وفي أول أكتوبر ٢٠٠٤ احتفلت الصين بالعيد الخامس والخمسين لثورتها.

والصين أكبر بلاد العالم من حيث عدد سكانها الذي يزيد على المليار (حوالي مليار و٣٠٠ مليون). وهي الثالثة من حيث المساحة بعد روسيا وكندا.

ونظام الصين الحالي يجمع بين الرأسمالية والاشتراكية، ولكن قيادتها هي الحزب الشيوعي الصيني الذي يهدف إلى بناء الاشتراكية. وهي بذلك تختلف عن الاتحاد السوفييتي الذي أعلن قادته منذ ستالين أنه قد أنجز بناء الاشتراكية. بل أن خروشوف أعلن أن بلاده ستحقق قريباً بناء الشيوعية.

ومنذ عهد خروشوف الذي اشتهر بالتقرير الذي قدمه للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي الذي انتقد فيه ستالين وعبادة الفرد في عهده، وقفت الصين موقفا مختلفا. وساءت العلاقات بين البلدين وكان ذلك أحد الأسباب.

وينتقد دنج هسياويينج أيضاً في أيامه الأخيرة عبادة الفرد في عهد ماوتسي تونج. كما هاجم الثورة الثقافية التي انطلقت في آخر عهده. إلا أنه يعتبر أن الانجازات التي حققها ماوتسي تونج أكبر كثيراً من أخطائه. ويؤكد أن الصين تهتدي بأفكار ماوتسي تونج إلى جانب الماركسية اللينينية. وأكد أن المبادئ الأربعة التي تهتدي بها الصين هي :

(١) التوجه إلى الاشتراكية (٢)التمسك بالماركسية اللينينية (٣)التمسك بقيادة الحزب الشيوعي الصيني (٤) الاهتداء بأفكار ماوتسي تونج.

وينتقد القادة الصينيون إهدار دور ستالين الذي قام بدور كبير وحقق إنجازات كبيرة في تقدم الاتحاد السوفييتي في ظروف صراع شديد مع القوى التي وقفت في طريق هذا التقدم، وخصوصا في الحرب ضد العدوان النازي والانتصار الذي تحقق ضد الفاشية. وأن له أخطاء ومنها عبادة الفرد، وهي أخطاء يجب النضال ضدها ومع ذلك فلا يجب إلغاء دوره الإيجابي أو التقليل منه.

في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٤ عقدت الدورة السادسة عشرة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني برئاسة هوجين تاو الذي حل محل زيمين الرئيس السابق. وأعلنت اللجنة المركزية عن توجهها لبناء مجتمع اشتراكي متناسق في الصين، بتعبئة كل العوامل الإيجابية بأوسع وأكمل وجه، وبتشكيل مجتمع يمارس فيه الناس جميعاً قدراتهم المختلفة، ويعيشون في تناسق بالشكل اللازم لتدعيم القاعدة الاجتماعية وتحقيق المهمة التاريخية له في الحكم.

وتدعو اللجنة المركزية إلى الاستجابة إلى متطلبات التغييرات الاجتماعية العميقة في الصين وتضع موضوع بناء مجتمع متناسق في مركز هام بتشجيع الحيوية الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز مفهوم القانون ومفهوم التكامل ومراعاة الاستقرار الاجتماعي والوحدة. وتدعو إلى الإرساء الشامل لمبادئ احترام العمل والمعرفة والمواهب وإرساء الحيوية التجديدية للمجتمع بأسره .

وتتعهد بالاعتماد على الطبقة العاملة بصدق وإخلاص، وتطلق الدور الكامل للطبقة العاملة بما في ذلك المثقفين والفلاحين باعتبارهم القوى الأساسية لدفع النمو الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمام. وتدعو أيضاً إلى تشجيع ومساندة أبناء الطبقات الاجتماعية الأخرى للمساهمة بنشاط في النمو الاقتصادي والاجتماعي. وهي تدعو إلى تنسيق المصالح والعلاقات بين مختلف الدوائر، وأن تعالج بشكل سليم التناقضات الداخلية بين فئات الشعب. وهي تتعهد بمراعاة مصالح الغالية الساحقة للشعب الصيني.

وتقول الوثيقة أن الإصلاح والتنمية في الصين قد وصلا إلى مرحلة حرجة نشأت فيها أوضاع ومشاكل جديدة، وتواصل القوى المعادية محاولاتها الاستراتيجية لتغريب البلد وتقسيمها.

وتتكون هذه الوثيقة من ٣٦صفحة، ونورد بعض الفقرات الهامة منها:

« قررت اللجنة المركزية أنها تحتاج إلى تعزيز قدراتها في الحكم وأن تواجه التحديات، وأن تعزز أوضاع الحزب الاستراتيجية في قضية الاشتراكية، مستندة على النجاح الذي تحقق في الصين واستقرار ورخاء البلاد ».

أجيز دستور الحزب الشيوعي الصيني في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢بعد إدخال بعض التعديلات عليه في المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني. وجاء فيه:

« بعد ولوج القرن الجديد دلفت بلادنا إلى مرحلة تطوير جديدة لبناء مجتمع الحياة الرغيدة يستفيد منها المواطنون البالغ عددهم أكثر من مليار نسمة. عندما نحتفل بالذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني سيصل معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى مستوى الدول المتوسطة المتقدمة. وسيتحقق التحديث من حيث الأساس عند الذكرى المئوية

لقيام الصين الجديدة. البناء الاقتصادي هو محور كل أعمالنا، والتمسك بالمبادئ الأربعة والإصلاح والانفتاح والاعتماد على النفس والنضال الشاق في إنشاء المشروعات التأسيسية.

إنها الحكمة الجماعية للحزب الشيوعي الصيني، وعلى هدى أفكار ماوتس تونج قاد الحزب الشيوعي الصيني الشعب بمختلف قومياته في النضال الثوري الطويل الأمد ضد الإمبريالية والإقطاع والرأسمالية البيروقراطية وفي انتصار الثورة الديمقراطية الجديدة وتأسيس جمهورية الصين الشعبية التي تمارس فيها دكتاتورية الشعب الديمقراطية. وبعد قيام الصين الجديدة قاد الحزب الشعب في التحول الاشتراكي بسلاسة وإنجاز انتقال الديمقراطية الجديدة إلى الاشتراكية، وإقامة النظام الاشتراكي الأساسي، وتطوير الاشتراكية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ومنذ انعقاد الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني لخص الشيوعيون الصينيون بقيادة دنج شياوبينج التجارب الإيجابية بعد قيام الصين الجديدة، وعلى هذا الأساس دعوا إلى تحرير العقول والبحث عن الحقيقية من الوقائع، وتحويل مركز ثقل أعمال الحزب كلها صوب البناء الاقتصادي، وتنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي. وفتحوا مرحلة جديدة لتطوير الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. إن نظرية دنج شياوبينج هي نتاج الاندماج بين المبادئ الأساسية للماركسية اللينينية والممارسة الصينية المعاصرة وخصائص العصر. وهي تراث وتطوير أفكار ماوتسي تونج في ظل الظروف التاريخية الجديدة. إن بلادنا مازالت وستظل تبقى لفترة زمنية طويلة في المرحلة الأولية من الاشتراكية متخلفة اقتصاديا وثقافيا. وسوف تستمر هذه المرحلة مائة سنة أو أكثر من أجل بناء الاشتراكية في بلادنا. يجب سلك طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية انطلاقا من ظروف بلادنا الخاصة.

إن التناقضات الرئيسية في مجتمعنا في المرحلة الحالية هي التناقضات بين الحاجات المادية والثقافية المتزايدة للشعب والإنتاج الاجتماعي المتخلف. وسيبقى الصراع الطبقي قائماً على نطاق معين ولفترة زمنية طويلة من جراء العوامل الداخلية والتأثيرات الدولية، وقد تزداد حدته في ظروف ما. إلا أنه ليس تناقضاً أساسيا .

إن المهمات الأساسية لبلادنا في البناء الاشتراكي هي زيادة تحرير القوى المنتجة وتطويرها. والتحقيق التدريجي للتحديث الاشتراكي .. ومن أجل ذلك يجب إصلاح ما لا يناسب تطور القوى المنتجة فيما يتعلق بعلاقات الإنتاج والبناء الفوقي. يجب التمسك بالنظام الاقتصادي الأساسي وإكماله. التمسك باقتصاد الملكية الحكومية مع مراعاة التنمية المشتركة لاقتصاد متعدد الملكيات والتمسك بنظام توزيع الدخل واستكماله على أساس مبدأ « لكل حسب عمله » مع مراعاة أساليب توزيع الدخل المختلف. وتشجيع بعض المناطق والأشخاص على تحقيق الثراء قبل الآخرين، والقضاء على الفقر تدريجيا للوصول إلى الرخاء المشترك. يجب الوفاء تدريجيا بحاجات الشعب المادية والثقافية المتزايدة على أساس من تطوير الإنتاج ووفرة الثروات الاجتماعية.

إن التنمية هي أول واجب لحزبنا في ممارسة السلطة والنهوض بالبلاد. ويجب اغتنام الفرصة للتعجيل بالتنمية وتنفيذ استراتيجية النهوض بالوطن اعتمادا على العلوم والتعليم واستراتيجية التنمية المستدامة، والإبراز التام لدور العلوم والتكنولوجيا، باعتبارها القوى المنتجة الأولى، والاعتماد على التقدم العلمي والتكنولوجي لرفع نوعية العاملين، وأداء العمل بصورة تتميز بالفعالية العالية والجودة الممتازة والسرعة الفائقة لدفع تنمية البناء الاقتصادي إلى مستوى جديد.

يجب مقاومة الليبرالية البورجوازية في عملية بناء التحديث الاشتراكي. ويجب التمسك بالإصلاح، والانفتاح هو طريقنا لتقوية البلاد. يجب إصلاح النظام الاقتصادي الذي يقيد تطور القوى المنتجة إصلاحاً جذرياً. والتمسك ببناء «اقتصاد السوق الاشتراكي» وإكماله، وللتكيف مع ذلك يجب إدخال إصلاحات على الهيكل السياسي ومجالات أخرى، والاستفادة من كافة الأساليب والطرق المتقدمة في مجالات التشغيل والإدارة في الدول الغربية المتقدمة.

وعلينا أن نتحلى بالجرأة على الاكتشاف والإقدام على الإبداع، وشق طرق جديدة في الممارسة خلال عملية الإصلاح والانفتاح. يقود الحزب الشيوعي الصين الشعب في تطوير السياسة الديمقراطية الاشتراكية وبناء الحضارة السياسية الاشتراكية، وتوسيع الديمقراطية الاشتراكية، والتمسك بنظام مجالس نواب الشعب، ونظام التعاون بين الأحزاب المتعددة

والمشاورات السياسية تحت قيادة الحزب الشيوعي. وهو يعمل على فتح الباب على مصراعيه أمام الشعب ليتسنى له التعبير عن آرائه.

يجب تثقيف أعضاء الحزب بالمثل الشيوعية العليا السامية، ومقاومة التأثيرات الأيديولوجية والرأسمالية والإقطاعية الفاسدة، مع دعم الجبهة الوطنية المتحدة الأوسع المتكونة من كافة الكادحين الاشتراكيين وكل الوطنيين الذين يؤيدون الاشتراكية ويؤيدون إعادة توطيد الوطن الأم. والعمل باطراد على تعزيز التضامن بين أبناء الشعب الصيني بما فيهم المواطنين في منطقتي هونج كونج وماكاو والمواطنين في تايوان والمغتربين الصينيين فيما وراء البحار على أساس «دولة واحدة ونظامان » .

ويدعو الحزب الشيوعي الصيني إلى تطوير العلاقات مع الخارج بنشاط، ويعمل على خلق بنية دولية مناسبة للإصلاح والانفتاح وبناء التحديثات في بلادنا .

وبناء على انتهاج سياسة خارجية سلمية ومستقلة في الشئون الدولية، وتحمي استقلال وسيادة بلادنا، وتعارض الهيمنة وسياسة القوة، وتصون السلام العالمي، وتدفع التقدم البشري، وتطور علاقاتنا مع سائر دول العالم على أساس المبادئ المتمثلة في الاحترام المتبادل لسيادة وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشئون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، فإن الحزب يطور باستمرار حسن الجوار والمودة بين بلادنا والدول المحيطة بها. ويعزز التضامن والتعاون مع الدول النامية ويطور علاقاته مع الأحزاب الشيوعية وأحزاب أخرى في سائر الدول الأخرى على أساس الاستقلال، وأخذ زمام المبادرة والمساواة التامة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شئون الآخرين الداخلية.

ويقوي الحزب أساسه الطبقي، وأساسه الجماهيري، ويعزز قدرته الكفاحية لكي يسير حزبنا في مقدمة العصر دائماً وإلى الأبد. وهو يعمل على ربط النظرية بالواقع، والبحث عن الحقيقة من الوقائع وفحص الحقيقة وتطويرها من خلال الممارسات. ويثري ويطور الماركسية من خلال الممارسة. ويحرص على مقاومة الفساد بلا كلل ."

في أول يناير ٢٠٠٥ نشرت الأهرام في افتتاحيتها الداخلية تعليقا بعنوان «الصين أداء اقتصادي غير مسبوق»، أشارت فيه إلى التطورات

والبيانات الأخيرة التي صدرت عن الجهات المسئولة في الصين والتي توضح أن البلاد في طريقها إلى تسجيل عدد من العلامات البارزة في تاريخ تطورها الاقتصادي منذ ذكر الرئيس الصيني هوجينتاو أن بلاده سوف تسجل هذا العام معدلا للنمو الاقتصادي يزيد عن ٩%. وهو ما يعني أن الصين مازالت تتربع منفردة على قائمة أعلى البلاد نموا كما أن الصين سوف يرتفع حجم تجارتها هذا العام إلى أكثر من تريليون دولار لأول مرة. فقد سجلت الصادرات نمو ٤٥٧,٧ في الأشهر العشر الأولى، مع تحقيق فائض في الميزان التجاري يبلغ نحو ١١ مليار دولار. وبمقارنة هذا بحال الصين في عام ١٩٨٠ نجد أن وصف التطور الحادث بأنه معجزة يكون أقل وصف ممكن. فقد كانت الصادرات في عام ١٩٨٠ لا تتعدى ٢٠ مليار دولار كان أكثر من ٨٠% منها من المواد الخام، وهو ما يعني أن الصادرات قد زادت بنحو ٢٧ مثلا خلال ٢٤ عاما. والأكثر أهمية أن أكثر من ٩٠% من الصادرات هي الآن من السلع المصنعة.

وتشير مصادر في المنظمات الدولية إلى أن الصين سوف تكف عن تلقي المعونة بل وسوف تتحول إلى دولة مانحة للمعونات. وعلى سبيل المثال فإن الصين باتت لا تحتاج إلى معونات من قبل البرنامج العالمي للغذاء حسب تصريحات مدير البرنامج بعد لقائه برئيس الوزراء الصيني.

وتشير البيانات أيضاً إلى أن نحو ٣٠٠مليون صيني قد تم انتشالهم من دائرة الفقر خلال ربع القرن الماضي، أي منذ بداية العمل بخطة التحديث والانفتاح الصينية، وهي أيضاً أرقام غير مسبوقة عالميا. وإذا مضت الصين في طريق نموها الاقتصادي بنفس المعدلات الحالية أو حتى بأقل منها، فإن الصين ربما تتحول لأن تصبح أكبر اقتصاد في عالمنا بحلول عام ٢٠٥٠ كما يتوقع ذلك بعض الخبراء الاقتصاديين.

***

الاشتراكية هي المستقبل «٢»

التقارب بين الصين والهند وروسيا ودلالته

تحدثنا سابقا عن أن الاشتراكية هي مستقبل التطور في العالم، وأشرنا إلى التطور السريع الذي تتميز به جمهورية الصين الشعبية، والتوقعات بالنسبة لهذا التطور الذي يشار إليه في مختلف الصحف العالمية وأن التقدم السريع الذي تحققه الصين من المتوقع أن يصل بعد سنوات قليلة إلى معدلات غير مسبوقة.

في النصف الأول من شهر إبريل الماضي من هذا العام زار رئيس الصين الهند زيارة رسمية امتدت لأربع أيام واختتمت ببيان مشترك وقعه مع رئيس وزراء الهند يفتح الباب لتعاون متزايد بين الدولتين. وترجع أهمية الحدث أنه يحل التعاون محل خصومة بلغت حد الحرب في الستينيات. ويرجع ثانيا أهمية التعاون بين هذين البلدين إلى أنهما تضمان ٢,٥ مليار ساكن أي ٤٠% من إجمالي سكان الكرة الأرضية، وإذا تحقق ما تريدان من إقامة منطقة تجارة حرة فإنها ستكون أكبر سوق في العالم «حوالي تسعة أضعاف السوق الأمريكية» ورغم عدم استئصال الفقر حتى الآن في هذين البليدن فإن معدلات النمو السنوية في كلا البلدين عالية ومطردة ما بين ٩,٥% في الصين و٨,٧% في الهند. وهذا النمو الاقتصادي مصحوب بتقدم علمي وتكنولوجي سريع يعتمد أساسا على الجهد المحلي ويطور وفقا لاحتياجات التنمية في كل من البلدين.. ونتائجه الرائعة مسلم بها عالميا فالميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة سجل في ٢٠٠٤ فائضا لصالح الصين يبلغ ١٦٢ مليار دولار، وبين مكونات الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة تظهر الألكترونيات، وقد اشترت شركة صينية مؤخرا من شركة IBM قسمها المخصص لإنتاج الحاسب الشخصي الذي كان قبل عشرين عاما مفخرة لها. ومن المعروف أن شركات الصناعة الإلكترونية الأمريكية تتعاقد مع شركات في بلاد أخرى لإنتاج مكونات منتجاتها النهائية وتتوجه في هذا الصدد إلى الهند. وأخيرا لا يخلو من الفائدة لبلدنا الذي تلهث

خلل الأداء المركزي :

ما يسميه مشروع الخط التنظيمي " ضعفا " أعتبره " خللا " خطيرا هو السبب في كل المشاكل التنظيمية الأخرى. فإذا فسد الرأس فسد الجسم. والسبب في هذا الخلل الخطير هو أن الهيئات المركزية (اللجنة المركزية والمكتب السياسي) لا تقوم بدورها لا لأنها لا ترغب في ذلك، ولكن لأن السكرتارية المركزية تضع نفسها فوق الحزب، وانتزعت في حقيقة الأمر السلطة في الحزب من كل الهيئات الأخرى التي تنص عليها اللائحة. وحولت اللجنة المركزية والمكتب السياسي والمكاتب المركزية إلى هيئات شكلية، وتعجز السكرتارية المركزية بطبيعة الحال، أن تمارس كل هذه السلطات، وأن تنجز تلك المهام التي احتكرتها، والتي من المفروض – والتي من المفروض طبقا للائحة، وطبقا للمبادئ التنظيمية الديمقراطية أن تقوم بها الهيئات الأخرى. هذا المرض نعاني منه منذ سنوات، وقد ازداد تفاقماً في الفترة الأخيرة، بسبب التركيب الحالي للسكرتارية المركزية.

نتحدث كثيراً عن المركزية الديمقراطية، والقيادة الجماعية والعمل الجماعي، وهذه مبادئ عامة في أي تنظيم ديمقراطي. لقد اعتدنا أن نردد هذه المبادئ قولا دون أن نعمل بها. واحتكار السكرتارية المركزية للسلطة في الحزب وإلغاء الدور الفعلي للجنة المركزية والمكتب السياسي يتعارض تماماً مع هذه المبادئ.

نحن مع المركزية الديمقراطية، ولكننا ضد المركزية التي تلغي الديمقراطية وتتحول إلى مركزية بيروقراطية. وهذا هو المرض الذي عانت منه الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية وغيرها من الأحزاب بدرجة أو بأخرى. وهو سبب رئيسي للانهيارات التي لحقت بتلك الأحزاب وبالأنظمة التي كانت تحتكر السلطة فيها.

ونتيجة لاحتكار السكرتارية المركزية للسلطة وتحويل اللجنة المركزية والمكتب السياسي لهيئتين شكليتين نلحظ الظواهر المرضية التالية :

(١) تتحول القرارات الحزبية إلى أوامر إدارية فوقية لا تعبر، في حقيقة الأمر، عن موقف الحزب، الذي لا يمكن التوصل إليه إلا نتيجة حوار وجهد جماعي فكري وسياسي مشترك.

حكوماته وراء شيء من الاستثمار الأجنبي أن نعلم أن حجم الاستثمار المباشر في الصين والهند معا وصل إلى ١٠١,٨ مليار دولار، في حين أن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموع الدول الصناعية المتقدمة كان ١٠٢,٥ مليار. والمؤسف أن الناس في بلادنا يبدو أنهم سلموا بمقولة «نهاية التاريخ» التي سبق لبعض مثقفينا نقدها لظهورها في أمريكا، والغالبية منا تبدأ تفكيرها من الإشارة إلى الولايات المتحدة على أنها القطب الأوحد الذي لا فرار من سيطرته على العالم، وتتفاوت المواقف في ظل التسليم بديمومة هذا الوضع بين الاستسلام لما تريده أمريكا إلى استحسان كل ما هو أمريكي، مرورا بضرورة رفض كراهية أمريكا والعمل على حصول مصر على أحسن وضع ممكن في نظام عالمي تتربع على رأسه واشنطن، كأن تلك هي نهاية التاريخ، ومن ثم لا داعي لمتابعة ما يجري في قارات أخرى محكوم عليها بالفشل، ولو قرأ بعض مثقفينا بعض ما يكتبه أمريكيون وأوروبيون على أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا آسيويا لحاولوا فهم حركة البشر التي تصنع التاريخ[1].

وفي ١٠ و١١ مايو ٢٠٠٥ عقدت القمة العربية-اللاتينية للمرة الأولى في البرازيل بدعوة من الرئيس البرازيلي لولا داسيلفا وهو رئيس حزب العمال البرازيلي والذي خاض انتخابات رئاسة الجمهورية ثلاث مرات ونجح أخيرا ورشحته الأحزاب الشعبية التي تشمل الحزب الشيوعي البرازيلي وأصبح بذلك أول رئيس يساري لأكبر دولة في أمريكا اللاتينية وهي البرازيل (١٧٥ مليون نسمة) فصارت البرازيل بذلك البلد الثالث في أمريكا اللاتينية الذي ينتخب رئيسا يساريا. وذلك بعد كوبا وفنزويلا. وأضيف إليها أخيراً أروجواي بعد الانتخابات الأخيرة.

ويعقد كل عام في بورتو الليجرو في البرازيل أكبر تجمع ضد العولمة الرأسمالية.

وقد دعا رئيس البرازيل في مايو ٢٠٠٥ إلى اجتماع قمة بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية. وحضر الاجتماع عدد من الرؤساء العرب و٢٣ وزير خارجية و١١ من أمريكا اللاتينية ويتضمن مشروع البيان

(١) إسماعيل صبري عبد الله ، عموده في الأهالي بعنوان: الصين والهند في ٢٠ أبريل ٢٠٠٥.

الختامي للقمة المطالبة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وقد علق الدكتور إسماعيل صبري عبد الله على هذا الحدث الهام في جريدة الأهالي بقوله: أنه من بين ٢٣ رئيس دولة عربية تم دعوتهم في لقاء القمة العربي-الأمريكي الجنوبي في برازيليا شارك منهم ثلاثة فقط. وهكذا يبدو موقف الحكام العرب حريصا على تدني مستوى تمثيلهم في هذا الحدث الأول من نوعه. لابد من البحث عن سبب آخر لعزوف حكامنا عن مصافحة اليد الممدودة لهم عبر المحيط الأطلسي.

لقد كان قادة باندونج ومؤسسو حركة عدم الانحياز ينطلقون بشدة لتعاون متزايد بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تشكل ما يُسمى «العالم الثالث» وهو مجموع الدول التي عانت من الاستعمار الأوروبي وما قتل من سكانها وما نهب من أرضها وما فرض على شعوبها من استغلال بشع طال أجله في بعض المجالات لأكثر من ثلاثة قـــرون. وبعد شعار «تصفية الاستعمار» الذي أطلقه مؤتمر باندونج جاءت الخطوة الثانية في مؤتمر عدم الانحياز (بلغراد ١٩٦٢) والدعوة إلى الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب إلى مستوى التجارة بدلا من المساعدات. وانعقد في القاهرة في يوليو ١٩٦٣ لقاء من دول الأمم المتحدة انتهى بإعلان القاهرة الذي حدد هذا المسعى ومتطلباته وفي مقدمتها مؤتمر تنظمه الأمم المتحدة عن «التجارة والتنمية». ولم يتوصل المؤتمرون إلى تراض تام حول ما يجب أن يحدث. فالتقى ممثلو دول العالم الثالث المشاركة وأصدروا بيانا بمطالب بلادهم عرف باسم «مجموعة السبع والسبعين». وظل هذا الاسم مستخدما حتى الآن رغم تضاعف عدد دول المجموعة.

وفي الستينيات من القرن الماضي نشطت قيادات عدم الانحياز في السعي لجذب دول أمريكا الجنوبية فيما سُمي «مشروع القارات الثلاث». ولاشك كان لانتصار الثورة الكوبية دور في هذا التوجه.

وكانت العقبة الرئيسية في تحقيق تلك الأمنية هي النخبة الحاكمة في دول أمريكا الجنوبية المكونة من نسل مهاجرين من أوروبا الغربية يعتبرون أنفسهم من «العنصر الأبيض الممتاز» وخير البشر دينا ودنيا ويأنفون من الاختلاط بالسود والسمر والصفر من أهل أفريقيا وآسيا. وفي السنوات

الأخيرة تغيرت الأوضاع بعد عقود من الفشل الليبرالي وأخرى من الدكتاتورات العسكرية وبعد أن جربوا كل ما تحاول بعض الدول العربية أن تصنعه جاهلة أو متجاهلة نتاج التجارب على الشاطئ الآخر من الأطلسي. وما حدث كان وصول السلطة السياسية إلى الطبقات الوسطي بل والشعبية التي تجري في عروقها دماء من أفريقيا وآسيا والتي كانت ومازالت تعاني من درجات متفاوتة وأشكال متنوعة من الفقر، ورئيس البرازيل الذي دعا لقمة برازيليا عامل نقابي اشتهر بقيادته للحركات العمالية.

لماذا إذن غاب الحكام العرب ؟ معروف أن الولايات المتحدة تضيق ذرعا بحكومة البرازيل ومعارضة رئيسها لكثير مما تصنعه (حرب العراق مثلا) وتتبنى قضية الشعب الفلسطيني. كما أن كل أجهزة مخابراتها وما انفقته من مليارات لم تضعف شافيز «رئيس فنزويلا» بل دعمته، فحين طالبت المعارضة بإجراء استفتاء حول اقالته قبل الرجل وجرى الاستفتاء بحضور مراقبين دوليين، كانت النتيجة تمسك ٦٢% من الناخبين به.

هل ضغطت أمريكا على حكامنا حتى يضعف اشتراكهم في مؤتمر البرازيل ؟.

دعم العلاقات بين روسيا والصين :

عند زيارة فلاديمير بوتين إلى بكين في عام ٢٠٠٤ وقع الرئيس الصيني جين جياوبي بيانا مشتركا أعلنت فيه الحكومة الروسية: عن تحديد مسار خط أنابيب البترول من سيبيريا عبر اليابان والذي يصل إلى الصين.

في عام ١٩٩٤ طرحت روسيا مبادرة بشأن التعاون في بناء خط أنابيب لنقل البترول إلى داخل الصين. وقد حقق هذا الاتفاق للصين تأمين امدادات نفط مستقرة، ومن مصدر قريب. كما حقق لها ضمان أمن الطاقة وتنويع مصادر النفط. أما روسيا التي تصدر ٢٣٠ مليون طن سنويا.. فمن المؤكد أنها بحاجة إلى الصين لكونها سوقا كبيرا وجارا لها. ولكن انطلاقا من مصلحة الدولة الطويلة المدى، قد ترى روسيا أن إنشاء خط يصل إلى مدينة ناكهودكا على شواطئ المحيط الهادي، رغم ضخامة حجم التكاليف، يعود عليها بربح أوفر مما إذا وصل إلى مدينة داتشينج الصينية، كما أنه لن يكون قاصرا على مشتر واحد بل أكثر من مشتر، وتحديدا الصين، اليابان،

كوريا الجنوبية وأمريكا، وهذا يعني أن تحتل روسيا موقعا أفضل في سوق النفط العالمية.

أكدت روسيا أن السياسة الروسية تضع الحفاظ على الأمن القومي ومصلحة الاقتصاد الروسي على قمة الأولويات ولهذا تحرص على هيكل التبادل التجاري والاقتصادي مع الصين واستقدام العمالة الصينية، والتعاون العسكري والتقني. ومع ذلك، فإن روسيا، وهي تحدد مسار أنابيب تابشت-نادكهود كما أخذت بعين الاعتبار مصلحة شريكها الصيني. فقبل البدء بإنشاء الخط تعهدت روسيا بنقل البترول للصين عبر السكك الحديدية. حيث تم نقل ٦,٤ ملايين طن العام الماضي. وسيتم نقل ٨,٥ ملايين طن العام الحالي، و١٥ مليون طن العام القادم.

والحق أن التنافس بين أمريكا وروسيا في المنطقة يمثل امتدادا للانقلابات التي شهدها كل من الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية. ترى أمريكا أن الاتحاد السوفييتي السابق لم ينته كاملا. وأن روسيا لا تزال تمثل تكتلا عملاقا يؤثر تأثيرا كبيرا على المنطقة في حين تطمح أمريكا في تحويل هذه الدول وعلى وجه الخصوص الدول الواقعة في غربي المنطقة إلى "أوروبا الجديدة". ومن ثم إدراجها في دائرة نفوذ وهيمنة الغرب.

نحو عالم متعدد الأقطاب :

يواصل الكثيرون تكرار مقولة أن العالم يسوده الآن ويقرر مصيره قطب واحد وقوة وحيدة هي الولايات المتحدة، ويبدو أن هذه المقولة يسلم بها حكامنا اليوم. ويغفلون التغيرات الكبيرة التي تحدث في العالم. ويغفلون ما يكتب عن التحولات المذهلة التي تحدث في الصين. وليس في الصين وحدها بل في العالم كله. في ٢يونيو من هذا العام حدث اجتماع ثلاثي بين وزراء خارجية كل من الصين وروسيا والهند في مدينة فلاديفستك الروسية، ودعا وزراء الخارجية إلى إقامة علاقات دولية ديمقراطية في وجه هيمنة القطب الواحد الأمريكي. وتطرق وزراء الخارجية الثلاث إلى مسألة الاقتصاد العالمي للطاقة مطالبين بالاعتراف بروسيا كأحد أكبر منتجي الطاقة العالمية، بينما الهند والصين من أكبر المستهلكين (الهند تستهلك بليون دولار لإنتاج ونقل الطاقة في ساخلين).

نتذكر هنا تعبير هنري كسنجر عن انتقال مركز نقل الشئون الدولية من الأطلنطي إلى الهادي. إذا أضفنا إلى هذه التغيرات ما يحدث في أمريكا اللاتينية نلحظ التحولات التي تحدث في أمريكا الجنوبية ونلحظ أن منظمة الدول الأمريكية رفضت في منتصف يونيو الماضي أي تنظيم يولي القيادة إلى الولايات المتحدة.

فما سبق يؤكد أن العالم يتغير وأن استمرار السيطرة للولايات المتحدة واستمرارها كالقوة العظمى في العالم هو أمر يتغير وتنتقل القوة والمستقبل في العالم لدول أخرى مثل الصين والهند وروسيا ويؤكد ذلك حجم سكانها ومساحاتها وتطورها الاقتصادي والنظام الاقتصادي الذي يسود فيها والتغيرات التي تحدث بها وهي الأمور التي يجب أن تعطيها الأهمية في دراسة تطورات السياسة العالمية والتطورات المستقبلية.

***

١٢

من أجل التغيير والإصلاح

٢١

[illegible]

تطالب القوى الوطنية والديمقراطية في مصر منذ عدة سنوات بإصلاح الأوضاع السائدة في مصر منذ عهد الردة والذي بدأ منذ انقلاب السادات وازداد انحدارا في عهد حسني مبارك الذي استمر ٢٥ سنة متوالية وحتى الآن.

وقد تصاعدت حركة المعارضة للوضع الحالي واشتركت في هذه الحملة التي تطالب بالإصلاح والتغيير كل القوى الوطنية الديمقراطية، فالجميع يشعر بتدهور الوضع وانتشار الفساد والاستبداد والفقر والبطالة.

في عهد السادات وحسني مبارك احتكر الحزب الوطني السلطة. وجاء في البرنامج الانتخابي لحزب التجمع الذي صدر منذ أيام أن الحزب الوطني يخضع للسياسات المفروضة من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والإدارة الأمريكية وهيئة المعونة الأمريكية والشريحة الطفيلية التابعة من الرأسمالية المصرية. وتقوم هذه السياسة على انسحاب الدولة من الاستثمار والرهان على القطاع الخاص وحده والرأسمالية المحلية الضعيفة والاستثمارات الخارجية المتواضعة والخصخصة وبيع القطاع العام وخاصة شركاته الرابحة وتخليها عن دورها في توفير الخدمات الأساسية والتحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالية.

وكانت المحصلة النهائية لهذه السياسات هي تراجع التنمية من ٦٫٣% في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٢٫٤% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، وارتفاع الدين الخارجي لمصر من أقل من (٥) مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى (٣٠٫٢) مليارات في مارس ٢٠٠٥. وزاد الدين الداخلي من ١١ مليار في يونيو ١٩٨١ إلى ٤٧١ مليار جنيه في مارس ٢٠٠٥، ليصل الدين الداخلي

والخارجي إلى (٦٤٦,٥) مليار جنيه ليصبح كل مصري ومصرية مدينا بمبلغ (٩١٧٠) جنيها. وارتفع العجز في الموازنة العامة إلى أكثر من ٥٤ مليار جنيه في العام الماضي والعجز في الميزان التجاري إلى ٣٠ مليار جنيه. ويعيش تحت خط الفقر ٤٣% من المصريين، ويعيش أكثر من ١٠ ملايين مواطن محرومين من ضرورات الحياة في ١٠٧٣ منطقة عشوائية.

أدى هذا التدهور الاقتصادي والاجتماعي إلى ثبات أجور خمسة ملايين و٦٧٠ ألف موظف مصري وانخفاض قيمتها الحقيقية نتيجة لارتفاع نسبة التضخم إلى ٢٥% وزيادة الأسعار. ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٦ ملايين عاطل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والباحثين عن العمل بصفة عامة. وشهدت خدمات الصحة والسكن والتعليم تدهوراً مستمراً، وتكاد مجانية التعليم المنصوص عليها في الدستور أن تنتهي تماماً.

ونتيجة لإصرار الحزب الحاكم على احتكار الأغلبية الكاسحة في مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية والاتحاد العام لنقابات عمال مصر والنقابات العمالية عامة، وشل حركة النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني وحصار الأحزاب السياسية في المقار والصحف، إستمرت الأوضاع الاستبدادية غير الديمقراطية. فالدستور يمنح سلطات مطلقة لرئيس الجمهورية، والطوارئ معلنة بصفة دائمة منذ ٢٤ عاما، والاعتقالات طالت عشرات الآلاف، وتحول التعذيب إلى سياسة رسمية للحكم في المعتقلات والسجون وأقسام الشرطة، وتواصل تزوير الانتخابات والاستفتاءات العامة، ومصادرة الحق في التظاهر والإضراب والاعتصام، والسيطرة على أجهزة الإعلام والصحافة والقوانين، وإصدار قوانين جديدة تضاف إلى سلسلة القوانين الموروثة التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان.

وإذا كانت معاناة المصريين قد تضاعفت خلال السنوات الخمس الأخيرة نتيجة لهذه السياسات فإن المدخل الوحيد للحد من هذه المعاناة وحل مشاكل الشعب هو أن يكون الحكم للشعب ابتداء من تشكيل مجلس الشعب في دورته الجديدة وزيادة تواجد قوى المعارضة داخله ليتمكن من التصدي لسياسات الحكم المعادية لمصالح الفقراء والمهمشين والمتعطلين ومعظم فئات الشعب.

وللنضال ضد هذه الأوضاع وتغييرها تكونت جبهة وطنية من حزب التجمع والحزب الناصري وحزب الوفد وغيرها من المنظمات اليسارية مثل كفاية والحملة الشعبية من أجل التغيير التي تتكون من الحزب الشيوعي المصري وحزب الشعب الاشتراكي وغيرها من التنظيمات.

ومنذ أواخر التسعينيات تكونت منظمات مدنية خارج الأحزاب الشرعية. فقد تكون تنظيم شعبي منها اللجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية وذلك مع قيام الانتفاضة الفلسطينية الثانية عند زيارة شارون للمسجد الأقصى. وقد تكونت هذه اللجنة من حوالي ٢٠٠ شخص من مختلف الشخصيات والاتجاهات. وقامت اللجنة بجمع تبرعات ومواد غذائية وأدوية وقامت بعدة قوافل إلى رفح وقدمت المساعدات للفلسطينيين. وكان لهذه المساعدات قيمة مادية ومعنوية كبيرة لأنها تمثل التضامن الشعبي المصري للانتفاضة الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال. ونظمت العديد من المظاهرات للتضامن في المدن والجامعات في القاهرة ومختلف المدن المصرية.

واستمرت هذه الحركة وعملت على ربط نضالها ضد العدوان الإسرائيلي المستمر والقمة الحاكمة في الولايات المتحدة التي تساند هذا العدوان وتحميه. واشترك مندوبون من الوطنيين المصريين مع المناضلين في العالم ضد العنصرية واجتمعوا في دربن بجنوب أفريقيا.

وشيئا فشيئا ربطت الحركة ضد العدوان الصهيوني بالحركة العالمية ضد العولمة الأمريكية في مختلف بلاد العالم في أوروبا وأمريكا اللاتينية وغيرها، فوجدنا شعارات المناضلين والمظاهرات في أوروبا وأمريكا وغيرها تبرز فيها الشعارات والحركة ضد العدوان الصهيوني.

وقبل العدوان الأمريكي على العراق قامت حركة واسعة في مختلف أنحاء العالم ضد الحرب وضد هذا العدوان.

وعند قيام العدوان قامت المظاهرات الكبيرة في وسط القاهرة ضد أمريكا وإسرائيل واشتبكت مع قوات الأمن الذي استخدم العنف وقبض على العديدين. ونجحت هذه المظاهرات في التأثير على الجماهير العادية غير المسيسة فشاركت في المظاهرات. وتكونت نتيجة ذلك حركة ٢٠ مارس التي استمرت في الدعوة للاحتفال بهذا اليوم.

(٢) ألغى الحوار والجدل داخل الحزب، وتحول إلى حوار شكلي، بل يتحول في الواقع إلى آراء متجاورة ليس بينها صراع للوصول إلى الحقيقة، والأسلوب الشائع لمحاربة الأفكار هي نشر التوصيفات المختلفة والتشهير والإشاعات بدلا من مناقشة الأفكار.

(٣) لا يوجد توزيع حقيقي للمسئوليات، بحيث يكون للمسئول والهيئات والمكتبات المختلفة سلطة التصرف في إطار الخط العام المقرر ديمقراطيا، ويحاسبون على أساس نتيجة العمل.

(٤) تأخذ السكرتارية المركزية على عاتقها التدخل في كل الأمور، وتقبض بيدها على كل شيء، وتضع على عاتقها مهام وتفاصيل كثيرة فوق طاقتها، وخارج اختصاصاتها، والمفروض أن تقوم بها الهيئات والمكاتب الأخرى.

وبذلك تغرق في تفاصيل تافهة وتهمل القضايا الكبرى الأساسية التي يجب علينا أن نقوم بها ونتابعها. والنتيجة هو ما نلحظه من فقد الاتصال بأعضاء وكوادر ومناطق كاملة وتركها تتساقط. وإهمال متابعة أعمال المناطق وضمان التفاعل بين المناطق والأجهزة المركزية، والتقصير في تنفيذ مسائل بديهية مثل جمع الاشتراكات أو متابعة تنفيذ القرارات.

(٥) حالة اغتراب يعيش فيها غالبية أعضاء الحزب، وعلى رأسهم أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي، وقد يستريح البعض لذلك الاهتمام بأمور أخرى أو لعدم الرغبة في العمل. ولكن غالبية الرفاق الذين يريدون ممارسة دورهم لا يستطيعون ذلك. وتوضع أمامهم مختلف العراقيل.

(٦) التصرف وكأن السكرتارية المركزية تمتلك الحقيقة وحدها، وأنها مصدر كل الحقائق. فلا حاجة عندها للتشاور والحوار للتوصل إلى اتخاذ القرار والموقف. والنتيجة ألا يتخذ الحزب موقفا بالنسبة لكثير من القضايا الهامة. ويضطر الأعضاء إلى اتخاذ المواقف كل حسب اجتهاده، أو يستخلصها من المطبوعات اليسارية العلنية.

(٧) تحول الحزب إلى جزر منفصلة كل منها يعمل بشكل مستقل. وهو الأمر الذي ينمي الشللية في إطار وحدة شكلية.

وشيئا فشيئا بدأت هذه الحركة تربط بين المطالب الوطنية ضد العدوان الأمريكي والإسرائيلي والمطالب الشعبية الاجتماعية الأخرى مثل اشتعال الأسعار والبطالة وسياسة الخصخصة والاعتقالات وقانون الطوارئ والتعذيب في أقسام الشرطة ومقرات المباحث.

وهذا مثل من النداء الذي وزع على الجماهير من الحركات التي انبثقت من اللجان الشعبية والمنظمات وقد صدر في عام ٢٠٠٤.

نداء

حركة ٢٠ مارس من أجل التغيير

إلى جماهير الشعب المصري

إلى كل من شاركوا في مظاهرات ٢٠ و٢١ مارس ٢٠٠٣.. إلى كل مواطن يكتوي بنار الأسعار ويطحنه الفساد والاستغلال .. إلى كل شاب وفتاة يقف في طابور البطالة لا يجد عملا بسبب الخصخصة وسياسة النظام .. إلى كل أم يغيب عنها ابنها خلف أسوار السجون ومعتقلات الطوارئ .. إل كل من تعرضوا للتعذيب في أقسام الشرطة ومقرات المباحث .. إلى كل صاحب رأي وعقيدة يعاني من الاضطهاد بسبب آراءه ومعتقداته .. إلى كل من يرغبون في إسقاط علمي إسرائيل وأمريكا عن سماء القاهرة، ويسعون إلى دعم الشعبين الفلسطيني والعراقي .. إلى كل من يطمح إلى التغير والتمتع بحريته وانتزاعها بيديه .. إلى كل المناضلين السياسيين الذين يسعون للارتباط بالجماهير لا بالسلطة .. إلى كل الفقراء والمضطهدين في مصر ..

في ذكرى تحرير الجماهير المصرية لميدان التحرير يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٣

تدعوكم حركة ٢٠ مارس من أجل التغيير إلى

تجمع شعبي يوم السبت الموافق ٢٠ مارس في الساعة الواحدة ظهرا بميدان التحرير

ليكن ٢٠ مارس القادم يوما للاحتجاج الشعبي ضد الاستغلال والاستبداد على أرض مصر وضد الاحتلال الأميركي الصهيوني على أرض العراق وفلسطين.

معا إلى ميدان التحرير يوم ٢٠ مارس الساعة الواحدة ظهرا

وقامت في هذه الفترة العديد من المنظمات المدنية اليسارية غير الرسمية وقامت حركة للحوار بين صفوف اليسار (ملتقى اليسار) وتشمل إلى جانب حزب التجمع الحزب الشيوعي المصري وحزب الشعب الاشتراكي والاشتراكيون الثوريون وكفاية وغيرها من التنظيمات وأصدر بعضها بيانات مشتركة كتعبير عن الرغبة في العمل المشترك. وتكونت محاولات لتوحيد اليسار واتسعت هذه الحركة لتضم قوى أخرى إلى جانب اليسار التي نجحت في الاتفاق على أهمية تغيير سلطة الحزب الحاكم والنضال من أجل الديمقراطية. وتكونت جبهة وطنية تشمل حزب التجمع والحزب الناصري وحزب الوفد والمنظمات اليسارية بمختلف اتجاهاتها. وقامت الحملة الشعبية من أجل التغيير (الحرية الآن) بحملة واسعة سواء من خلال هذه الهيئات أو الصحافة المعارضة والمستقلة ضد التمديد لرئيس الجمهورية ومقاومة الاتجاه إلى التوريث وصدر بيان في ٩ سبتمبر ٢٠٠٤ بعنوان :

" لا للتجديد .. لا للتوريث ..

نعم لانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح.

والبيان جمع حتى ٢٠٠٤/١٠/٢٣، ٦٨٩ توقيعا منها ٢٦ لهيئات مختلفة الطابع، و٦٦٣ توقيعا لأفراد القوى والأحزاب السياسية :

.... (القوى والأحزاب السياسية) ....

(١) الاشتراكيين الثوريين　　(٢) جماعة الإخوان المسلمين

(٣) حركة ٢٠ مارس من أجل التغيير　　(٤) حزب الشعب الاشتراكي

(٥) الحزب الشيوعي المصري　　(٦) حزب العمل

(٧) حزب الغد (تحت التأسيس)　　(٨) حزب حركة الكرامة (تحت التأسيس)

(٩) مركز العدالة للدراسات السياسية والاجتماعية(١٠)المركز المصري الاجتماعي الديموقراطي

.... (منظمات المجتمع المدني واللجان الشعبية) ....

(١) البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان　　(٢) الجمعية المصرية لدعم حق العمل

(٣) الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب

(٤) الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية

(٥) جمعية تضامن المرأة العربية

(٦) جمعية راية التنوير للإعلام وتنمية الثقافة والحوار

(٧) الشبكة العربية لمعلومات حقوق انسان (٨) اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات

(٩) لجنة الدفاع عن حقوق المواطن بشمال سيناء

(١٠) مؤسسة أولاد الأرض (١١) المرصد الإعلامي الإسلامي، لندن

(١٢) مركز الأرض لحقوق الإنسان (١٣) مركز الفجر لحقوق الإنسان

(١٤) المركز المصري للحق في السكن (١٥) مركز تنمية الحوار الديمقراطي

(١٦) مركز هشام مبارك للقانون

التوقيعات الشخصية ....

<u>ويطالب البيان بما يلي:</u>

١ــ تعديل الدستور بما يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح. على ألا تتجاوز فترة رئاسته دورتين، وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية بما يضمن الفصل الحقيقي بين السلطات.

٢ــ إلغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين المقيدة للحريات والإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين في قضايا الرأي.

٣ــ تعديل مباشرة الحقوق السياسية بما يكفل الإشراف القضائي الكامل على كافة مراحل الانتخابات.

وقد نادى بنفس هذه المطالب مع تفصيلها كثير من الشخصيات والهيئات وعدد من الصحف المعارضة والمستقلة وعديد من الهيئات التي تكونت ومازالت تتكون مثل الأدباء والفنانين من أجل التغيير والصحفيون من أجل التغيير وغيرها من الهيئات التي تتكون كل يوم وتتزايد. ....

كان لاتساع هذه الحركة ونموها تأثير كبير، فاضطر رئيس الجمهورية أن يقرر تعديل المادة ٧٦ من الدستور وإلغاء الاستفتاء على رئيس

الجمهورية وأن يكون اختياره بالانتخاب بين أكثر من مرشح. ولكنه لم يقرر شيئا بالنسبة لباقي مواد الدستور التي تتعارض مع الديمقراطية مثل المادة ٧٧ التي لا تضع حدا لاستمرار رئيس الجمهورية لأي مدة، ولم يشر إلى المواد الأخرى التي تجعل فعلا كل السلطات خاضعة له، ونص التعديل على أن يتخذ مجلس الشعب والشورى الإجراءات اللازمة والطريقة التي يتم بها التعديل، والذي حدث أن مجلسي الشعب والشورى وضعا شروطا تعجيزية تؤمن استمرار مبارك أو الشخص الذي يحدده الحزب الحاكم، والمتوقع بعد الرئيس أن يتولى ابنه جمال مبارك، فيتحول الأمر في واقع الأمر إلى احتكار الأسرة للسلطة وتتحول مصر بالفعل إلى دولة ملكية.

اعترضت أحزاب المعارضة التي لها وجود حقيقي على هذه القيود التي أدخلت على تعديل المادة ٧٦. ومن الشروط التعجيزية ألا يسمح للمستقلين بترشيح أنفسهم لرئاسة الجمهورية إلا بتزكية عدد من النواب أو أعضاء مجلس الشعب والمجالس المحلية لا يمكن أن يتحقق لأي حزب بسبب سيطرة الحزب الحاكم على هذه النسبة عن طريق الانتخابات الماضية والتي تمت بالتزوير الفاضح.

فكان قرار حزب التجمع والحزب الناصري وعدد آخر من الأحزاب والتنظيمات هو مقاطعة الانتخابات الرئاسية. أما حزب الوفد فقد قرر دخول رئيسه نعمان جمعه الانتخابات بقرار الأغلبية. ورغم ذلك لم يشترك في الانتخابات إلا ٢٣% من الناخبين البالغ عددهم ١٠ ملايين من مجموع ٧٨ مليون. وللتضليل والخديعة أعلن أن مبارك حصل على أكثر من ٨٠% من الأصوات أو ما يمثل ٨٠% من هذه النسبة الضئيلة التي اشتركت في الانتخابات. وبالاضافة لذلك فقد استخدمت في هذه الانتخابات أساليب بعيدة عن المساواة والشفافية فضلا عن الملايين التي صرفت لكفالة نجاح مبارك. وتقدم ممثلو الأحزاب الصورية التي لا وجود لها في الواقع كمنافسين لمبارك.

ونتيجة لذلك رفعت منظمات المجتمع المدني دعوى ضد الحزب الوطني وحكومته لسياسة الاستبداد والفساد واحتكار السلطة والثروة.

*

الانتخابات النيابية
عام ٢٠٠٥

تكرر في الانتخابات النيابية نفس الأسلوب ونفس التجاوزات التي اتبعت في الانتخابات الرئاسية بصورة أوضح. وظهر جلياً أن أجهزة الإعلام والدعاية الانتخابية يسيطر عليها الحزب الوطني منذ فترة طويلة قبل الانتخابات فقد استخدمها مع كل أجهزة الدولة لخدمة مرشحيه ولم يكفيه ذلك بل استخدمت أساليب التزوير المباشرة لهذا الهدف.

وقد ظهر ذلك بوضوح في انتخابات المرحلة الأولى وفي دوائر الوزراء والشخصيات التي يحرص الحزب الوطني على وصولها إلى مجلس الشعب، مثلما حدث في دائرة آمال عثمان الذي أعلن فوزها بعد أن أذيع نبأ فوز المرشح المنافس فقامت مظاهرة كبيرة في ميدان الدقي احتجاجا على ذلك. وحدث نفس الشيء في دائرة مصطفى الفقي وعدد من الدوائر التي أعلنت فوز الوزراء التي تحرص الدولة على أن يدخلوا مجلس الشعب.

وكانت السمات المميزة للانتخابات في الجولة الثالثة هي التدخل الأمني المكثف ومنع الكثير من الناخبين من دخول اللجان الانتخابية بل وإغلاق بعض اللجان (خصوصا في الدائرة المرشح فيها حمدين صباحي)، وكذلك الاشتباك مع الناخبين وإصابة حوالي سبعين ناخبا ومقتل العديد منهم واستخدام الأسلحة النارية وأساليب القمع الأخرى.

وشاهدنا منذ المرحلة الأولى عدم سلامة كشوف الناخبين التي كانت وزارة الداخلية مختصة بوضعها. فلم يجد كثير من الناخبين أسماءهم في هذه الكشوف. أنا نفسي عانيت من ذلك بحيث لم أستطيع ممارسة حقوقي الانتخابية في دائرة قصر النيل. واستمرت ممارسة تسجيل أسماء الموتى. ولم يكن إشراف القضاء كاملا بل استكمل باشراك النيابة والنيابة الإدارية. وكان الفساد الأكبر الرشاوي بمبالغ كبيرة وصلت إلى الملايين، وهي الأمور التي تحدثت عنها أيضاً الصحف القومية. وتزايد ذلك في الدورة الثانية التي اقترن فيها استخدام الرشاوي بالعنف والبلطجة. وشارك في ذلك الإخوان المسلمون الذين استخدموا شعارات دينية رغم تحريم ذلك، وأصبح الشعار السائد «الإسلام هو الحل». ولكن لم يتعرض لهم الأمن أو أية جهة إدارية. ورغم إعلان أنهم جماعة محظورة فقد تركت لهم حرية استخدام هذه الشعارات وكذلك ترك الكثيرون من أنصار الجماعة يستخدمون الرشاوى والعنف.

ورغم أن الإخوان المسلين اشتركوا مع باقي فصائل المعارضة في الجبهة الوطنية فقد حرصوا على استعمال شعاراتهم الخاصة وبالذات شعار «الإسلام هو الحل» وحرصوا على عدم التنسيق مع أحزاب المعارضة الذين كانوا يشاركون معهم في الاجتماعات التمهيدية ووصل بهم الحد إلى الخروج على تعاون أحزاب وتنظيمات الجبهة الوطنية إلى درجة أن بعض أعضائهم رشح نفسه ضد مرشحي أحزاب المعارضة الأخرى كما حدث في دائرة كفر شكر ضد خالد محي الدين وغيرهم من ممثلي المعارضة مما يثير الشكوك على مدى التعاون بينهم وبين الحكومة والحزب الوطني.

ترددت أخبار منذ فترة عن محاولة الإدارة الأمريكية إقامة علاقات مع الإخوان المسلمين، وهم يستغلون في ذلك أن الإخوان المسلمين لا يرفضون ذلك خصوصا وأن لهم تجارب قديمة في التعاون معهم في أفغانستان ضد الغزو السوفييتي. وقد رددت تصريحات كثيرة من المسئولين الأمريكيين بأنه يجب التسليم بالتوجه الإسلامي السائد عند الشعوب الإسلامية خصوصا وأن هذا التوجه يسود عند الأجهزة المسيطرة على الإعلام الرسمي في الإذاعة والتليفزيون وغيرهما من أجهزة الإعلام كما يظهر في توجهات الأزهر

ومجمع الشئون الإسلامية المشهورة بأحكام التكفير والعمل ضد أي دعوات متحررة مثل أحكام التكفير ضد نصر حامد أبو زيد وغيرهم.

ويستخدم الإخوان المسلمون ذلك ويستخدمون المساجد والمؤسسات الدينية والشعور الطاغي بأننا شعب مسلم ويستخدمون شعار «الإسلام هو الحل» للزعم بأن مفهومهم عن الإسلام هو الطريق للخلاص من الفساد والظلم اللذين تعاني منهما الجماهير.

ومما يساعد على زيادة نفوذ الإخوان المسلمون، إلى جانب الإعلام الذي يُخدم عليهم، أنهم ومنذ فترة طويلة نجحوا في تقديم الخدمات للجماهير وخصوصا في المجالات الصحية وغيرها. يستخدمون في ذلك الأموال الهائلة التي تصلهم من المؤسسات الإسلامية المنتشرة في البلاد العربية مثل السعودية.

أثناء هذه الانتخابات حرص الأمن على عدم التدخل للتصدي للعنف والتجاوزات من جانب مرشحي الحزب الوطني ومرشحي الإخوان المسلمين. وقد وصلت هذه التجاوزات إلى حد الاعتداء على بعض القضاء لدرجة مطالبتهم في شكواهم ضد أجهزة الأمن إلى تدخل القوات المسلحة. وكان موقف القضاء صريحا في نقد وكشف النواقص في العمليات الانتخابية. وقد شارك في هذا الكشف بعض الصحف القومية وبعض الإذاعات مثل الإذاعة البريطانية وبعض الأجهزة القضائية. ورغم الإعلانات التي حرصت على بثها أجهزة الإعلام التابعة للحكومة للإشادة بهذه الانتخابات سواء قبل بدءها أو أثناءها، كشف الفساد والتزوير الذي شاب هذه العملية الانتخابية، هذا الفساد الذي تجاوز درجة التزوير الذي ساد في كل الانتخابات السابقة.

ورغم التأكيد على أن جماعة الإخوان المسلمين «محظورة» فقد استمرت أجهزة الدولة والحزب الوطني في التعاون معها .. إنني أعترض على حظر أي جماعة سياسية بل ويجب الاعتراف بحقها بأن يكون لها حزبها الخاص بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن هذه الجماعة تؤكد أنها ليست جماعة أو حزب سياسي، بل جماعة دينية وتستخدم واقع أننا أمة إسلامية وأن غالبية الشعب ينتمي إلى الدين الإسلامي، فيصورون أنفسهم بأنهم وحدهم المدافعين عن الإسلام ويدعون إلى التعصب الديني ويستخدمون شعار «الإسلام هو الحل» كأن الدعوة الإسلامية التي يدعون إليها هي الكفيلة بالتخلص من الفساد والظلم والنهب الذي يسود الوضع الحالي.

ومن الملاحظ أنه بالإضافة إلى كل التجاوزات السابق ذكرها في الانتخابات البرلمانية وقبلها الانتخابات الرئاسية، مقاطعة الغالبية للانتخابات. فإن كانت المشاركة في الانتخابات الرئاسية لم تتعد ٢٣% وتراوحت المشاركة في الانتخابات النيابية حول هذه النسبة، مما يعكس عدم ثقة الغالبية في جدية هذه الانتخابات بسبب تزويرها أو عدم صحة الكشوف الانتخابية وكان ذلك هو الأمر في الانتخابات السابقة وقد تأكد ذلك في الانتخابات الحالية عام ٢٠٠٥.

ومن الدروس التي تستخلص من هذه التجربة، أن على اليسار والقوى الوطنية والديمقراطية الاستفادة من خبرة الإخوان المسلمين في كسب الجماهير. لن نستطيع مجاراتهم في صرف الأموال أو في أساليب العنف والبلطجة ولكن يجب التوسع في تقديم الخدمات للجماهير ومنها الخدمات الصحية ومحو الأمية والتضحيات المالية، والعمل في مجال التعليم أو الأنشطة الرياضية والحرص على الوحدة والتجمع والوجود دائماً بين الجماهير ولدينا أمثلة جيدة في هذا المجال مثل دائرة محمد عبد العزيز شعبان وغيرها.

ويدور النقاش حول إلغاء الانتخابات أو حل مجلس الشعب الذي ستسفر عنه نتيجة الانتخابات.

وإذا ترك هذا المجلس، الذي تحرص حكومة الحزب الوطني على أن يكفل أغلبية أكثر من ثلثين لممثلي الحزب الوطني الذي تتكفل به الحكومة، فسيؤدي ذلك إلى امرار كل التشريعات التي تأمل في إمرارها بالرغم من وجود الإخوان المسلمين بالأعداد الكبيرة التي حصلوا عليها. فقد بينت التجربة في مجلس النواب السابق على أن معارضتهم ستكون هزيلة فسيركزوا على القضايا التافهة التي لا تمس المصالح الحقيقية للجماهير الشعبية.

***

١٣

نحو تضامن شعوب العالم

في النضال ضد الحرب والإرهاب

(٨) سيطرة الأساليب الإدارية والبيروقراطية في القيادة، والنزوع إلى الوحدة الشكلية، والاستبداد في اتخاذ القرارات والكتمان والكهنوتية، والموقف الشكلي في المسائل السياسية.

(٩) سيطرة السرية والكتمان حتى بالنسبة لأعضاء القيادة (اللجنة المركزية والمكتب السياسي)، مع تفشي الأسرار وتسربها لمن لا يجب أن يعرفها، وذلك عن طريق الشللية وعدم المواجهة ونشر الإشاعات والتشهير بالكادر. فلا يعرف المكتب السياسي مثلا أي شيء عن حجم العضوية ويعتبر ذلك من الأسرار.

(١٠) إلغاء دور المكتب السياسي واللجنة المركزية فلا يجتمعان إلا في مواعيد متباعدة ويتحولان إلى هيئات شكلية مهمتها إقرار ما تريده السكرتارية المركزية.

وقد قدمت الاقتراحات التالية كعلاج لهذا الوضع:

(١) الحرص على اجتماعات دورية للجنة المركزية مرة كل ستة أشهر على الأقل يتم إعداد جيد لها، وأن يسبقها حوار حول القضايا المطروحة في جدول الأعمال.

(٢) الحرص على اجتماعات المكتب السياسي مرة كل إسبوعين على الأقل. ولا ينهى الاجتماع قبل الانتهاء من جدول الأعمال. والذي يحدث في الممارسة أن تحدد ساعات محدودة لاجتماع المكتب السياسي نظر الانشغال بعض أعضاءه غير المتفرغين وتحال باقي نقاط الجدول إلى السكرتارية المركزية. وتصر السكرتارية المركزية أن تكون رئاسة جلسات المكتب السياسي أو اللجنة المركزية بيد أحد أعضاء السكرتارية وبذلك يمكن التحكم في اجتماع المكتب. وقد رفض الاقتراح الذي قدمته بأن يتناوب أعضاء المكتب السياسي رئاسة جلساته تطبيقا للديمقراطية.

وتتخطى السكرتارية المركزية مهام اللجنة المركزية والمكتب السياسي مخالفة بذلك اللائحة التي تنص في مادتها ٢٠ على ما يلي: «تتولى سكرتارية اللجنة المركزية تنفيذ المهام اليومية للحزب طبقا لقرارات اللجنة المركزية والمكتب السياسي. وتراقب تنفيذ القرارات وتقدم التقارير الدورية عن نشاطها إلى المكتب السياسي».

قبل ١١ سبتمبر كانت العولمة الرأسمالية التي تقودها أمريكا تحاول فرض سيطرتها على شعوب العالم عن طريق احتكار الثروة أساسا. بعد ١١ سبتمبر أصبح الطابع العسكري يغلب على هذه العولمة.

ظهر ذلك بوضوح عندما بدأت الحرب ضد أفغانستان. وكانت الإدارة الأمريكية تحاول تعبئة غالبية الدول والشعوب تحت قيادتها في هذه الحرب تحت ستار الحملة ضد الإرهاب مستفيدة من استنكار غالبية الشعوب والدول للعمليات الإرهابية التي مورست في نيويورك وواشنطن والتي أصابت الآلاف من المدنيين الأبرياء.

ونجحت القيادة الأمريكية التي يمثلها بوش في كسب تأييد كبير من الشعب الأمريكي لمخططاته العسكرية. ووجد تفهما بين غالبية الرأي العام في أوروبا والغرب. وحاول كسب الدول العربية فتحدث عن إقامة دولة فلسطينية مما سبب شجارا بينه وبين شارون. ولكن بعد تحقيقه الانتصار السريع في أفغانستان ضد طالبان، أسفر بوش عن أهدافه الحقيقية وأعلن عن مساندته الكاملة للعدوان الإسرائيلي المستمر ضد الشعب الفلسطيني واعتبار هذا العدوان دفاعا شرعيا عن النفس، وان انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والعدوان المستمر إرهاب.

وقال ان الحملة ضد أفغانستان ليست هي نهاية المطاف فيما سماه بالحملة ضد الإرهاب. بل أخذ يردد أسماء دول أخرى هي العراق وإيران وكوريا الشمالية ولمح إلى دول أخرى لم يسمها. وأخذ يهاجم الرئيس الفلسطيني عرفات ويحمله مسئولية ما يسميه الإرهاب (وهو ما نعتبره نضالا

مشروعا للشعب الفلسطيني من أجل تحرره ومن أجل مطالبته بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وحق عودة اللاجئيين الفلسطينيين إلى ديارهم). هذا النضال الذي يتزايد عدد الإسرائيليين الذين يتفهمونه، والذي يعبر عنه أعداد متزايدة من ضباط الاحتياط والجنود الإسرائيليين الذين يرفضون الاستمرار في العدوان ضد الشعب الفلسطيني، ويعبر عنه الآلاف الذين تظاهروا أخيرا في تل أبيب مطالبين بإنهاء الاحتلال ووقف العدوان.

حاول شارون أن يستفيد من أحداث ١١ سبتمبر ليصور نفسه أنه يقوم بنفس الحملة ضد الإرهاب في اعتداءاته على الشعب الفلسطيني وحصار الرئيس عرفات ومنعه من ترك رام الله وسمي عرفات بن لادن الشرق الأوسط. لم تتحرك أمريكا التي عهد إليها أن تكون الراعية، وأخذ بوش يهاجم عرفات ولا يفعل شيئا لفك هذا الحصار ويرفض لقاءه ويتهمه بالمسئولية عن العنف والإرهاب. ولم يتحرك تجاه العدوان المستمر وتدمير المنازل الفلسطينية وقتل المدنيين واغتيال عدد متزايد من الشخصيات الفلسطينية.

وهذا كله يثير الغضب لدى الشعوب العربية. وفي ظل الحرب غير المتكافئة التي يشنها شارون ضد الفلسطينيين بأسلحة ومساندة أمريكية يجد بعض الفلسطينيين أن العمليات الانتحارية هي الطريق الوحيد لمقاومة العدوان الإسرائيلي. وهذه العمليات في حقيقة الأمر تعبر عن اليأس من تحقيق أي نتيجة بل وتعبر عن اليأس من الحياة نفسها. ويحاصر الرئيس عرفات ويمنع من الخروج من رام الله ولا تحرك الإدارة الأمريكية ساكنا بل تبارك ذلك وتلقي المسئولية على عرفات المحاصر.

وذلك رغم إعلان عرفات وقف إطلاق النار واعتقال بعض المسئولين عن العمليات الانتحارية في إسرائيل وعلى رأسهم قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي انتخب بعد اغتيال الإسرائيليين لأبو على مصطفى الزعيم السابق.

وقد نجحت السلطة الفلسطينية واستجابت كل الفصائل الفلسطينية لوقف إطلاق النار لمدة ٢١ يوما ولكن القوات الإسرائيلية واصلت عدوانها وقصفها وغزوها للأراضي الفلسطينية وقتل المدنيين بحيث اضطر الكثير من

الفلسطينيين إلى الرد. وآخر هذه العمليات قامت بها فتاة فلسطينية في العشرينيات من عمرها لم تكن تنخرط في أي منظمة سياسية وكانت تعمل ممرضة تواجه كل يوم العمليات البشعة وعلاج الجرحى الأطفال التي لا ترحمهم الدبابات والمروحيات والطائرات الإسرائيلية، اضطرت عندما فاض بها الكيل أن تفجر نفسها بين الإسرائيليين مخلفة قتيل إسرائيلي والمئات من الجرحى.

والحقيقة أن المسئول الحقيقي عن هذه العمليات التي تعبر عن اليأس هو شارون وسياسته التي لا تريد السلام.

هذه الممارسات الإسرائيلية تقوي الشعور بين الفلسطينيين وبين العرب عموما بأن الطريق الوحيد لمقاومة العدوان واستمرار الاحتلال هو العمليات الانتحارية. فالقوتان غير متساويتين. فالفلسطينيون لا يملكون الطائرات أو الدبابات أو مختلف أنواع الأسلحة التي تملكها إسرائيل وتزودهم بها الولايات المتحدة الأمريكية. ويجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة قوة غاشمة مستمرة في العدوان ويدفعهم يأسهم إلى تفجير أنفسهم وسط الإسرائيليين. وكلما تصاعد العدوان والسياسة الشارونية يتزايد بين الفلسطينيين والعرب عدد من يؤيدون هذه العمليات. وتنجح الجماعات الأصولية المتطرفة في استغلال هذا الجو الذي يخلقه شارون وسياسته. وإذا رجعنا إلى التاريخ نجد ان إسرائيل هي التي ساعدت على خلق حماس منذ فترة وقبل قيام السلطة الفلسطينية وشجعتها للوقوف ضد عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وهذا يعني أن هناك تعاون موضوعي بين شارون في سياسته وبين الجماعات الإصولية المتطرفة التي تطالب إسرائيل وأمريكا بضربها وفك بنيتها التحتية.

ونحن نقول وكذلك كان يقول عرفات أن الحل ليس هو العمليات الانتحارية اليائسة، ولا هو تفجير النفس وسط المدنيين، بل الطريق هو ربط النضال الفلسطيني من أجل حريته بنضال شعوب العالم كله ضد استخدام القوة العسكرية لفرض السيطرة على شعوب العالم الذي تناضل من أجل حريتها وضد الفقر والاستغلال.

ان شعبنا يقف ضد الارهاب ويدين العمليات الإرهابية التي مورست ضد المدنيين في ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن، ولكنه يرفض أيضا

الإرهاب الذي تمارسه الآلة العسكرية الأمريكية ضد الشعب في أفغانستان والعراق وتهدد بممارسته ضد شعوب أخرى. وتمارسه العسكرية الإسرائيلية بقيادة شارون ضد الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل حريته وحقوقه التي قررتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن.

لقد كان التجمع الذي حدث في دربن بجنوب أفريقيا والذي أكدت فيه الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية في أوروبا وأمريكا تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني وأدانت الممارسات الإسرائيلية العنصرية. كان هذا التجمع تحولا هاما ربطت فيه هيئات عديدة وكذلك ممثلو الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بين النضال ضد العولمة الرأسمالية ونضال الشعب الفلسطيني من أجل حريته.

حدث ذلك قبل عدة أيام من ١١ سبتمبر. وفي ١٠ سبتمبر قامت في القاهرة مظاهرة كبيرة في ميدان التحرير تندد بالفيتو الأمريكي في مجلس الأمن حماية للعدوان الإسرائيلي. وقدم ممثلو اللجنة الشعبية المصرية لمساندة الانتفاضة مذكرة احتجاج إلى السفارة الأمريكية.

وكان من الممكن مواصلة هذا التحرك في اتجاه مزيد من الارتباط بين نضال الشعب الفلسطيني من أجل حريته ونضال شعوب العالم ضد العولمة الرأسمالية.

بعد أن شنت أمريكا وحلفائها الهجوم على أفغانستان قامت المظاهرات في مختلف بلاد العالم خصوصا في المدن الأوروبية والأمريكية تهتف " لا للحرب ولا للإرهاب ".

ان الكفاح ضد الإرهاب لا يكون بتجييش الجيوش لإرهاب الشعوب وقذفها بالقنابل وقتل المدنيين واستخدام الأسلحة الفتاكة للإبادة التي تشمل الأبرياء. ان قتل الأطفال ليس كفاحا ضد الإرهاب بل هو الإرهاب في أبشع صوره. إن هدم البيوت وتشريد السكان الآمنين وتجريف الأراضي واغتيال الفلسطينيين ليس كفاحا ضد الإرهاب بل هو أقذر أنواع الإرهاب الذي تحرمه القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

ان النضال ضد العولمة الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة بوش وإدارته بمساندة شارون وجماعته اليمينية، يتطلب

تضامن الشعوب وتعاونها لايقاف هذه الجريمة النكراء. وفي استطاعة هذا النضال ان يؤتي ثماره. ويبعث الأمل في نفوس المناضلين بين الشعب الفلسطيني وغيره في أن التصدي للعدوان الإسرائيلي المستمر لا يكون بالعمليات الإنتحارية التي تعبر عن اليأس وإنما في ضم جهودهم مع مختلف شعوب العالم التي تناضل ضد العولمة الرأسمالية، ضد الحرب وضد الإرهاب.

إن القرارات الأخيرة للاتحاد الأوروبي الذي انعقد في اسبانيا والمبادرة الفرنسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلية ومعارضة الانحياز الأمريكي للعدوان الإسرائيلي هو خطوة هامة في الطريق الصحيح. وكذلك رد الفعل المعارض على الخطاب الذي ألقاه بوش عن حالة الاتحاد والتي حمل تهديدا لدول أخرى مثل العراق وأيران وكوريا الشمالية وبلاد أخرى لم يحددها هو خطوة يجب أن تعقبها خطوات.

وإن الاعتراضات على الزيادة الجديدة للميزانية العسكرية الأمريكية والذي لاقى معارضات في العالم وفي أمريكا وتصويت الكونجرس الأمريكي ضدها يؤكد أن نضال الشعوب ضد عسكرة العولمة يمكن أن يؤتي ثمارا. ولكن هذا يتطلب المزيد من العمل ومزيد من دعم التضامن بين الشعوب ونضالها من أجل السلام والعدالة.

وقد أدى استمرار المجازر البشعة في الأراضي الفلسطينية والعدوان المستمر على هذه الأراضي إلى صحوة داخل الشعب الإسرائيلي وتحرك قوى السلام هناك ومظاهرات تطالب بوقف الاحتلال وانسحاب القوات الإسرائيلية. وإن العصيان الذي أعلنه حوالي ٢٠٠ ضابط وجندي إسرائيلي ورفضهم المساهمة في هذه المجاذر هي خطوة هامة نرجو أن تتسع ويعقبها خطوات أخرى للتضامن بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني من أجل السلام ومن أجل حق الفلسطينيين في الحرية وإقامة دولتهم المستقلة وتفكيك المستوطنات وحق اللاجئين في العودة.

تقول الإدارة الأمريكية أن بن لادن وتنظيم القاعدة هو الذي خطط وقاد العمليات الإرهابية يوم ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن. بررت بذلك حملتها العسكرية ضد أفغانستان والعراق والحملات الأخرى التي تمهد لها في بلاد أخرى وإقامة القواعد العسكرية في آسيا الوسطى. لو صح ذلك لكان

بن لادن وأعوانه قدموا خدمة لا تقدر بثمن للإدارة الأمريكية وجيوشها لتنفيذ مخططاتها التي لم تكن تجرؤ عليها قبل ١١ سبتمبر. ويثير هذا الانطباع بأن بن لادن يواصل مهمته السابقة كعميل للمخابرات المركزية الأمريكية عندما كانت تدربه وتدرب أنصاره ممن يسمون " بالأفغانيين العرب " وتقدم لهم السلاح لمواصلة حربهم ضد الوجود السوفييتي في أفغانستان في الثمانينيات.

لكي يواصل شارون سياسته العدوانية ضد الفلسطينيين ولمنع أي اتفاقيات مع الفلسطينيين لاحلال السلام ولوقف اتفاقيات السلام السابقة دعا إلى تكوين حكومة وحدة وطنية في إسرائيل ونجح في البداية أن يحصل على تأييد كبير من الإسرائيليين. أليس من الطبيعي أن يعمل عرفات على تحقيق الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية (رغم الخلافات بينها) ليكون أقدر على مقاومة العدوان الإسرائيلي. ألا يدعونا ذلك إلى فهم حرص السلطة الفلسطينية بقيادة عرفات على عدم إنجاح مخطط شارون ووراءه الإدارة الأمريكية ضد الانتفاضة لإشعال الصراع والاقتتال بين الفلسطينيين. ومع ذلك تطالب إسرائيل وأمريكا عرفات بالقبض على الجماعات المتطرفة وبالذات أنصار حماس والجهاد الإسلامي وغيرهم من الفصائل وفك بنيتها التحتية، بحجة أنهم الذين كانوا يقومون أساسا بالعمليات الانتحارية بين المدنيين في إسرائيل تلك العمليات التي كان يدينها عرفات والسلطة الوطنية الفلسطينية. وعندما استجابت هذه الفصائل حرصا على الوحدة الوطنية وأوقفت هذه العمليات، لم يعجب هذا شارون. فرغم أوامر عرفات بوقف إطلا النار استمر العدوان الإسرائيلي والتوغل في الأراضي الفلسطينية ومواصلة عملية هدم المنازل وقتل المدنيين واغتيال الشخصيات الفلسطينية مما اضطر الفلسطينيين إلى الرد والمقاومة.

إن الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية تقوم بنضال مشروع أقره ميثاق الأمم المتحدة وتقره كل الشرائع في مقاومة الاحتلال. وهو ما تسميه الإدارة الأمريكية وشارون بأنه إرهاب. رغم أن الإرهاب الحقيقي هو ما تمارسه أمريكا وإسرائيل.

إن خبرة العملية العسكرية التي قادتها أمريكا في أفغانستان والتي نجحت من خلالها في تحطيم مقاومة طالبان دون أن تخسر غير عدد لا يذكر من جنودها، إن هذه العملية تغري أمريكا بالتعاون السافر مع إسرائيل بمواصلة هذه التجربة في أماكن أخرى من العالم مثل العراق لتطويع شعوب العالم لمخططات العولمة الرأسمالية بقيادة أمريكا ولمواصلة العمليات العسكرية ضد الشعوب التي لا تخضع لهيمنتها. إن التضامن بين كل شعوب العالم يجب أن يكون ضد هذه العولمة الرأسمالية وضد شكلها العسكري العدواني الجديد. إن النضال ضد الحرب وضد الإرهاب وهما وجهان لعملة واحدة يحتاج لجهد كبير وإلى التضامن بين قوى عديدة تحارب ضد الفقر والبطالة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث ومن أجل حرية بلادها واستقلالها.

***

أهداف ندعو للنضال من أجلها:

(١) التحرك في كل العالم ضد الحرب وضد الإرهاب.

(٢) رفض وصف نضال الشعوب من أجل الحرية وضد الاحتلال بالارهاب. النضال من أجل الحرية هو نضال مشروع. أما العدوان على الشعوب الذي تمارسه أمريكا وإسرائيل وقتل المدنيين فهو أشد أنواع الإرهاب.

(٣) الدعوة إلى رفض الخدمة العسكرية في الحروب العدوانية.

(٤) العمل على القضاء على السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

(٥) العودة للمبادئ والأسس التي أرساها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية: الحفاظ على السلام ـ ضد العنصرية ـ حق الأمم في تقرير مصيرها ـ رفض العدوان وإدانته ـ الدفاع عن حقوق الإنسان ـ المساواة بين الشعوب والأجناس والأديان والوقوف ضد الاضطهاد بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة ـ تعاون كل شعوب العالم ضد الفقر والتعاون من أجل التنمية.

(٦) تخفيض السلاح تمهيدا لنزعه إلا للدفاع عن القيم والأهداف السابق الحديث عنها.

(٧) استفادة كل شعوب العالم دون تفرقة من التقدم العلمي والتكنيكي.

(٨) عولمة من أجل رخاء الشعوب وتقدمها. والنضال ضد العولمة الرأسمالية التي تزيد القلة الثرية ثراء وتزيد افقار الغالبية الساحقة من شعوب العالم.

***

١٤

اللقاءات الدولية

ضد العولمة الرأسمالية

ويجب أن تعمل السكرتارية على ضمان تحقيق علاقة مستمرة بين أعضاء المكتب السياسي وأعضاء اللجنة المركزية والكادر الأساسي في الحزب وتحقيق أقصى استفادة من عمل المكاتب المركزية (المساعدة للجنة المركزية) وضمان إجراء الحوار في هذه الهيئات القيادية عند التحولات السياسية الهامة واستخدام كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق ذلك.

هذا هو ما كتبته وقتها وما حاولت الكفاح من أجل تحقيقه، حتى يمكن الاستفادة من آراء وخبرة الجميع وخصوصا أعضاء القيادة. ولكن كل المحاولات كانت بلا جدوى. فكان هناك إصرار على استحواذ السكرتارية المركزية على كل السلطات وكل المعلومات.

وبهذه الطريقة لا تبحث أي قضية مهما كانت أهميتها بطريقة جادة، ولا يدور حولها حوار حقيقي بل تحل المسائل بطريقة «التشهيلات».

* الكفاح من أجل علنية الحزب

بهذه الطريقة كانت تناقش سياسة الحزب وأسلوب العمل.

وبهذه الطريقة جرت مناقشة قضية هامة عرضتها على المكتب السياسي. وهي قضية «علنية الحزب». وعن ذلك أنني كنت أعتقد أننا يجب أن نتجه للعمل العلني ونتوسع فيه وألا نتمسك بالسرية في مسائل لا تحتاج إلى السرية، وفي الحقيقة أنها كانت سرية بالنسبة لنا فقط، لمن لا ضرورة ولا حاجة للسرية بالنسبة لهم.

وكان هذا التوجه الذي كنت أدعو إليه يتفق مع تقاليدنا الثورية. وكنت أعتقد أن وجودنا نفسه يمكن بل ويجب أن يكون علنيا. وكتبت العديد من التقارير في هذا الاتجاه وناقشت هذا الموضوع أكثر من مرة. ولكن كان هناك تسليم بالوضع القائم. وفيما يلي بعض ما كتبته في هذا الشأن.

من توجهاتنا الهامة الاتجاه لفرض العلنية. وقد تحقق بالفعل الكثير من الخطوات منها :

(١) دخول الانتخابات بمرشحين شيوعيين.

(٢) تواجدنا في التجمعات الجبهوية المختلفة.

اللقاء الدولي في باريس ١٣ ــ ١٦ مايو ١٩٩٨

دعا منظمو اللقاء الدولي الذي انعقد بباريس في مايو ١٩٩٨ جميع الراغبين في الجمع بين المدخل النقدي للتجربة التاريخية ومناقشة آفاق البدائل الممكنة في إطار النضال من أجل الخلاص الإنساني.

وقد وجه لي مكتب الإعداد لهذا اللقاء دعوة خاصة لهذا الاجتماع وطلبوا مني أن أكون من المتبنين له من مصر أنا والأستاذ محمود العالم. وقد قمت بتقديم مداخلة أضيفت لأوراق اللقاء.

وجاء في الدعوة :

« رغم مرور ١٥٠ عاماً على نشر البيان الشيوعي، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، تتجدد مرة أخرى وبحدة أكثر مسألة البديل التاريخي للرأسمالية في إطار النضال من أجل تحرير البشرية.

ويظن دعاة العولمة في ظل سيادة وهيمنة الرأسمالية أنهم قد حققوا الهدف؛ إلا أنه في كل مكان جرت وتجرى تعبئة وحشد قوى عديدة متنوعة في أنشطتها وأفكارها تتصدى للعولمة الرأسمالية وتمهد الطريق لمنظورات جديدة للتحرير والخلاص. وتتخلق الآن روابط جديدة بين أفكار وأنشطة المقاومة تلك بصورة متنوعة – تختلف من بلد لآخر– وفي إطار احترام تعددية الالتزامات والرؤى التاريخية وتصورات المستقبل.

ومن هنا كان هدف المؤتمر المزمع عقده والنشرة التي بين يدي القارئ هو مناقشة الخبرة والتحديات في سياق لم يتحقق من قبل، من أجل تحقيق البحث النقدي وبعث الطموح. إننا نسعى لجمع شتات الأفكار

والمعلومات حول النشاط الذي نعدله، وكافة ما نشر وينشر حول هذا الموضوع في جميع قارات كوكبنا، والمساهمة في نشر هذه المعلومات للمساهمة في تعظيم ديناميات تبادل الأفكار والتصدي لفتح آفاق وممكنات جديدة. وتلك هي علامة عصرنا.

وبالفعل أصبح لدينا صلات ومعلومات عن أصداء وعدد من المبادرات في جميع القارات تتكامل مع نشاطنا.

وهذه النشرة هي ملك لجميع مؤيدي عقد هذا اللقاء الدولي، وكذا جميع الراغبين في التعاون – بهذ الشكل أو ذاك– مع المشروع والمساهمة فيه.

تلك هي دعوة لنصوغ معاً رؤية وعملاً كبيرين مملوءين بالأمل.

خاصة وأن أصل وجوهر البيان الشيوعي كان الربط بين المعرفة النقدية والرؤية المستقبلية.

وبعد مرور ١٥٠ عاماً على صدور البيان لابد من انتهاز هذه المناسبة التاريخية من أجل دفع العمل وتبادل الرأي والربط الخلاق بين النشاط البحثي والحركات الاجتماعية والسياسية، مع إعطاء الاحترام الواجب لمساهمات وأهداف المشتركين المختلفين.

إن مختلف الداعين لهذا اللقاء الدولي يعبرون عن أملهم في تحقيق الأهداف الآتية :–

١ـ المساهمة في البحث النقدي للفكرة الثورية والاشتراكية والشيوعية؛

٢ـ الموازنة بين الفكرة وما تحقق من إنجازات ومساهمات ومآسي وإخفاقات ؛

٣ـ إلقاء النظر على مستقبل المشروع الخلاصي الشيوعي لتحرير الإنسان، آخذين في الاعتبار التحديات التي واجهها هذا المشروع خلال القرن العشرين.»

اشتركت في هذا اللقاء الدولي الذي دعيت إليه واشترك أيضاً من مصر الأستاذ محمود أمين العالم وكان هناك مندوبون من مختلف دول العالم: من أفريقيا مندوبون من الجزائر وبنين والكونغو والمغرب والنيجر

والسنغال، ومن أمريكا اللاتينية مندوبون من الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وكوبا والمكسيك والدومنيكان وبورتوريكو وأروجواي، ومن أمريكا الشمالية مندوبون من كندا والولايات المتحدة، ومن آسيا مندوبون من الصين والهند وسريلانكا، ومن الشرق الأوسط مندوبون من مصر والعراق وإسرائيل وفلسطين ولبنان وسوريا وتركيا، ومن أوروبا مندوبون من ألمانيا وبلجيكا وبلغاريا والدنمرك وأسبانيا وفنلندا واليونان وهولندا وبولندا والبرتغال ورومانيا وبريطانيا وروسيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا ويوغوسلافيا ونيوزيلندا. وتكونت لجان لهذا الهدف في عدد كبير من البلدان.

وألقى الوفد الإسرائيلي كلمة في المؤتمر هاجمت حكومة إسرائيل والعدوان على الأراضي العربية وأيدت نضال الفلسطينين من أجل تحررهم. وطلب الوفد الإسرائيلي اللقاء مع الوفود العربية فرفضت المندوبة اللبنانية. أما أنا فقد وافقت والتقيت بهم.

وقد قمنا في مصر في ٥ أكتوبر ١٩٩٧ بعقد لقاء حضره عدد من المقتنعين بأهمية اللقاء. واجتمعنا في مقر حزب التجمع للاتفاق على الاحتفال بهذا الحدث ونظمنا عددا من الندوات وقمت بالإشراف على تنظيمها وأوكل إليّ إصدار طبعة عربية جديدة من البيان الشيوعي عن طريق "دار الثقافة الجديدة"، فاتفقنا على إصدار ترجمة عفيفي الأخضر باعتبارها الأفضل.

ونفذنا فعلا عددا من الندوات (١٥ ندوة) عقدت في مقر التجمع بدأت بندوة الماركسية والفكر المصري الحديث للدكتور أنور مغيث. وندوة أخرى عن الماركسية والدين تكلم فيها محمود أمين العالم وعاطف أحمد وبعض الكتاب العرب وندوة عن الماركسية والصهيونية تحدث فيها محمود أمين العالم ود. أنور مغيث. والمفهوم الطبقي وأطروحة نهاية العمل «د. مجدي عبد الحافظ وعلى نجيب». والتخطيط واقتصاد السوق «د. إبراهيم العيسوي». وقد صدرت بعض الندوات في الكتيبات الصادرة عن "دار الثقافة الجديدة" تحت سلسلة قضايا للحوار وغيرها.

ندوات أخرى ضد العولمة الرأسمالية

واشتركت بعد ذلك في عدة لقاءات دولية في مصر وغيرها من البلاد. واشترك معي من مصر آخرين. وكنت أحاول في هذه اللقاءات عرض قضية الصراع العربي الإسرائيلي وكشف العدوان والعنصرية للجانب الصهيوني الذي يتضح في ممارسات الحكومة الإسرائيلية والدور الأمريكي المساند لها. وكان اتجاه مداخلاتي والآخرين الذين اشتركوا معي من مصر هو ربط التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني والتأكيد على أنه جزء من النضال ضد العولمة الرأسمالية.

وكنت قد حافظت على الكثير من الصلات الدولية التي كانت موجودة وقت عملي في مجلة السلم والاشتراكية وذلك لتأكيد هذه الصلات رغم انهيار الاتحاد السوفيتي واستمرار الصلات مع قوى اليسار في العالم التي اتسعت وضمت قوى أخرى غير الشيوعيين ترفض العولمة الرأسمالية.

وتكونت في مصر لجنة ضد العولمة الرأسمالية اشتركت فيها وقدمت فيها ورقة ضد تهريب الأموال والعقول منشورة في هذا الكتاب.

الاشتراك في المؤتمر ٧٣ للحزب الشيوعي الأوكراني

ألقيت كلمة في هذا المؤتمر أكدت فيها شكرنا للمساعدات التي قدمها لنا الاتحاد السوفيتي في بناء السد العالي والصناعات الأخرى التي ساعدنا في بنائها والمساعدات الحربية الكبيرة في الدفاع ضد العدوان الإسرائيلي وقلت أننا في مصر نشكر أوكرانيا ولا نفرق بين الروس والأوكرانيين الذين كانوا يكونون جزءا من الاتحاد السوفيتي.

وتحدثت عن التهديد الذي يمثله قادة الولايات المتحدة الأمريكية الذين يساندون العدوان الإسرائيلي، والضغط الذي يمارسوه علينا لاتباع سياسة تتفق مع مصالحهم وكيف يهددون العديد من دول العالم لأنهم يتصرفون باعتبارهم القوة العظمى الوحيدة، وإن شعب بلادنا مثل شعوب العالم الثالث كله كانوا يعتبرون الاتحاد السوفيتي سنداً لهم في التصدي لهذه القوى العظمى

الوحيدة التي تهددهم، وهذه السياسة التي يسمونها سياسة العولمة التي لا تهدف إلا إلى نهب أموال هذه الشعوب، ولهذا يتمنى شعب مصر أن تواصل أوكرانيا مثل روسيا دورها القديم. لقد قال بوش بعد ١١ سبتمبر أن من ليس معنا فهو ضدنا، فيهدد تلك الدول بالعقوبات الاقتصادية ويسمى الدول الأوربية التي لا تقف معهم بأنها أوروبا القديمة التي تختلف عن أوروبا الجديدة التي تخضع لضغوطهم لتنفيذ مصالحهم. لقد اعتدت أمريكا على العراق بالرغم من معارضة غالبية أعضاء مجلس الأمن ورفض غالبية شعوب العالم لهذه الحرب العدوانية.

اجتماع الناشرين في السنغال

واشتركت في اجتماع عقد في داكار بالسنغال بناء على دعوة من الناشرين والمتضامنين. وضم هذا اللقاء ناشرين من مختلف بلاد العالم وأصدر في نهاية الاجتماع البيان التالي الذي وقع عليه ٦٠ ناشراً من ٣٥ بلداً من مختلف بلاد العالم.

....

بيـــان
الناشرين المستقلين والمتضامنين

تمس العولمة الاقتصادية والمالية كل النشاط البشري وتعمق كل يوم وبشكل متزايد الفجوة بين من هم أكثر غنى ومن هم أكثر فقراً. وقطاع النشر لا ينجو من هذا المنطق السائد، رغم أن مسئوليته أساسية في نشر الأفكار والتحليلات والاقتراحات التي تسمح له بمواجهة التحديات الكبيرة في عصرنا.

ويخضع الناشرون المستقلون اليوم لضغط اقتصادي كبير في إطار التركيز المالي في قطاعهم الذي يسوده بشكل متزايد جماعات احتكارية

تنهب الأسواق المحلية. وهذا الضغط يضر بقدرتهم لنشر الأفكار والقيم والمقترحات وطرحها للنقاش. وفي كثير من البلدان تقيد حريتهم في التعبير والإبداع والتوزيع.

ونحن ناشرون مستقلون (٦٠ ناشراً) من ٣٥ بلداً من مختلف أنحاء العالم، اجتمعوا في داكار من ١ إلى ٤ ديسمبر ٢٠٠٣، ونؤكد بقوة أن الكتاب هو مال عام وليس مجرد سلعة، ومن الضروري إيجاد تنظيم آخر بخلاف انفراد السوق بذلك.

نحن نلتزم بأن نتقاسم ونتشارك في معارفنا وقدراتنا المهنية وسلوكنا لخدمة التضامن والعدل الاجتماعي والسلام ورفض التعصب. ونؤكد الدور الجوهري للكتاب لإثراء ملكة الخيال في العمليات التعليمية وفي التنمية الاجتماعية وفي بناء المواطنة.

ونأمل، نحن الناشرين المستقلين الملتزمين والمتضامنين، أن نتحد في عملنا على أساس أخلاقي مشترك ونحقق التنوع الثقافي. ونؤكد إرادتنا في الدفاع عن النشر المستقل وننفذه، ضد روح المركزة ونعمل على نشر روح الارتباط والتعاون. نريد أن نعمل بشكل مستقل على دمقرطة وصول الكتاب، وحرية تداول الآراء والمطبوعات.

ونلتزم جميعاً بعقد اتفاقيات تجارة تضامنية بيننا، وتطوير عمليات النشر المشترك والترجمة والتوزيع المشترك بين ناشري الجنوب، بين ناشري الشمال، وبين ناشري الشمال والجنوب.

نريد تدعيم الإبداع والإنتاج المحلي، وإيجاد توازن أفضل وحوار أفضل بين الثقافات المختلفة. ونؤمن بضرورة " التنوع الثقافي ".

ونلتزم بالتعرف بشكل جماعي، ومع غيرنا من محترفي الكتابة، بالاعتماد على التفاوض الدولي من أجل التنوع الثقافي ومن أجل تنمية السياسات العامة للكتاب والقراءة.

ونؤكد بشدة تضامننا الكامل مع الناشرين الذين يعملون في البلاد التي تقيد فيها حرية التعبير.

وإدراكاً منا لمسئوليتنا ننوي القيام بدور نشيط لخلــق مجتمــع مــدني عالمي، من أجل عولمة أخرى إنسانية وتضامنية.

داكار، ٤ ديسمبر ٢٠٠٣

ومازلت حتى الآن أتولى مسئولية «دار العالم الثالــث» ؛ و«دار الثقافــة الجديدة» التي توقفت عن النشاط والنشر مؤقتا.

♦

الفهرس

■

(٣) إبراز عدد من الشخصيات تتحدث باسمنا.
(٤) اعتراف جميع أحزاب المعارضة بوجودنا وبحقنا في الوجود العلني.
(٥) الاعتراف في الكتابات الصحفية وغيرها بوجود القوى المحجوبة عن الشرعية (ونحن منها) وتأثيرها ودورها في المجتمع.

ويثور تساؤل مشروع عند كثير من رفاقتنا وأصدقائنا. لماذا لا نأخذ هذه الخطوة الهامة ؟

ان تقليدا هاما لحركتنا الثورية أن تستفيد من كل الإمكانيات الشرعية لتوسيع علاقاتنا الجماهيرية، وأن نطرق باستمرار وإصرار باب الشرعية. وليس من تقاليدنا الثورية أن نفرض على أنفسنا السرية، ولكنها كانت تفرض علينا. وقد ناقشت قضية حق الوجود الشرعي للشيوعيين في مقال نشر في «آفاق اشتراكية» في مارس ٢٠٠٤ وفي الفصل الخامس من هذا الكتاب.

ما هي الاعتراضات التي تثار ضد الاتجاه نحو العلنية والشرعية ؟

أولاً – أن الظروف الحالية لا تسمح، وأن طلبنا سيرفض[١].

الرد على ذلك أنه لم تتوفر لنا من قبل ظروف ملائمة أفضل من الظروف الحالية، بدليل أننا نتحرك بالفعل بشكل علني ولدينا أشخاص يتقدمون بصفتهم ليس فقط كشيوعيين وإنما كممثلين للحزب. وأن تقاعسنا عن استخدام الإجراءات القانونية يفسر أحيانا بأننا نفضل العمل في الظلام. أما أن طلبنا سيرفض فلسنا أول حزب يرفض طلبه، وذلك يمنع إثارة الموضوع أمام القضاء، ولا يمنع من تحركنا كأحزاب تحت التأسيس.

ثانياً – أن قانون الأحزاب يمنع تكوين الأحزاب على أساس طبقي.

ولكن حزبنا لن يكون حزبا لطبقة واحدة. صحيح أنه يعبر عن مصالح الطبقة العاملة، إلا أنه لا يعبر عنها وحدها بل عن مصالح كل الكادحين وعن مصالح الشعب بأسره. وهذه قضية نضالية تستحق أن نخوض المعركة من أجلها لتبديد الأباطيل التي تروج عنا وبيان الحقيقية للناس.

---

(١) كتب هذا في منتصف التسعينات. وأعتقد أن الوضع اليوم أكثر ملاءمة.

محمد يوسف الجندي

مسيرة حياتي

(ج ٣)

*

يواصل المؤلف في الجزء الثالث من كتاب «مسيرة حياتي» طريقه في إطار اقتناعاته ويقدم آراءه في القضايا التي واجهها في التنظيم الذي ارتبط به واختلافه مع الطريق الذي سار فيه في التسعينيات وكان يرى ضرورة التحول إلى العمل العلني والشرعي وعدم التمسك بالسرية التي فرضت عليه مع العمل لتوحيد الجهود والاستفادة من كل الإمكانيات ومن كل الفرص المتاحة للعمل العلني والشرعي والاستفادة من الفرص التي تتفتح لضم الجهود وتوحيدها لتحقيق وحدة كل قوى اليسار وكل القوى الوطنية والديمقراطية المناضلة من أجل الدفاع عن مصالح غالبية الشعب من عمال وفلاحين ومثقفين وغيرهم من الكادحين ضد مصالح الأقلية المترفة والتي تستغل الغالبية، ويضحون بمصالحها خدمة لمصالحهم الأنانية .. ويتحدث عن السعي من جانب الاستعمار والصهونية والرجعية لخدمة مصالحهم بالدعوة للعولمة الرأسمالية لنهب الغالبية من البشر وكيفية النضال ضد هذه القوى، والدعوة لعولمة بديلة تتفق مع مصالح الشعوب.

*

دار العالم الثالث

٣٢ ش صبري أبو علم باب اللوق / القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠
Email: Elguindimohamed@hotmail.com

20

[illegible]

[illegible]

[illegible]

٢

حول الأزمة التي يعشهـا حزبنا خاصة واليسار عامة

لن أبدأ في الحديث انطلاقا من مبادئ عامة ونظريات مجردة بل من الوضع الواقعي الذي يعيشه حزبنا ويعيشه اليسار المصري عموما. ورغم الأزمة العامة التي يعاني منها اليسار سواء في مصر أو في العالم، رغم الظروف الموضوعية غير المواتية، فإنني أزعم أن هناك أوضاعا تتشكل حالياً سواء محليا أو عربيا أو على النطاق العالمي تضع على حزبنا خاصة وعلى اليسار المصري عامة مهمات لا يمكن أن يقوم بها غيره.

إن الهجمة العامة للردة اليمينية في بلادنا منذ السبعينيات، والتي بدأت بأغطية وشعارات ملتوية في البداية، والتي لم تتخل تماما إلا مؤخرا عن الشعارات التقدمية التي رفعت في الفترة الناصرية، ولم تبدأ إلا مؤخرا في نزع كل أقنعتها «الشعبية» وأخذت تسفر الآن عن وجهها الحقيقي في سفور كامل. وهي تتخلى الآن علنا عن كل أرديتها «الاشتراكية» السابقة، وتعلن بلا مواربة عن الحرية الكاملة للرأسمال المحلي والأجنبي وفتح الطريق لانطلاقه، دون أن تعبأ بأنه يطأ في طريقه كل مكتسبات العاملين، ودون أن تلتفت أدنى التفاتة لمصالح الغالبية الكادحة من الشعب المصري.

وقد ساعدها على هذا السفور الأزمة العامة التي يعاني منها اليسار في العالم، هذه الأزمة التي بلغت ذروتها بانهيار الأنظمة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفييتي وزواله من على خريطة العالم. فأصبح الناطقون باسم الردة اليمينية يعلنون صراحة أنهم اختاروا التطور الرأسمالي ونبذوا الاشتراكية بعد أن ثبت فشلها على حد زعمهم. ونحن نعلم جيدا أنهم لم يختاروا الاشتراكية أبدا، ولم يعملوا أبدا إلا لصالح القلة المترفة، وأن انتماءاتهم وميولهم وتبعيتهم هي للرأسمال الأجنبي.

ويتزامل مع نزع الأقنعة تزايد افتضاح المصالح الحقيقية التي يمثلها قادة الردة اليمينية، وتكتشف الجماهير بوضوح متزايد المسئولين عن تدهور أحوالها والهجمة الشرسة على أوضاعها المعيشية ومصالحها في مختلف المجالات.

واليسار وحده هو الذي يدافع عن مصالح الكادحين ويتصدى لهجمة اليمين الشرسة.

ولكن اليسار ينقصه الوضوح وتحديد الأهداف، وينقصه وحدة الحركة بين فصائله المختلفة ومع كل القوى الوطنية والديمقراطية والمستنيرة.

إن علينا مهمة أن نتصدى لذلك فالبديل هو سيطرة القوى الأصولية الظلامية التي تقدم نفسها كبديل للأوضاع الحالية تحت شعار أن الإسلام هو الحل.

ولكن الردة اليمينية في مصر والعالم اليوم، بدأت تثير نقيضها. فقد أخذت الجماهير تدرك زيف الأحلام التي رددت عن الحريات الاقتصادية واقتصاد السوق والرخاء المرتبط بالنمو الرأسمالي. وهذا الوعي يبشر بصعود جديد لقوى اليسار وبرامجها.

وهذا يؤكد أهمية إدراك ذلك والاستعداد له بوضوح أهدافنا وتنظيم صفوفنا.

هل نحن في حالة تسمح بالتصدي لهذا الأمر والقيام بواجبنا ؟

إن إحساسا عاما يسود بأننا لسنا في مستوى المهام الملقاه على عاتقنا.

ونقطة البدء في إصلاح أوضاع حزبنا تبدأ من الرأس. إن الخلل في أوضاعنا القيادية هو الخلل الرئيسي. وينحصر إساسا في السكرتارية باعتبارها القيادية اليومية والقيادة السياسية التي تتركز في يدها كل الخيوط والسلطات. وهو وضع فريد عندنا. إذ أن السكرتارية في العادة وفي الأحزاب الأخرى تقوم بالأعمال اليومية لتنفيذ قرارات اللجنة المركزية والمكتب السياسي بين فترات انعقادهما. ولكن السكرتارية عندنا وبالتوصيف الذي تأكد في مشروع اللائحة الأخيرة هي القيادة الحقيقية للحزب.

ما هو الخلل الأساسي في السكرتارية التي تقوم عمليا بمهام القيادة:

(١) **عدم تفرغها.** فالمهام الضخمة التي توضع على عاتق السكرتارية تتطلب التفرغ الكامل. وتحتاج إلى أجهزة مساعدة كي تستطيع أن تلاحق المهام التي يتطلبها قيادة حزب مثل حزبنا مفروض فيه أن يتصدى للمسئوليات الضخمة التي تقع على عاتقه. فالنصف الفاعل من أعضاء السكرتارية والذي يمتلك بين يديه أغلب الخيوط والإمكانيات يتركز جهده الأساسي في الخارج ويقدم للجماهير كممثل لهيئات أخرى. ويتحمل هناك المسئوليات الأولى.

(٢) احتكار هذه السكرتارية غير المتفرغة وبأوضاعها السابق شرحها للسلطة ولكل الخيوط في الحزب وإجهاضها لأي مبادرات للمناطق والمكاتب.

(٣) تحويل القيادة الرسمية في الحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي) إلى هيئات شكلية لا فاعلية لها، وقد ساعد على هذا الوضع موقف الغالبية السلبي. ويرجع السبب الأساسي لهذه السلبية أن غالبية أعضاء هاتين الهيئتين يتركز جهدها الأساسي أيضاً في هيئات أخرى.

ويتلخص هذا الوضع في مركزية شديدة في يد هيئة عاجزة عن ممارسة هذه المركزية مع الافتقار إلى الديمقراطية، وإجهاض مختلف المبادرات المحلية.

وينتج عن ذلك أن يتحول الأداء الحزبي إلى أداء بيروقراطي وتتحول المركزية الديمقراطية إلى مركزية بيروقراطية. وهذا رغم الإمكانيات والطاقات والتضحيات والاستعداد للعمل الموجود عند غالبية أعضاء الحزب وأصدقائه.

هذا هو وضعنا في الوقت الذي فيه مجالات يسارية تتمتع بإمكانيات أكبر من إمكانياتنا، وتتمتع بميزة لا نتمتع بها وهي العلنية. وبعض هذه المجالات يلعب بعض أعضاء حزبنا الدور الأساسي فيها. ويؤثر تشتيت جهودهم على أدائهم سواء في حزبنا أو في هذه المجالات. وقد انعكس ذلك أيضاً على تضاؤل نفوذها وانحسار جماهيريتها.

كيف نعالج هذا .

هناك بدائل مطروحة:

(١) أن نخرج من هذه الهيئات الأخرى ونركز جهودنا داخل الحزب.

(٢) أن يخرج غالبية القياديين من الهيئات الأخرى ويكون الباقون حزبا «مستقلا».

(٣) أن نعالج الوضع انطلاقا من الأوضاع الواقعية القائمة.

البديل الأول: يعني انهيار هذه الهيئات الأخرى الذي يقوم فيه بعض زملائنا القياديين بالدور الأساسي أو تحولها إلى شيء آخر قد لا يكون له أي علاقة باليسار.

البديل الثاني: وهو ما نحاول تجربته في الوقت الحاضر بناء على قرار اتخذ ولكنه لا ينفذ رغم كل المحاولات لتنفيذه. وينفذ شيء آخر، هو تدعيم وجود زملائنا في الخارج وتحويله فعليا إلى واجهة لنا.

البديل الثالث: هو الانطلاق من الوضع القائم بالفعل والذي فشلنا في تغييره لاعتبارات ليس هدف هذا التقرير الخوض فيها. ولكنها اعتبارات واقعية عملية أوصلتنا لحالة أصبحنا نتحدث عن خطط ونتخذ قرارات وننفذ شيئا آخر، وتعالج الآن هذه العلاقة بأسلوب عملي براجماتي. فلا مانع من عقد الاجتماعات وكتابة التقارير واتخاذ القرارات طالما أن الواقع الذي ينفذ ويطبق هو شيء آخر تماما، تحكمه اعتبارات أخرى تماما، هي الاعتبارات العملية. وهذه الاعتبارات العملية لا تحكمها الاعتبارات الخاصة بنا، وإنما الخاصة بالمنظمات الأخرى.

والدليل على ذلك هو التغييرات الأخيرة التي تمت في هذه المنظمات والتي تجعلها تبدو وكأنها تتحول إلى واجهة لنا، رغم أننا نرفض ذلك نظريا وسياسيا. ونبدو الآن وكأن هناك قوة خفيفة تجرفنا إلى طريق لا نستطيع الرجوع عنه، ولا نملك تعديله.

ألا ندرك أن هذا الطريق يحول هذه المنظمات الخارجية فعليا إلى قوة طاردة، لا قوة جاذبة، ونبدو وكأننا المسئولين عن هذا التحول.

وهل نحن مستعدون لتحمل مسئولية هذا التحول أمام مجموع اليسار وأمام مجموع الحركة الوطنية والديمقراطية في مصر ؟

وألا يؤدي هذا كله إلى تقليص دور عملنا الخارجي، وإخراجه عن دوره الذي تصورناه له عند نشأته، وتصورناه كوعاء يجمع مختلف قوى اليسار وتياراته المختلفة. وهل نحن في حاجة إلى تضييق قاعدته ليصبح

على مقاسنا وحدنا؟ وهل هذا يتفق مع تقاليدنا الثورية نحو التوسع والتحالف والوحدة والعمل الجبهوي؟ ألا ندرك أن هذا قد يؤدي إلى بعض المكاسب الوقتية السريعة الزوال، والتضحية بأهداف أكبر وأبعد أثرا في نضالنا السياسي ؟

لهذه الأسباب كلها فإنني أدعو إلى رفض هذا الطريق الذي ننزلق إليه، لا نرفضه فقط نظريا وسياسيا، وإنما يجب أن نرفضه في ممارستنا العملية.

ولكن كيف الطريق إلى ذلك ؟

انني أميل أن يتقدم الجميع (مع استثناءات قليلة إذا اقتضى الأمر) ككتلة واحدة تتعاون مع قوى وكتل أخرى إلى العمل العلني. أما عن الشكل فعلينا أن نجهد أنفسنا بالتفكير والبحث عن سبل إيجاده. قد يكون ذلك في شكل منبر أو غير ذلك. ولكن نقطة البدء هو إقرار التوجه السياسي.

وفي جميع الحالات فأنا مقتنع بأنه يجب أن يكون لنا شكل من أشكال التواجد داخل التنظيمات الخارجية ومن خلالها. وهذا أمر يفرضه علينا:

(١) واجباتنا تجاه العمل الخارجي من أجل دعمه وتطويره ككيان لعبنا دورا أساسيا في إنشائه وفي استمراره وتواجده بحيث أصبح يمثل واقعا هاما داخل المجتمع المصري وخارجه.

(٢) ضرورة الاستفادة من الإمكانيات الواسعة التي يتمتع بها عملنا العلني لدعم وجودنا وتأكيده وتطويره.

ومن الخطأ أن نساعد على خلق وضع يصبح فيه وجودنا ونشاطنا وتطورنا متعارضا مع وجود هذا العمل ونشاطه وتطوره. وأن نصل إلى الوضع الحالي الذي يصبح فيه المزيد من الجهد لأي من المكانين هو على حساب الجهد في المكان الآخر، وأن يكون زيادة نشاطنا داخل المنظمات العلنية ومن أجل تطويرها ودعمها هو على حساب تطوير نشاطنا الخاص.

يجب أن نجد الشكل الذي يصبح فيه المزيد من النشاط في المنظمات العلنية وتطويره ودعمه في نفس الوقت نشاطا من أجل الحزب وتطويره ودعمه.

هل يعني هذا أنني أدعو إلى إنهاء وجودنا كما يصور البعض ؟ غير صحيح. بل إنه الطريق إلى تأكيد وجودنا والحفاظ عليه، في ظل الظروف

الحالية، وحمايته من التحلل والانهيار. أما تكريس الوضع الحالي بحجة الحفاظ على استقلالنا فهو تضليل للأسباب التالية:

(١) تكريس الوضع الحالي يعني جعلنا في تنافس مع عملنا في المنظمات العلنية ونحن في الوضع الأضعف، لأننا نحرم أنفسنا وبإرادتنا من كل الإمكانيات القانونية والعلنية التي يمكن الاستفادة منها. ونحن نساعد على تكريس هذا الوضع الأضعف ونزيده ضعفا بتقديم الطاقة الأكبر والجهد الأكبر من كادرنا الأساسي في المنظمات العلنية.

(٢) نصبح في حقيقة الأمر في وضع تابع للمنظمات الخارجية، وهو ما يحدث حاليا بسبب وجود العدد الأكبر من كادرنا هناك.

(٣) ان الاستمرار في التوجه لتقليص وجودنا في المنظمات الخارجية رغم فشل المحاولات التي تمت حتى الآن يخلق جوا من التنافر بين الكادر الذي يعمل في المنظمات الخارجية والكادر الموجود خارجه، مما يهدد وحدة الحزب.

هل نقدم طلبا لتأسيس حزب علني ؟

أعتقد أنه يجب أن ندرس جديا هذا الموضوع. وهذا لا يتعارض مع الجهد الذي نبذله للتواجد في إطار المنظمات الخارجية. وذلك إذا اقتنعنا بأن المنظمات الخارجية هي في مضمونها جبهة قوى متعددة، وأنها يمكن أن تستوعب لا التعددية السياسية وحدها بل والتعددية التنظيمية أيضا. أما الاعتراضات الشكلية على ذلك الخاصة بالنظام الداخلي أو قانون الأحزاب فإنها يمكن تذليلها وبحث الأشكال والحلول الملائمة التي يمكن أن نجدها دائما بعد أن نبحث الموضوع من الناحية السياسية. فإذا حسم من ناحية التوجه السياسي فالحلول القانونية والتفصيلية تخضع لاجتهاد الفنيين والقانونيين.

وهناك رأي يرفض العلنية ويدعو إلى الحفاظ على الوضع السري. والحقيقة أننا إذا أخذنا بهذا الرأي فإننا نضحك على أنفسنا. فهل نحن حقا تنظيم سري ؟ الواقع أننا سريون فقط على أنفسنا، أو على الأصح أننا نتصنع السرية، موهمين أنفسنا أن الثورية مرادفة للسرية، وأن التوجه للعلنية يعني حل الحزب. والحقيقة أن العلنية لا تعني ألا يكون لنا أسرار. فكل الأحزاب العلنية لها أسرارها ولكن ذلك لا يلغي أنها أحزاب علنية وتعمل في إطار القانون. أما نحن فنؤكد أننا حزب سري بينما أسرارنا مباحة.

إن الإصرار على السرية خلق عندنا أوضاعاً مشوهة، وزاد من عزلتنا عن الجماهير، تلك العزلة التي نصنعها بأيدينا. فأصبحنا عندما نتحاور، نتحاور بين أنفسنا. ونتكلم لغة لا يفهمها باقي الناس. ونبذل جهدا أكبر لنحاور أنفسنا أكبر من الجهد الذي نبذله لاقناع الجماهير خارج الحزب. وهذا أمر يمكن حدوثه حتى في الأحزاب العلنية. ولكن استمرار السرية يزيد من هذا الوضع.

ومع ذلك فقد أصبحنا منذ فترة نتحدث فعليا بشكل علني ونخاطب الناس والقوى السياسية الأخرى بصفتنا، وأصبح الآخرون يخاطبوننا بهذه الصفة. وكل شيء نستطيع أن نقوله وننشره علنا. لماذا لا نعرض ذلك كأمر واقع. وفي سبيل ذلك لا نقف أمام بعض العقبات الشكلية. ولماذا لا نستفيد من كل الإمكانيات القانونية ؟

والخطوة الأولى للتواجد بشكل علني هو تحديد برنامج يميزنا ويحدد موقفنا المتميز عن مختلف القضايا الذي نريد أن نكسب الجماهير وثقتها به.

وبعد ذلك يأتي اختيار العناصر التي نتقدم بها. وتثور هنا قضية من هم في المنظمات الخارجية. وستثور لذلك بالضرورة قضية علاقتنا بهذه المنظمات. ولكن قبل ذلك يجب إقرار التوجه، وبعد ذلك تأتي دراسة كل هذه التفاصيل ولن نعدم إيجاد الحلول لها.

ولا أزعم أن ذلك يمكن أن يتم في يوم وليلة، ولكن المهم أن نبدأ التحرك في هذا الاتجاه، لأنه إذا تركنا الأمور تسير كما هي حاليا لازدادت الأزمة استفحالا ولازداد تخلفنا عن مسار الأحداث.

ولهذا فإنني اقترح إقرار التوجه نحو العلنية، وتكوين لجنة تقوم بدراسة هذا الموضوع من كل جوانبه، بما في ذلك الجوانب القانونية والفنية، وتدرس التقارير والأفكار المختلفة بالنسبة لهذا الأمر وتقدم تقريرا سواء باقتراح واحد أو بعدة اقتراحات مدروسة.

هل يتناقض ذلك مع ما قلته في بداية حديثي بأن الخلل الأساسي هو الخلل في القيادة؟ أعتقد أنه لا يتناقض – لأنه لا يمكن علاج هذا الخلل بأوضاعنا الحالية، وفي ظل المحافظة على وحدتنا، إلا في إطار هذا التوجه الذي يشمل شقين :

(١) العلنية. (٢) علاقة طبيعية وسليمة مع المنظمات الخارجية تراعي الظروف الواقعية الحالية، ولا تضحي بالإنجازات التي تمت.

بدون ذلك لن يمكن علاج مشكلة القيادة، وأي محاولات في اتجاه تكريس الوضع الحالي سوف تؤدي إلى المزيد من الانهيارات والتحلل، والمزيد من الشلل وعدم الفعالية.

وفي الختام. أؤكد، أن الظروف الموضوعية تفتح الطريق لدور جديد ريادي لليسار المصري يكون لحزبنا الدور الأساسي فيه. ولن نستطيع القيام بهذا الدور دون أن نضع أيدينا على التناقضات التي نعيشها، ونحدد التوجه السليم لحلها. وبدون ذلك وبتكريس الأوضاع الحالية فإننا نؤدي إلى تحللنا وإلغاء فاعليتنا، وبذلك نترك المجال في الساحة للقوى الأصولية الظلامية التي تنذر بانتكاسة شديدة لبلادنا. **انتهى التقرير.**

وبعض من قرأوه وافقوا عليه وعبروا لي عن هذه الموافقة، ولكنهم لم يدافعوا عنه ولم يحسموا موقفهم. واستمرت السلبية واستمر نفس الأسلوب وترك الأمور تسير بنفس الطريقة السابقة، ولم يحدث أي تحرك لتغيير الأوضاع.

وفشلت في النهاية بعد محاولات عديدة أن أكون مفيدا وأن يكون لي تأثير، وأن أدافع عن وجهات نظري وأن أقوم بأي تغيير. لم أفلح في ظل الوضع الذي كان سائدا. وأحسست بالعقم وبأن الشكل والأسلوب المسيطر لا يجعلني أنجح في تحقيق أي تغيير، وأنني أضيع وقتي وأبدد طاقتي، فضلا أنني لم أكن أريد أن أكون في وضع أتحمل فيه أو أشارك في تحمل مسئولية هذا التردي دون أن يكون لي يد فيه.

وقد كتبت هذا التقرير ووزع على أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي ودارت حوله مناقشات وتحول الأمر عند البعض إلى اتهامات غير موضوعية كحل الحزب والتصفية وكل ذلك في منتصف التسعينيات.

والآن مع وجود عدد من التنظيمات اليسارية التي لم تأخذ شكل أحزاب ولم تعترف بها لجنة الأحزاب فإنني اقترح على قيادة التجمع وعلى هذه التنظيمات نفسها أن تجد شكلا من أشكال التواجد داخل التجمع وأن يجد كل من التجمع وهذه التنظيمات شكلا وآلية لتحقيق ذلك. وعلى أن لا تمنعها هذه العلاقة من الاستقلالية وحرية الحركة.

***

٣

الاستقالة من كل المراكز القيادية

كتبت هذه الرسالة لكي أرسلها إلى اللجنة المركزية وهذا نصها:

" بمناسبة مضي خمسون عاما على ارتباطي بالحركة الشيوعية قررت أن أكتب إليكم هذه الرسالة لأشرككم معي في بعض الأفكار والآراء والقرارات:

ـ ان هذا الانتماء الذي بدأ وأنا في السنين الأولى من شبابي، واستمر لنصف قرن يكون جزءا لا يتجزأ من حياتي، بل هو حياتي كلها، وهو أمر لصيق بي لا يمكن أن اتخلص منه إلا إذا تخلصت من حياتي. وهو مكون أساسي من مكونات شخصيتي، إذا تخليت عنه فإنني أفقد شخصيتي.

ـ ورغم رداءة الأيام التي نعيشها اليوم، ورغم الانتكاسات التي مرت بها الحركة الشيوعية في الفترة الأخيرة، فإنني سأظل أفخر بهذا الانتماء، وبهذا التاريخ، وما قمت به في هذه الحياة من أجل انتمائي وأفكاري.

ـ وإذا كان هناك ما نفخر به في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية لما غرسته هذه الحركة في التاريخ المصري وفي الحركة الوطنية والسياسية والثقافية والعمالية وفي النضال من أجل الإنسان الكادح ومن أجل القيم الإنسانية النبيلة، فإنني أعتبر شخصيا أن لي إسهامي المتواضع في هذا.

ـ وانني أفخر أنه طوال هذا التاريخ كنت أكيف طموحاتي الشخصية لتتفق مع أهداف الحركة العامة وتخضع لها. وأشعر أنه لم تكن لي طموحات شخصية خارج هذه الحركة العامة، وأفخر بأنني لم أشارك في أي انقسام أو تكتل مؤمنا دائما بضرورة الحفاظ على الوحدة والدفاع عنها.

ـ وقد شغلت أغلب هذه الفترة مواقع قيادية، وأقر باشتراكي في المسئولية عن توجهات الحركة في الأربعينيات والستينيات، وإلى حد ما في

محمد يوسف الجندي

مسيرة حياتي

* الجزء الثالث *

ـــ الناشر ـــ

دار العالم الثالث

السبعينيات والثمانينيات. إلا أنني لا أعتبر نفسي مسئولا عن توجهات الحركة في التسعينيات. انني أختلف مع هذه التوجهات، ومع أسلوب العمل القيادي السائد، والذي لا يبدو أن هناك إتجاها لتغييره في الأمد القريب.

وقد عبرت عن وجهة نظري سواء في الاجتماعات القيادية أو في مقالاتي التي نشرت وعرضت على هذه الاجتماعات. وقد سبق أن كتبت بعض المقالات عبرت فيها عن وجهة نظري بخصوص الأوضاع القيادية والحزبية من أجل خلق وضع يسمح بالحوار الفعلي (لا الشكلي) ولكي تقوم الهيئات القيادية (اللجنة المركزية والمكتب السياسي) بدورها القيادي. وحاولت أكثر من مرة تطوير هذه الأفكار محاولا الالتقاء مع آراء أخرى تخدم نفس التوجه. وكان آخرها في تقريري الذي قدمته إلى اللجنة المركزية في منتصف السبعينيات المعنون/ "حول أزمة اليسار عامة وحزبنا بوجه خاص". ولمدة تصل إلى أكثر من عامين حاولت جاهدا أن أدافع عن هذه الأفكار التي يزداد كل يوم اقتناعي بسلامتها. وحاولت مرات عديدة إيجاد وسيلة للحوار الجاد داخل القيادة (ولا أقصد اجتماعات الهيئات القيادية وحدها، والمتعجلة دائما). وفشلي في ذلك يرجع إلى سيادة ممارسات قيادية تعوق هذا الحوار. وهي نفس أساليب العمل القيادي التي عارضتها وبينت أسباب معارضتي لها، وقدمت الاقتراحات. ونشر ذلك في مقالي المعنون "أعترض على الخط التنظيمي" الذي نشر في النشرة الحزبية المسماه "الحياة الحزبية". وهذا كله يجعلني في خلاف مستمر مع القيادة الفعلية في الحزب (وهي السكرتارية) مع استمرار موقفها السلبي أو العاجز من القيادة الرسمية (اللجنة المركزية والمكتب السياسي).

وان استمراري في هذا الوضع وتصعيده يهدد بأن أدخل في معركة مع القيادة والصدام معها. وهو الأمر الذي لا أريده ولا أقبله، وأعتقد أنه لن يفيد، بل قد يضر.

ولهذا فضلت الانسحاب من المواقع القيادية، مع الاستمرار في العمل في مجالات أخرى لخدمة نفس القضية. وانني أملك الإمكانيات لأن أمارس دورا أكثر فعالية للاستمرار في خدمة قضيتنا التي كرست وسأستمر في تكريس حياتي من أجلها، وأعتقد أن وضعي في المجال الثقافي يسمح لي

خارج القيادة، بإعطاء جهد أكبر، وللقيام بدور أكثر فعالية، إذا تخلصت من أعباء التواجد في الهيئات القيادية. وان لدي من الطاقة والخبرة والقدرة التي أستطيع تكريسها لذلك.

ـ هناك عامل آخر أضيفه إلى الاعتبارات السابقة لتزكية قراري هذا، وهو أنه بعد مضي نصف قرن على ارتباطي بالحركة الشيوعية وشغلي أوضاعا قيادية فيها لمدة طويلة، فإنه من المفيد ترك المجال لعناصر أخرى أكثر شبابا، وذات مستقبل أرحب لتتحمل مسئوليات قيادية. ولا يعني ذلك وقد تعديت السادسة والستين أنني أصبحت عاجزا من الناحية الصحية، أو غير قادر على تقديم نفس الجهد ونفس الطاقة، والعمل على زيادة هذا الجهد وهذه الطاقة مدعمة بخبرة السنين. ولكنني للأسباب السابق ذكرها، قررت أنه من الأفضل استخدام هذه الطاقة في المجالات الأخرى التي لا يكون من بينها الاستمرار في قيادة الحزب.

لهذه الأسباب فإنني أقدم استقالتي من اللجنة المركزية والمكتب السياسي ومن كل المسئوليات القيادية، مع الاستمرار في تقديم كل طاقتي من مواقع غير قيادية.

وانني إذ اتخذ هذا القرار فإن ذلك لا يقلل من حبي وإعزازي وتقديري لرفاق كثيرين عملت معهم، بل قد يكون من أسباب هذا القرار هو حرصي على علاقاتي مع هؤلاء الرفاق.

وقد ناقشت هذه الرسالة مع عدد من الرفاق حاولوا اثنائي عنها ولكن قبل أن أقدمها رسميا دعيت إلى انعقاد المؤتمر الثالث[١] ودافعت أثنائه عن وجهة نظري كاملة، ولم أرشح نفسي للقيادة.

واكتشفت بعد ذلك أن عددا آخر من القياديين لم يرشحوا أنفسهم للقيادة. وهذا يعكس أيضا أنهم يئسوا من العمل في القيادة، وفضلوا العمل في مجالات أخرى[٢].

ولم يؤد انسحابي من القيادة إلى تقليل نشاطي، بل على العكس زاد هذا النشاط وأصبح أكثر فعالية سواء من خلال النشر أو العمل داخل التجمع.

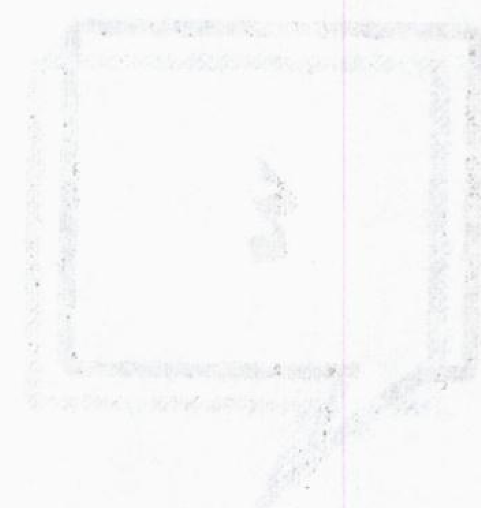
---

(١) وهو المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي المصري الذي عقد بشكل سري في عام ١٩٩٢ أو ١٩٩٣.

(٢) أكتفوا بالعمل داخل التجمع.

٤

العمـل فـي التجمـع



[illegible]

بعد تقديم استقالتي من كل المراكز القيادية رغم الاحتفاظ بعضويتي في الحزب لم يحرص المسئولون في الحزب على الاتصال بي وأصبحت عمليا منعزلا عن العمل الحزبي فركزت عملي في الدار (النشر) "دار الثقافة الجديدة" وفي التجمع.

وعملت في منطقة شرق القاهرة وتوليت هناك مسئولية التثقيف فقمت بتنظيم عدد من الندوات. وكان يجرى وقتها الإعداد للمؤتمر الرابع للتجمع فعملت على أن تجرى هذه الندوات في إطار المناقشات التي تجرى للإعداد للمؤتمر. وكانت بالفعل تدور عن القضايا التي كان من المفروض أن تناقـش في ارتباط للإعداد للمؤتمر. لاقت هذه الندوات إقبالا جيدا ودارت في إطارها مناقشات حول القضايا الحساسة التي تشغل بال أعضاء التجمع وأصدقائه

وإلى جانب ذلك حرصت على التواجد والنشاط في لجنة التجمع بمدينة نصر ومشاركتهم في نشاطاتهم المختلفة.

وكانت اللجنة ومسئولها يحرصان على القيام بنشاط متنوع. وأعضاؤها كلهم تقريبا من الشباب، فإلى جانب الندوات والاجتماعات كانوا يقومون بالعديد من الأنشطة الاجتماعية التي تناسب الشباب مثل الرحلات وغيرها. ولم يكونوا يلجأون للقيادة المركزية سواء ماليا أو غير ذلك. بل كانوا يعتمدون على أنفسهم ويوسعون نشاطهم في الأعمال التي يرون أنها تجذب لهم الجماهير في مدينة نصر. ومن هنا كان نجاحهم. وقد رحبوا بـــي معهـــم وتعاونت معهم وتعاونوا معي. وأقمنا العديد من الندوات الثقافية المفيدة وكثيرا ما كنت أشترك معهم في أنشطتهم الاجتماعية. وكنت سعيدا بذلك.

وحرصت على أن أنقل للهيئات القيادية (أمانة القاهرة ومؤتمر الحزب الرابع) عرضا لمدينة نصر ونجاحات في العمل بين الشباب. واكتساب ثقة أهالي مدينة نصر.

الإعداد للمؤتمر الرابع لحزب التجمع:

في إطار الإعداد للمؤتمر دعيت إلى اجتماع في أمانة القاهرة لدراسة أسباب تغيب عدد كبير عن حضور الاجتماعات. وطلب مني في الورقة التي وصلتني إبداء الرأي في هذا الموضوع. وعقد الاجتماع فاستأثرت المنصة بالحديث ولم تترك للحاضرين إلا وقتا ضئيلا لإبداء رأيهم في المسألة المطروحة. وطلبت الكلمة وقلت أن الأعضاء الذين يتغيبون على حق لأنهم يضيعون وقتهم في الإستماع إلى آراء المنصة دون محاولة حقيقية لسماع رأي المدعوين في هذه المشكلة.

فالأعضاء غير متفرغين ولكي يحضروا الاجتماع يجب أن يشعروا بأنه يضيف شيئا لبحث القضايا العملية والبحث عن حلول لها.

وعقد المؤتمر وجرى انتخاب الهيئات القيادية وانتخبت عضوا في اللجنة المركزية وفي أمانة القاهرة. ورشحت نفسي للمكتب السياسي، ووزعت ورقة باسم رئيس الحزب والأمين العام ترشح أسماء معينة يرون أن مصلحة الحزب في انتخابها. ولم تضمني القائمة. وقال لي محمد السيد إنه ناقش الأمين العام عن سبب عدم ضمي للقائمة فقال أن الاعتراض هو أني شيوعي. فلو كانت هذه الرواية صحيحة فانني لم اقتنع بها ورشحت نفسي وعرفت من مراقبي الأقسام أنني حصلت على أصوات تكفل نجاحي وأعلن الأمين العام النتيجة ولم يأت بها اسمي وخرج على الفور من القاعة. واتصلت به فعرفت أنه سافر فكتبت رسالة إلى خالد محي الدين باعتباره رئيسا للحزب وطعنت في النتيجة وطالبت بإعادة الفرز بحضوري وسلمت الرسالة لحسين عبد الرازق الأمين المساعد. وبعد ذلك قال لي حسين أنه سلمها للأمين العام الذي لم يرد. وفي حديث لي بعد ذلك مع عبد الغفار شكر فسر لي الموضوع بأن وضع اسم الشخص التالي بدلا مني كان مهم لوحدة الحزب. لو كان هذا السبب حقيقي فكنت أتوقع أن أناقش في هذه الاعتبارات

أما تزييف النتيجة وهو الأمر الذي نأخذه على الأجهزة الحكومية فهو أمر لا يمكن قبوله.

أحجمت عن تصعيد المشكلة أكثر من ذلك وقررت تركيز العمل في أمانة القاهرة ورشحت نفسي لأمانة التثقيف بها فلاقيت العديد من العقبات والتأجيلات. ولكن أمام مطالبة الغالبية قررت القيادة الموافقة على ذلك.

وعلى الرغم من العراقيل سواء قبل ممارسة المسئولية أو بعد ذلك فقد نجحت في تنظيم عدد كبير من الندوات حول العديد من القضايا الملحة لقيت تقديرا من الجميع وقمت عن طريق « دار الثقافة الجديدة » بإصدار كتيبات تحتوي على كثير من هذه الندوات بعنوان " قضية للحوار " ومازالت تصدر حتى الآن.

وكنا قد أعتدنا منذ مدة طويلة أن نعرض كتبنا للتوزيع في مقر التجمع أثناء الندوات أو الاجتماعات الجماهيرية. وهذا التفكير الطبيعي بالنسبة لنوع كتبنا اليساري، وفي أحد المرات ذهب مندوبونا لعرض مطبوعاتنا في التجمع وفوجئوا بأن العاملين في التجمع يمنعون السماح بعرض كتبنا وأن لديهم تعليمات بهذا المعنى. والحجة التي أثيرت حسب ما نقل إلينا بأنها كتب شيوعية. ورغم أن هذا غير صحيح فإلى جانب الكتب الماركسية فنحن نصدر ونوزع كتبا تعالج قضايا كثيرة في المجالات السياسية والاجتماعية والأدبية ومختلف المواضيع الثقافية. وقد نشر عندنا الكثيرون من قادة التجمع مثل خالد محيي الدين ورفعت السعيد وفؤاد مرسي وإبراهيم العيسوي وكثيرون غيرهم.

حتى لا يتحول التجمع إلى حزب طارد :

سبق في الجزء الثاني الحديث عن حزب التجمع وتقديري بأنه حدث هام وأن فكرة تكوين تجمع يساري هي فكرة عبقرية وأنها تحتاج إلى جهد كبير لكي تتحقق، ولكي يصبح تجمعا بالفعل. وفي البداية كان يقال أن التجمع حزب شكلا ولكنه جبهة مضمونا. وأنه يجب أن يكون مظلة لكل اليسار بمختلف توجهاته وآرائه، ولكن هذه الفكرة كانت تحتاج إلى جهد كبير لتتحول إلى واقع.

اليسار عميق الجذور بين الشعب المصري. وللقوى اليسارية دور كبير في تاريخ الحركة الوطنية والاجتماعية والثقافية في مصر. وقد أستخدمت أسلحة كثيرة لمحاربة اليسار. من هذه الأسلحة الأكاذيب والاتهام بالعمالة والإلحاد. وهناك فترات كان لليسار فيها أثر كبير على الحركة الشعبية. وأهداف اليسار التي ترتبط مع مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب تستطيع أن تكسب إلى صفوفها الآلاف والملايين. والتجمع يمكن أن يضم هذه الملايين، إذا استطاع أن يضم كل قوى اليسار باختلاف توجهاته. سواء كان ذلك الناصريين أو الجناح اليساري بين التوجهات الإسلامية أو الماركسيين مع تنوعاتهم المختلفة. وإذا كان عبد الناصر استطاع بتوجهاته الوطنية والاجتماعية أن يصل إلى قلوب الجماهير ليس في مصر وحدها بل في جميع الشعوب العربية فهل استطاع التجمع أن يحقق ذلك ؟ على العكس. خرج منه الناصريون وكونوا حزبا مستقلا. وانضمت قوى يسارية من مختلف الاتجاهات إلى حزب العمل. ونشأت تيارات ماركسية ويسارية عديدة من الشباب التي لفظها التجمع رغم أنه كان يستطيع أن يجمعها ويثري بوجودها في صفوفه.

وقد نجحت الحركة العالمية ضد العولمة الرأسمالية في جذب قوى إسلامية في خارج مصر، ويعكس ذلك الحركة التجديدية الموجودة داخل التيار الإسلامي. ويساعد على ذلك الحملة التي تشنها الإدارة الأمريكية والقوى الرجعية المتعاونة معها في العالم.

وإذا كان انهيار الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في أوروبا قد أثر تأثيرا سلبيا على توجهات بعض الماركسيين المصريين القدامى وتحولهم إلى يسار باهت فإن المجتمع لم ينقطع عن إفراز قوى يسار جديدة تهتدي بالفكر الماركسي وتصب في تيار القوى اليسارية بمختلف اتجاهاتها وقد ساعد على ذلك اتساع الحركة المناهضة للعولمة الرأسمالية في العالم والتي أصبحت تشمل قوى تزداد اتساعا وتجمع مع الماركسين قوى يسارية أخرى مثل الخضر والحركات النسائية والحركات المدافعة عن السلام وغيرها.

ويواجه اليسار قوى الفساد والسرقات والنصب والاختلاس والتزوير والقهر وعملاء الاستعمار والمستفيدين من نشاطه على حساب مصالح الشعب والتنمية الوطنية. ويواجه أيضا القوى الظلامية التي تتستر بستار الدين.

لم ينجح حزب التجمع في تعبئة كل قوى اليسار تحت مظلته، وعندما نقول كل قوى اليسار فنقصد بها كل القوى الوطنية والديمقراطية الحقـة فــي البلاد. واتبع اسلوبا في العمل يؤدي إلى تحجيم اليسار وانقسامــه. ولــم ينجح بالذات في جذب قوى الشباب الجديد من اليسار، وكان من الضروري أن ينفتح عليها ويعمل على تعبئتها وتوحيدها مع تعدد توجهاتها واهتماماتها.

اتساع قوى اليسار وتعددها :

عندما ظهر حزب التجمع كان تصوري وتصور غيري أنه سينجح في تجميع قوى اليسار وتوحيدها وأن يكون هو القوة التي تستفيد من التاريخ والدور البارز الذي لعبه في تاريخ الحركة الوطنية المصرية وأن يكون امتدادا لهذا التاريخ وتطويره مستفيدا من الدور الكبير الذي لعبه منذ نشأته في العشرينيات مواصلا هذا الدور بتطوير نجاحاته وتأثيره، ومتخلصا من أخطائه ومستفيدا من خبرته.

وكان من أبرز الصعوبات التي واجهها اليسار الانقسامية التي عانى منها، وظروف الاضطهاد والقهر الذي اضطره إلى العمل السري.

وقد كان قيام التجمع بشكل علني وقانوني فرصة للتغلب على هذين العاملين السلبيين وفرصة لانطلاقه في ظروف أكثر ملاءمة مما يسمح له بانطلاق أكبر. خصوصا وأن التجمع جمع الشيوعيين الذين عانوا في الماضي من الانقسام، وذلك إلى جانب قوى يسارية أخرى مثل بعض الناصريين والقوميين والاشتراكيين والتيار الديني المستنير.

وقد ظهر إلى جانب التجمع قوى جديدة انضم إليها بعض أعضاء التجمع إلى جانب قوى يسارية ووطنية أخرى كان لها فاعلية تتزايد في المجتمع مثل الحركة الشعبية للتضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي التي قامت بكثير من التحركات والمظاهرات من أهمها حركة ٢٠ مارس التي استطاعت أن تجذب إليها الجماهير غير المسيسة. والحركة المعارضة للعولمة الرأسمالية وغيرها من الحركات والتنظيمات. وقد بدأت في الفترة الأخيرة حركة تعمل على ائتلاف ووحدة قوى اليسار. وقد شاركت في كل هذه الحركات ونشاطاتها.

الطبعة الأولى

(٢٠٠٦)

الناشر:

دار العالم الثالث

٣٢ صبري أبو علم/ باب اللوق، القاهرة

ت وفاكس : ٣٩٢٢٨٨٠

Email: elguindimohamed@hotmail.com

(رقم الإيداع): ٢٠٠٦/١٧٥٩ (الترقيم الدولي) I.S.B.N : 977-5222-72-9

٥

حق الوجود الشرعي للشيوعيين

الشيوعية موجودة في مصر كفكر وحركة. وهي موجودة أيضاً في مختلف بلاد العالم. وقد مرت بمراحل صعود وجذر كان من أبرزها سقوط الاتحاد السوفييتي ولكنها موجودة قبل نشوء الاتحاد السوفييتي. وفي كل بلاد العالم تقريباً توجد أحزاب شيوعية تعمل علناً ويعترف بها القانون، ولها تأثيرها ودورها في الحياة السياسية. وحتى الدول التي تحرم النشاط الشيوعي يوجد بها هذا النشاط، ولكنه يعمل بشكل سري. وحتى السعودية يوجد بها حزب شيوعي سري.

وفي مصر تم منع النشاط والتنظيم الشيوعي بقانون صدر بعد حملة ١١ يوليو ١٩٤٦ «التي سميت بالحملة ضد الشيوعية» التي قام بها إسماعيل صدقي باشا لتمرير محاولاته لعقد صفقته مع إنجلترا (مفاوضات صدقي بيفن) التي كانت تحاول ربط مصر بالمصالح الاستعمارية البريطانية، الأمر الذي عارضته الجموع الشعبية من طلبة وعمال ومختلف الأحزاب. ومع ذلك ورغم الاعتقالات لم ينجح في تمرير الاتفاق. وتفنن المشرعون في وضع القوانين التي تحرم الشيوعية مضمنين قانون العقوبات مادتي ٩٨أ و٩٨ب، المستوحاة من القانون الفاشي في عصر موسوليني. وتحايلوا ليطبقوها على النشاط الشيوعي زاعمين أن هذا النشاط يفترض ركن القوة. وقد رفضت غالبية المحاكم بما فيها محكمة النقض هذا التفسير، وكانت تفرج عن المتهمين الذين كانت تقدمهم النيابة تحت بند هاتين المادتين.

وكان في مصر حزب شيوعي علني نشأ عام ١٩٢٢، ولكنه أثناء الاضرابات العمالية التي قامت في الإسكندرية اصطدم بحكومة الوفد عام ١٩٢٤ وتم حله، وقبض على قادته، وظلت أجهزة الأمن تمنع قيام أي حزب

شيوعي حتى الآن ووصلت العقوبات لمن يحكم عليه بالقيام بنشاط شيوعي إلى السجن لمدة تصل إلى ١٥ سنة. وأمضى الشيوعيون المصريون عشرات السنين في السجون والمعتقلات.

وحاول أنور السادات في عهده أن يبدو ديمقراطياً وعصرياً عندما ألغى الاتحاد الاشتراكي وسمح بتكوين ثلاثة منابر (يمين ووسط ويسار). وسمح بتكوين الأحزاب وكون اليسار حزب التجمع. وفي حديث للسادات إلى أجهزة الإعلام الغربية تحدث عن حزب التجمع مسمياً إياه الحزب الشيوعي. وهذا غير حقيقي فمازال الحزب الشيوعي ممنوعاً، ويقدم أعضاؤه للمحاكمة وتصدر ضدهم الأحكام الشديدة. ولكنه حاول بهذا القول أن يتظاهر بأننا دولة ديمقراطية بدليل أن لدينا حزباً شيوعياً.

وعندما أفرج جمال عبد الناصر عن الشيوعيين عام ١٩٦٤ والذين كان قد اعتقلهم منذ أول يناير ١٩٥٩، واتجه للتعاون مع بعضهم وضم البعض منهم إلى التنظيم الطليعي وأجهزة الإعلام والصحافة، وتحدث عن وحدة كل القــوى الاشتراكيــة، وتعاون مع الاتحــاد السوفييتــي والبلاد الاشتراكية في المجالات المختلفة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فإنه ومع ذلك رفض أن يكون للشيوعيين تنظيمهم، والحقيقة أنه كان يرفض وجود أي تنظيم آخر بخلاف التنظيم الذي أنشأه وكان يسمى الاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت.

ويعترف الجميع الآن بوجود شيوعيين في المجتمع المصري، ويمنع الدستور والقانون إدانة الفكر. فحرية العقيدة مطلقة كما ينص الدستور. ومع ذلك فحتى الآن لم يسمح بوجود حزب شيوعي.

ومازالت وزارة الداخلية في مصر تضم قسماً يُسمى قسم مكافحة الشيوعية يتبع مباحث أمن الدولة. هذا في الوقت الذي توجد فيه أحزاب شيوعية شرعية في غالبية البلاد العربية (سوريا ــ لبنان ــ الأردن ــ فلسطين ــ تونس ــ المغرب ــ السودان ــ العراق ــ اليمن). أما في بلاد الخليج فمازالت الأحزاب كلها محرمة. فهل يعقل أن يكون لمصر وهي أكبر دولة عربية، ودولة رائدة في الوطن العربي، موقف متخلف عن باقي البلاد العربية.

يقال أن في مصر حزباً لليسار، وصحيح أن الحزب يضم شيوعيين سابقين، ولكنه ليس حزباً شيوعياً، وهو يعتبر تجمعاً لقوى يسارية مختلفة (مثل الناصريين والقوميين واليسار الديني المستنير وغيرهم إلى جانب الماركسيين).

في الفترة من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤ اعتقل المئات من الشيوعيين، وكان بينهم شخصيات بارزة تولى بعضهم الوزارة فيما بعد مثل الدكتور فؤاد مرسي وهو لم يغير فكره حتى آخر حياته والدكتور إسماعيل صبري عبد الله الذي مازال يعلن أنه ماركسي. ويستضيف التليفزيون المصري الكثيرين من الذين ضمتهم المعتقلات في هذه الفترة باعتبارهم شيوعيين مثل محمد سيد أحمد الكاتب والصحفي ومحمود أمين العالم المفكر المعروف والكثيرون غيرهما ولم يعلن أي منهم تخليه عن الفكر الماركسي ويؤكده في مختلف المناسبات.

ونشأ بعد هؤلاء جيل من الشباب ينتمي إلى الفكر الماركسي ويعمد بعضهم إلى تكوين منظمات تنتمي لهذا الفكر مع اختلاف التسميات. بل ومازال هناك تنظيم باسم الحزب الشيوعي المصري لم يحصل على شرعيته، ويشترك ممثلوه في الاجتماعات المختلفة مع ممثلي الأحزاب العلنية. فلماذا يعتبر الشيوعيون محجوبين عن الشرعية رغم أنهم في بلد يردد قادته أنه بلد ديمقراطي.

والحركة الشيوعية في مصر جزء أساسي من الحركة الوطنية المصرية والشيوعيون لهم دور بارز في الأربعينيات ولعبوا دوراً لا ينكر في تحديد التوجه الوطني والاجتماعي الذي تبنته الحركة الوطنية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هو التوجه الذي قامت عليه ثورة يوليو ١٩٥٢. ومما له دلالته أن أول تنظيم سياسي أعلن تأييده لحركة الضباط الأحرار في ٢٣يوليو ١٩٥٢ هو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) «أكبر تنظيم شيوعي في ذلك الوقت» وكان يعمل بشكل سري. وكان هذا أمراً طبيعياً فقد كانت مطبوعات الضباط الأحرار قبل الثورة تطبع لدى «حدتو».

وإذا كان قد حدث خلاف بعد ذلك بين الشيوعيين وقيادة ثورة يوليو في عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤ ثم في يناير ١٩٥٩ حتى منتصف الستينيات، فقد تغير

بعد ذلك موقف قيادة الثورة من الشيوعيين المصريين وإن لم يصحح ذلك الموقف بشكل كامل. وظل هذا الموقف حتى وفاة جمال عبد الناصر. ووقف الشيوعيون بعد ذلك ضد الارتداد عن أهداف ثورة يوليو الوطنية والاجتماعية.

وللشيوعيين المصريين دور بارز في الحركة الثقافية المصرية. وكثير من الأسماء برزت في مجال الرواية والشعر والكاريكاتير والسينما والمسرح. بحيث لا يمكن التعرض لتاريخ الحركة الثقافية المصرية منذ مدة طويلة دون الحديث عن دور الشيوعيين في الحركة الثقافية. ولا يمكن أن نقبل استمرار السلطة في التعامل مع الشيوعيين المصريين من ناحية أمنية. فأمن المجتمع وتقدمه لا يمكن أن يتحقق دون الاستفادة من هذه القوى رغم الاختلاف.

يجب الكف عن السماح فقط بالنشاط السياسي للقوى التي تدور في إطار المفاهيم التي تحددها السلطة وأجهزة أمنها.

والوجود الشرعي للشيوعيين هو قضية ديمقراطية هامة يجب الكفاح لانتزاعها، ويجب أن تناضل الجماهير من أجل تحقيقها إذا كنا نريد حقاً أن يحدث تطور ديمقراطي حقيقي.

***

مقال نشر في «آ فاق اشتراكية» العدد الثاني مارس ٢٠٠٤.

٦

وفاة أخي أحمد

في الأيام الأولى من شهر يناير ١٩٩٤ كنت في مكتبي، اتصل بي زوج أختي عصمت سيف الدولة، وطلب مني أن أذهب إليهم في المنزل. وكان صوته غير عادي تشوبه نبرة حزن. فأحسست أن هناك شيئا غير عادي، وأحسست أن الأمر يتعلق بأخي أحمد، وتأكدت من وفاته بوصولي إلى المنزل. وكانت شقيقتي سعاد تبكي.

أحس أخي بالتعب في منزله بلندن ونقل إلى المستشفى وهناك توفى.

وكان أخي مريضا بالقلب .. وقد أجرى له الأطباء نقل الشرايين مرتين. توفى وقد أشرف على السبعين من العمر. فقد ولد في ١٣ يناير ١٩٢٤. وكان يكبرني بعامين كاملين.

ولم يكن أحمد في أيام الطفولة ومقتبل الشباب مجرد أخ بل كان صديقا وكان أحد أفراد المجموعة التي عشت وترعرت معها واشتركنا معا في اللهو والثقافة والعمل السياسي والتي كانت تضم جمال العطيفي وفتحي غانم وعز العرب أمين. ولم يبق غيري من هذه المجموعة. وكان جمال العطيفي أول من عاجلته المنية ثم عز العرب أمين ثم أخي وأخيرا فتحي غانم. ولكن صداقة الطفولة والشباب لم تستمر. فقد تفرقت بنا السبل. ومع ذلك فقد حافظنا دائما على درجة من الود والاحترام. وقد سبق أن تحدثت عن الموقف الجيد لجمال العطيفي عند اعتقالي وتقديمي للمحاكمة. ثم بعد الإفراج عني ومحاولته مساعدتي. وكذلك موقف التعاطف من فتحي غانم عندما التقيت به صدفة في طنطا وأنا أعمل بشكل سري في الأقاليم. وكذلك لقائي مع عز العرب في الخرطوم.

مدخل

في نهاية الجزء الثاني من مسيرة حياتي أشرت إلى أنني سأواصل الحديث عن الصراع الفكري حول عديد من القضايا المثارة.

وهذا هو ما سأتعرض له في هذا الجزء. وقد بدأت الكتابة منذ فترة طالت. وتعرضت لأجزاء يثور النقاش والخلاف حولها مع البعض من زملائي.

ودار حديثي في الجزء الأول عن نشأتي وأصولي وأسرتي وعن أبي والدور الذي لعبه في قيام جمهورية زفتى في ثورة ١٩١٩ والطريق الذي سرت فيه والدور الذي لعبته في الحركة الوطنية في مصر وما لاقيته في هذا الطريق من صعوبات وفترات من السجن والمنفى.

وفي الجزء الثاني تعرضت للفترة ما بعد ١٩٦٤ حتى التسعينيات.

وفي الجزء الثالث أتحدث عن استمراري في الطريق الذي سرت فيه في الظروف الجديدة مواصلا نفس الخط الذي بدأته منذ نشأتي وشبابي مع التعرض لخبرة السنين والتجارب الجديدة وآرائي وتوجهاتي في هذه الفترة. كما يضم هذا الجزء عددا من المقالات التي كتبتها لمناقشة وتحليل الأوضاع الراهنة. وأنني وأنا على مشارف الثمانين من عمري أعمق أفكاري وأستفيد من خبراتي السابقة وبتوجهاتي في الأساس التي بدأتها في شبابي.

***

أما بالنسبة لأخي أحمد فرغم تفرق السبل واختلاف المواقف فقد كانت علاقاتنا دائما تقوم على الحب والاحترام. وكان يحاول مساعدتي في الظروف الصعبة.

واعتدت دائما عندما كنت أسافر إلى باريس للاشتراك في معرض الكتاب في معهد العالم العربي أو أي سبب آخر أن أزور أخي في لندن وأقيم معه بضعة أيام. وعندما كنت في موسكو كان يزورها أحيانا إذ كانت له علاقات تجارية مع الاتحاد السوفييتي منذ الخمسينيات. صحيح أنها قلت بعد ذلك عندما انتقل إلى لندن. ولكنه كان يحب زيارة موسكو ويستريح للإقامة عند زيارته لها في فندق "ناسيونال" القريب من الميدان الأحمر. وكانت له صداقات في القسم التجاري السوفييتي، وكان يحاول باستمرار أن يستأنف ويوسع علاقاته هناك.

وفي السنوات الأخيرة قبل وفاته، وخصوصا عند زيارتي له في لندن كانت تدور بيننا مناقشات كثيرة، وكانت بعض الآراء التي يبديها تنم عن ذكاء وخبرة اكتسبها من عمله في التجارة.

واشترك في أيامه الأخيرة في تأسيس جماعة " النداء الجديد " مع سعيد النجار وغيره، وتعرف بأسامة الغزالي حرب الذي كانت تدور بينهما أحاديث كثيرة، كانا يلتقيا فيها فكريا. وكانت مقالات أسامة في الفترة الأخيرة تعبر عن التوجه الليبرالي.

وكان منزل أحمد في لندن الذي أقام به منذ الستينيات ملتقى لكثير من زوار المدينة من المصريين والعرب.

وكان من أصدقائه الذي تعرف بهم في القاهرة إحسان عبد القدوس وتزوج من آمال طليمات أخته وأنجب منها ثلاثة أطفال (فاطمة وزين ويوسف). وكتب في مجلة روز اليوسف في بداية الخمسينيات سلسلة مقالات عن الصين الشعبية التي زارها وساعدت هذه المقالات على إقامة علاقات تجارية مع الصين الشعبية ثم الاعتراف بها وإقامة علاقات جيدة معها.

وفي منزل أحمد في لندن تصادقت آمال طليمات زوجة أحمد مع جيهان السادات وهي صداقة مستمرة حتى الآن. وكذلك وتعرف على أنور السادات الذي أراد من أحمد أن يساعده في التعرف على تجار السلاح

الإنجليز والفرنسيين. وقد قام بذلك ولكن ما أن تمت هذه العلاقة حتى حذرهم من التعامل مع أحمد، وأقام هذه العلاقة من خلال مكتب أحد المصريين المقيمين في لندن.

وكون أحمد علاقات كثيرة في لندن وانتخب بعد ذلك رئيسا للجالية المصرية هناك.

وكان السبب في سفر أحمد إلى لندن هو الحراسة التي فرضت عليه بعد إجراءات يوليو ١٩٦١. وحاول هناك أن يواصل عمله التجاري وواجه صعوبات في البداية ولكنه نجح بعد ذلك، وأنشأ هناك مكتبا أقام من خلاله علاقات عمل كثيرة وأخذت أموره تستقر، وكون ثروة لا بأس بها. وعندما رفعت عنه الحراسة في عهد السادات عاد إلى مصر، ولكن بقى عمله واستقراره في لندن. ورشح نفسه مرتين لانتخابات مجلس الشعب عن دائرة زفتى. حصل على أصوات جيدة ولكنه لم يوفق. رشح نفسه في المرة الأولى عن حزب الوفد الذي كان قد انضم إليه. وأما في المرة الثانية فقد رشح نفسه عن الحزب الوطني بناء على نصيحة صوفي أبو طالب ولكنه لم ينجح. فالمرشح المنافس كان أقرب وأكثر علاقة بالحزب الوطني والجهاز الإداري.

رشحت نفسي بعد ذلك عن زفتى على قائمة التجمع في انتخابات عام ١٩٨٦. لم يكن أحمد في البداية مستريحا لذلك ثم تقبل ذلك واقتنع بأنه من حقي النزول في الانتخابات طالما أنه لن يرشح نفسه. ولكني لم أنجح وكان التزوير واضحا رغم أني حصلت على أكثر من ١٠٠٠ صوت وكان واضحا أن التدخل الإداري كان أعنف ضد قائمة التجمع.

وقد حرص أحمد على توثيق علاقاته مع زفتى وبنى منزلا بدلا من المنزل الذي هدمناه وبعنا أنقاضه. وقال لي أن هذا المنزل هو رمز لاستمرار الأسرة في زفتى، وقال لي إنه يريدني أن أتردد عليه عندما أجد الوقت لذلك وأن تكون لي حجرة هناك. وقد حاولت ذلك بعد وفاته ولكن زوجته الثانية التي تزوجها بعد انفصاله عن آمال طليمات أهملته وتضايقت من حديثي مع ابن أحمد منها حول ضرورة الاهتمام بهذا المنزل، وأثار ذلك قطيعة بيني وبينها. وأغلقت المنزل ولم يتحقق الهدف الذي بنى من أجله.

ولكن مجلس مدينة زفتى ذكر لأحمد مساعداته المالية لزفتى وسمى الميدان المجاور للمنزل باسمه بعد وفاته.

٧

حملة ضد تهريب الأموال والعقول

"عودة ابنتي نادية وزوجها عادل
من دراستهما في أمريكا "

حصلت ابنتي نادية وزوجها عادل على منحة للدراسة العليا من أمريكا. وكلاهما تخرج من كلية العلوم بجامعة عين شمس. ابنتي تخصصت في البيولوجيا الجزئية، أما عادل فقد تخصص في الفيزياء النظرية. تعرفا أثناء دراستهما في كلية العلوم وتزوجا في ٢٤ أغسطس عام ١٩٩٣، عين عادل معيدا في كلية العلوم، ونادية في معهد السرطان. ثم حصلا في القاهرة على درجة الماجستير. سافر عادل إلى أمريكا ثم انضمت إليه نادية بعد عام ودرسا في جامعة كنتاكي بلكسنجتون.

ولدت ابنتي نادية في ١٩ يناير ١٩٦٩ في القاهرة من زوجتي الأولى ليلى. وكنت وقتها قد سافرت إلى موسكو في يناير ١٩٦٩- أما باقي العائلة (زوجتي السابقة ويوسف ونادية) فقد انضموا لي في سبتمبر ١٩٦٩. أمضيت الفترة من يناير حتى سبتمبر بمفردي. وكنت أنتظر وصولهم بفارغ الصبر. وقد سبق أن تحدثت عن ذلك. وكانت نادية عند وصولها تبلغ من العمر ثمانية شهور. ومع وصول الأسرة دبرت لي دار التقدم شقة أوسع (ثلاث حجرات واسعة وصالة) في بداية شارع جوركي.

بعد وصولهم بقليل دبرنا لنادية دخول دار حضانة قريبة من المنزل، وكانت تقيم بها طوال الأسبوع وتحضر إلى المنزل في نهاية يوم الجمعة. وتبقى معنا حتى بداية الأسبوع يوم الأثنين.

استفادت نادية من دار الحضانة فائدة كبيرة. وساعدتها إقامتها هناك مع باقي الأطفال. وتعلمت هناك أولى كلماتها باللغة الروسية. ولكنها نسيتها تماما بعد عودتها إلى القاهرة. وكانت مربياتها يحبونها جدا. وعندما بلغت

سن روضة الأطفال ونقلت إلى روضة أطفال أخرى بكت مربيتها حزنا على فراقها.

أمضت نادية طفولتها الأولى في موسكو. وعادت إلى القاهرة وهي في الخامسة من عمرها. وكانت تتكلم الروسية وقليل من العربية. وكانت موسكو في ذلك الوقت شديدة النظافة. وعندما وصلت إلى القاهرة لاحظت على الفور امتلاء الشوارع بالقمامة فكان من أول اسئلتها "ألا يوجد هنا صناديق قمامة".

وكان سفرها إلى القاهرة مغامرة، فقد أرسلناها بمفردها على الطائرة بعد الاتفاق مع إحدى مضيفات الطائرة التي رحبت بالاهتمام بها. سافرت ولم تخف وقابلتها ليلى في مطار القاهرة.

بدأت دراستها في مدرسة الليسيه الفرنسية واستمرت بها حتى الثانوية العامة. وكانت متقدمة في الدراسة. وانجذبت للدراسة العلمية. ودخلت كلية العلوم.

تزوجت نادية من عادل زميلها في كلية العلوم ثم رافقته في منحة دراسية في تخصصه في إيطاليا. وسافر بعد ذلك إلى أمريكا في ١٥ أغسطس ١٩٩٦ وسافرت نادية في ١٨ أغسطس ١٩٩٧ وحصل كلاهما على الدكتوراه في عامين متتالين وعادا إلى القاهرة في ٣ أكتوبر ٢٠٠٣ بعد أن عملا في مجال تخصصهما بعض الوقت في أمريكا. وكانت وزوجها متفوقان في الدراسة وكتبا عدداً من الأبحاث في المجلات العلمية وكانت هناك محاولات لاستبقائها هناك فرفضت.

وقد زرتهما في لكسنجتون أثناء دراستهما هناك. وأقمت معهما في شقتهما بضعة أيام. ودارت بيننا أحاديث عن الوضع في مصر التي تغيبا عنها مدة طويلة وعن الوضع في الولايات المتحدة وخصوصا أوضاع المبعوثين سواء من مصر أو من بلاد العالم الثالث. وقد فوجئت أن البحث العلمي في أمريكا يعتمد اعتمادا كبيرا على مبعوثي العالم الثالث وغيرها من البلاد، وتستفيد منهم السلطات الأمريكية استفادة كبيرة وبعض مبعوثي العالم الثالث يستفيدون فائدة كبيرة من دراستهم وبالذات الهنود والصينيون ويفيدون بلادهم بالرغم من أنهم يخضعون لضغوط كبيرة لاستبقائهم في الولايات المتحدة الأمريكية. وعدد كبير من المبعوثين العرب والجنسيات الأخرى

يخضعون لهذه الضغوط والإغراءات المادية مع إمكانية الاستمرار في مواصلة بحوثهم العلمية التي لا يجدون الإمكانيات لمواصلتها في بلادهم. وذلك مما يؤدي محليا إلى هروب العقول التي تحتاجها مصر حاجة كبيرة لتحقيق التنمية في بلادها. أثرت هذا الموضوع وفكرت أن جزءا هاما من تهريب الثروة إلى أمريكا وغيرها هو هجرة العقول وكتبت هذا المقال ووزعته على أعضاء اللجنة لمكافحة العولمة الذي كنت عضو فيها /

[حملة ضد تهريب الأموال والعقول]

صدر منذ عدة شهور تقرير عن أكاديمية البحث العلمي في مصر جاء فيه أن ٤٥٠ ألف من حملة المؤهلات العلمية العليا هاجروا من مصر خلال نصف القرن الماضي واستقروا في دول الغرب وبالمعايير العالمية للبروز والتفوق هناك ٩٤ في الهندسة و٢٦ في الفيزياء النووية و٤٨ في الكيمياء و٢٥ في علوم الفلك والفضاء و٢٨ في البيولوجيا و٧٢ في استخدامات الليزر و٩٣ في الالكترونيات الدقيقة وعشرات آخرون في الطب والهندسة الوراثية والجيولوجيا وغيرها. ومازالت عملية استنزاف هذه العقول مستمرة وستستمر لأن هناك في الغرب وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية إغراءات كبيرة وأموال كثيرة تصرف لاستبقاء هذه العقول والاستيلاء عليها لانهم يمثلون ثروة لا تقدر بثمن.

تقدر الأموال المصرية والعربية المهاجرة والمهربة بما يزيد عن تريليون دولار أمريكي. والعقول المسروقة تقدر بما يزيد عن ذلك. وهي ثروة بشرية ضخمة يستولي عليها الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالذات. هل يمكن أن نطلب من أصحاب هذه العقول أن يعودوا إلى أوطانهم ويساهموا في تنميتها. وهل نستطيع أن نخلق هنا الظروف التي تسمح باستثمار هذه العقول والاستفادة من هذه الثروة الضخمة؟

كثيرا ما نسمع من المسئولين أنهم يسعون إلـــى جلـــب الاســـتثمارات الأجنبية. ولا تستجيب هذه الاستثمارات لهذه النداءات إلا في أضيق الحدود.

والحقيقة أن الثروة المادية والبشرية تصدر إلى الخارج وتستثمر هناك استثمارا يدر الملايين والمليارات للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى.

ويمكن لهؤلاء المسئولين الذين يطلقون هذه الدعوات أن يساعدوا على خلق الظروف المحلية كي نحتفظ بهذه الثروات المادية والبشرية المهربة ونخلق الظروف والامكانيات لذلك.

ندعو للقيام بحملة واسعة لخلق الظروف المحلية لعودة هذه الكفاءات. فإننا نظلم هذه الكفاءات إذا طالبناها بالعودة وحرمانهم من الإمكانيات التي يتمتعون بها في الخارج لتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم العلمية. فضلا عن الميزات المادية التي يعمل الغرب على اغرائهم بها ليستمروا في خدمة مصالحه وتقدمه العلمي والتكنولوجي. لا يمكن اتهام هذه الكفاءات المهاجرة بالتخلي عن أوطانهم وخدمة الغرب لأنهم إذا عادوا فلن يخدموا أحدا ويحرمون من الإمكانية التي تقدمها الهيئات المختصة في الخارج لضمان تقدمهم العلمي.

في بعض الدول الآسيوية تم استقطاب هذه النوعية البارزة من العقول لتعمل في ظروف مادية ونفسية ومهنية مكافئة للمستويات العالمية. فظهرت مؤسسات علمية بالمستويات العالمية. ويوجد في إسرائيل معهد وايزمان.

ان العولمة الرأسمالية تمارس عولمتها لصالح عدد من الشركات المتعدية الجنسية ويستخدم لذلك الأموال التي تجتذبها من العالم وقسم كبير من هذه الأموال يأتي من البلاد العربية سواء من الحكومات أو الأغنياء العرب الذين يستثمرون أموالهم في الغرب وخصوصا في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر مروجو العولمة الرأسمالية أن هذه العملية طبيعية وتنتج عن طبيعة الأمور لأن العالم اليوم أصبح قرية واحدة ولكن الحقيقة ان هذه القرية تصبح ملكا لفئة ضئيلة من المليارات ولا يمكن بأن يشاركهم في ملكيتها أحد خارجها.

تتحدث الصحف هذه الأيام عن التعاقد مع شركات أجنبية لجمع القمامة واستخدامها وتصرف في ذلك أموالا باهظة بحجة ان الشركات الأجنبية هي التي تملك التكنولوجيا لتحقيق ذلك.

هل فكرنا قليلا في استخدام تلك الأموال التي تعطي للشركات الأجنبية والاستفادة من علمائنا وتخصيص هذه الأموال وغيرها لإيجاد التكنولوجية اللازمة المحلية لجمع القمامة. نفس الشيء يمكن أن نقوله بالنسبة لمجالات أخرى كثيرة. كل شيء نستورد له خبراء أجانب تصرف عليهم الملايين ولا نفكر في صرف هذه الملايين على بحوث علمائنا واخصائيينا الذين صرفنا عليهم مبالغ باهظة ليدرسوا في الغرب ونجد ان هذا الغرب يستحوذ عليهم ويجعلهم مفيدين ومتفوقين في أبحاثهم العلمية. ولا نجد أي غضاضة لتركهم في الخارج ونكتفي بالحديث عن تقدمهم وإبدعاتهم.

يقول د. رمزي زكي في إحدى مقالاته الهامة اننا أصبحنا نصدر رأس المال إلى الخارج، إلى أمريكا وغيرها، في الوقت الذي ندعو فيه إلى الاستثمارات الأجنبية في مصر. فبعض رجال الأعمال في مصر بل والحكومة تستثمر أموالها في الخارج. إلى جانب عمليات تهريب المليارات المستمرة من البنوك التي كشف عنها في السنوات الأخيرة. ولا تتخذ أي إجراءات لمحاصرتها ومنعها. لماذا لا نخلق الظروف لتحويل هذه الاستثمارات إلى مصر بدلا أن نستمر في الدعوة لقدوم الاستثمارات الأجنبية التي لا تأتي. يجب تحريم عملية تهريب الأموال مهما اتخذ شكل هذا التهريب سواء أكان بطريق شرعي أو غير شرعي. ان تهريب علمائنا إلى الخارج ليس المسئول عنه هؤلاء العلماء الذين لا نخلق الظروف هنا ليواصلوا بحوثهم العلمية ويفيدوا التنمية. وإنما تسأل عنه السياسة الحكومية ومعاهد البحث العلمي وأصحاب الأعمال الذين يجب أن يحققوا الظروف عندنا التي تخدم ذلك.

كخطوة في الحملة من أجل تحقيق هذا التوجه تفكر "دار العالم الثالث" في إصدار مجلة علمية نناقش فيه هذه القضايا كلها وأبحاث العلماء المصريين في مختلف المجالات. تلك الأبحاث التي تتسابق كبرى المجلات العلمية في العالم على نشرها. ويسبق ذلك ويتزامن معه جهد كبير واتصالات بمختلف الهيئات الرسمية وغير الرسمية وكذلك بالمبعوثين الموجودين في الخارج أو الذين عادوا إلى مصر والتعاون معهم وحشدهم في هذه الحملة.

الخاتمة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وأطرح هذه الحملة على المجموعة المصرية لمناهضة العولمة باعتبارها قضية وحملة تستحق أن نقوم بها لأن تحقيق التنمية هو الضمان والسبيل لكي ننجح في الحملات الأخرى. ويتبع ذلك اقتراحات تفصيلية للتحرك من أجل هذه الحملة.

الكفاح ضد العولمة الرأسمالية في مصر وغيرها من بلدان العالم الثالث مرتبط بالكفاح الوطني ضد كل أشكال التبعية التي تمارسها الحكومات. وهذا لا يلغي الحملات الأخرى مثل الحملة ضد البطالة وخلافه لكن الحملات السابق الحديث عنها هي الضمان لكسب كل قوى الأمة الوطنية والساعية للتنمية ورفض التبعية.

***

مقال قدمته في إحدى اجتماعات المجموعة المصرية لمناهضة العولمة.

٨

التصدي للتشهير باليسار المصري

اعتادت القوى الرجعية منذ الأربعينيات أن تتهم اليسار بالصهيونية في محاولة لتشويهه وعزله عن الجماهير. وقد تصاعدت هذه المحاولات منذ حرب فلسطين ومعارضة اليسار لهذه الحرب وكشف المحاولة لاستخدام هذه الحرب لحرف النضال ضد الاستعمار والاحتلال البريطاني في وقت تصاعد فيه النضال الوطني. وقد حاولوا تصوير هذه الحرب بأنها لتحرير فلسطين في الوقت الذي كانوا في واقع الأمر يساعدون الصهاينة على منع قيام الدولة الفلسطينية. وقد أوضحت ذلك بالوقائع في الكتيب اذي أصدرته عن دار الثقافة الجديدة في سلسلة قضايا للحوار بعنوان «سقطة»(١).

وقد قام إبراهيم بدراوي وأحمد شرف بمحاولة مشابهة في المرات الأخيرة وذلك في صيف عام ١٩٩٩ عندما استوليا على أموال أئتمنهما عليها الحزب الشيوعي المصري الذي انفصلا عنه وكانا في قيادته. وكان الأول أمين التنظيم المركزي في السكرتارية المركزية والمتحدث الرسمي باسم الحزب. وكان هو صاحب «الخط التنظيمي» الذي قمت بنشر ردي عليه في الجزء الأول من هذا الكتاب. وأذكر أنني كنت معترضا على توليه المسئولية التنظيمية وكتبت تقريرا بهذا المعنى للسكرتارية المركزية وقتها ولكنها لم تأخذ برأيي. وكان ذلك في أوائل التسعينيات. أما الثاني وهو أحمد شرف وكنت مخدوعا فيه حتى عرضت عليه تولي مسئولية "دار العالم الثالث" كما شرحت في الجزء الثاني من هذا الكتاب ولكنه انكشف عمليا كما ذكرت من قبل. ومما يؤسف له أن قيادة الحزب وقفت ضد الإجراء الذي تبناه مجلس

---

(١) أنظر كتيب «سقطة» الصادر عن "دار الثقافة الجديدة " ١٩٩٩م.

إدارة "دار العالم الثالث" بتنحيته عن هذه المسئولية بناء على اقتراح مني. وهم اليوم يعترفون بخطئهم في الوقوف معه بعد أن انكشف لديهم واتخذوا قرارا بفصله هو وإبراهيم بدراوي.

أصدر الأثنان بعد اختلاسهما لأموال الحزب بيانا يتهمون فيه عددا من قيادة الحزب وأنا منهم (رغم أنني كنت استقلت منذ مدة من قيادة الحزب) بالاتهام القديم وهو العمالة للصهيونية.

وقد نشر أحمد شرف بالاتفاق مع عبد الحليم قنديل الذي كان رئيسا لتحرير جريدة العربي سلسلة من المقالات في جريدة العربي هاجم فيها بعض العناصر اليسارية البارزة في التجمع والحزب الشيوعي المصري واتهمهما بالصهيونية، وكان يعتبر أي سلام بين الفلسطينين وإسرائيل دعوة صهيونية. ذلك جهل شديد لأن سياسة وممارسات إسرائيل وقيادتها ووراءهم القيادة الأمريكية تقف بالفعل ضد السلام مع الفلسطينيين وتعوق أي محاولة لقيام الدولة الفلسطينية وتعوق بالفعل أي محاولة لقيام الدولة الفلسطينية.

وأنا أفرق دائما بين الصهيونية والصهاينة وبين اليهود. وهناك كثير من اليهود في البلاد بما في ذلك في إسرائيل نفسها يقفون ضد الصهيونة ويناضلون ضدها ويساندون الشعب العربي الفلسطيني في نضالهم ومن أجل بناء دولتهم المستقلة ولا يعتبرون إسرائيل دولة لليهود وحدهم.

وإن الذين يوحدون بين الصهيونية واليهود يدعون إلى دعوة يرفضها باقي اليهود غير الصهاينة وباقي الناس في الغرب غيره. وهم في الواقع يخدمون الصهيونية وأهدافها. وهذا هو موقفي الذي أعلنته دائما ودافعت عنه باستمرار وهو ما ضمنته في المقال الذي نشرته في العدد الثالث من آفاق اشتراكية والذي أعدت نشره في هذا الكتاب.

وكان هذا الموقف الذي دافعت عنه في الندوات المختلفة وهذا هو السبب الذي دعاني لترجمة ونشر كتاب « على الحدود » في مطبوعات "دار العالم الثالث" للكاتب الإسرائيل اليهودي الذي يقف معنا في الأهداف[1].

وقام إبراهيم بدراوي بنشر تشهير مماثل في جريدة الأهرام العربي. وشمل هذا التشهير شخصيات من رموز اليسار مثل خالد محيي الدين ومحمود أمين العالم ورفعت السعيد وحسين عبد الرازق وفريدة النقاش.

---

(١) للكتاب الإسرائيلي فارشافسكي الذي وقف ويقف ضد الصهيونية دفاعا عن الحقوق العربية. وقد نشر الكتاب عام ٢٠٠٥.

وهذه هي رسالتي إلى إبراهيم نافع باعتبار أن المجلة التي نشرت هذا الحديث تتبع مؤسسة الأهرام، وقد كتبت ردا إلى إبراهيم نافع باعتباره المسئول عن الصحف والمجلات التي تصدر عن مؤسسة الأهرام، فنشرت الأهرام العربي إشارة إلى هذا الرد باختصار شديد. وفيما يلي رسالتي إلى إبراهيم نافع وكان ذلك في ١٩٩٩/٨/١٨.

السيد الأستاذ إبراهيم نافع

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام

ونقيب الصحفيين

تحية طيبة وبعد ...

ألا يثير الشك والريبة لديكم أنه في هذا الوقت بالذات الذي يجب فيه أن تكثف كل القوى الوطنية في مصر والعالم العربي جهودها لمساندة الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق أهدافها بإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس وفي انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي المحتلة وفي تصفية المستوطنات وعودة اللاجئين. وفي الوقت الذي تزداد فيه إسرائيل عزلة وانكشافا في العالم كقوة تكرس العدوان والاحتلال وترفض قرارات الأمم المتحدة والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، تظهر في هذا الوقت بالذات محاولة للتشهير بعدد هام من رموز اليسار المصري، والمعروفين بنضالهم الوطني ودورهم الهام سواء مصريا أو عربيا بادعاء أنهم يكونون شبكة صهيونية.

لأنهم:

(١) يدعون إلى السلام العادل بين العرب وإسرائيل.

(٢) ولأنهم يدعون إلى التفرقة بين اليهود والصهاينة مع العلم بأن القادة الصهاينة يحاولون بكل الطرق طمس هذا الفارق، مدعين أن إسرائيل هي وطن كل يهود العالم وتدعوهم للتجمع في هذا الوطن المزعوم للهرب من التمييز والاضطهاد الذي يلاقونه في البلاد الأخرى.

(٣) ولأنهم يساندون السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات في مواجهتها مع إسرائيل والمجموعة الصهيونية الحاكمة ومن يقفون وراءهم. ويدعون لوحدة كل الفصائل الفلسطينية في هذا الاتجاه مع تعدد توجهاتها.

(٤) وانهم يسعون لكسب الرأي العام العالمي بما في ذلك الرأي العام الإسرائيلي للقضية الفلسطينية ولقضية السلام العادل.

وقد بدأت هذه الحملة المشبوهة ضد اليسار المصري، وهو فصيل هام من فصائل الحركة الوطنية، وضد جهودهم ونضالهم لحل القضية الفلسطينية. وقد بدأت بمقالين في جريدة الجيل في فبراير الماضي بعنوان «فضيحة اليسار المصري والصهاينة» ثم تبعتها حملة مركزة في صفحة الرأي التي يشرف عليها عبد الحليم قنديل في صحيفة العربي لسان حال الحزب الناصري وانتقلت أخيرا إليكم وإلى مقر داركم من خلال مجلة «الأهرام العربي» في حوار أجراه خالد صلاح مع إبراهيم بدراوي وذلك تحت عنوان مثير «الاختراق الصهيوني للشيوعيين في مصر» ونشر مع الحوار صور لبعض رموز اليسار مثل خالد محيي الدين ومحمود أمين العالم ورفعت السعيد وإلى جانبهم صورة شيمون بيريز مع العناوين التالية: «د. رفعت السعيد على اتصال بإسرائيل قبل أن يفكر السادات في زيارة القدس» و«حسين عبد الرازق وفريد النقاش صديقا الصهاينة الجدد» و«خالد محيي الدين أنشأ المركز الذي تحول إلى وكر للاتصال بالصهاينة» و«هنري كورييل اليهودي وراء كارثة الاختراق الصهيوني لليسار المصري».

وتحدثت المجلة عن ما يُسمى بالبيان القنبلة للحزب الشيوعي المصري «حزبنا يطهر نفسه من الخونة» ونشرته ولم تنشر تكذيب الحزب نفسه لصدور هذا البيان منه. وكتب خالد صلاح في مقدمة الحوار أن «التفاصيل معقدة والمتهم نخبة من رموز اليسار والعمل الوطني في مصر الذين آثروا أن يحاصروا البيان بالصمت منعا لتفاقم الكارثة». ويبدو أن كاتب الحوار لم يقرأ ردي في جريدة العربي بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٢ والذي وضع له محرر العربي عناوين من عنده لا تعبر عما ورد في الرد وكذلك ردي على الحملة في بدايتها وذلك في كتيب «سقطة – رداً على التشهير باليسار المصري» الصادر عن "دار الثقافة الجديدة " وكذلك رد الدكتور رفعت السعيد الذي ظهر في جريدة الأهالي بتاريخ ١١ أغسطس في الحوار الذي أجرته معه أمينة النقاش. وأخيرا في كتاب لبهيج نصار باسم «الناصريون الجدد وسياسة التكفير والهجرة»، الصادر عن "دار العالم الثالث". ويتضمن الحوار الذي نشر في مجلة "الأهرام العربي" تشهيرا وقذفا في حقي وحق عدد آخر من الأسماء مثل بهيج نصار وصلاح عدلي فضلا عن الأسماء السابق ذكرها وهي مسائل يحكم فيها القضاء.

ولكن ما أردت أن أثير انتباهكم إليه: ألا يثير ريبتكم أن تثار هذه الضجة في هذا الوقت بالتحديد ؟ وهل تقبلون أن تستخدم المجلة التي تصدر عن المؤسسة التي ترأسونها للقيام بهذا الدور خصوصا وأن سبعة من الأسماء المشهر بها هم من الزملاء الصحفيين.

أعتقد أنكم ستبذلون جهدكم لتصحيح ذلك فلا تشارك مؤسستكم الرصينة في هذه المحاولة وأعتقد أن من إحدى الخطوات التي نرجو أن تتخذوها أن تأمروا بنشر هذه الرسالة. وهذا الأمر لا يكفله فقط حق الرد وإنما أعتقد أنه يتفق مع الدور الهام الذي تقوم به مؤسستكم الغراء.

تحريرا في ١٩٩٩/٨/١٨ **محمد يوسف الجندي**

حق الرد يجب احترامه

وقد كتبت ردا على ما نشرته العربي وجاء فيه ما يلي:

من المعترف به في التعامل مع الصحف كفالة حق الرد دون حذف أو تغيير أو تحوير. وآسف أن أقول أن جريدة " العربي " لم تراعي ذلك في نشرها ردي على ما تنشره صفحة الرأي بالجريدة من تشهير ببعض رموز اليسار وأنا منهم.

أولا ـــ أنها نشرت عنوان لردي غير العنوان الذي وضعته والذي يلخص هدفي من الرد وأعتبر العنوان الذي وضعته الجريدة تشويها لمضمون ردي. فقد وضعوا عنوانا له « دفاعا عن هنري كورييل » وأنا لم أقصد في ردي الدفاع عن هنري كورييل فلم يكن ذلك هو هدف الرد. فضلا عن أن هنري كورييل ليس في حاجة إلى دفاع مني. وعندما أريد الدفاع عنه سأكتب شيئاً آخر.

ثانياً ـــ أن الهدف من المقال لم يكن الرد على أحمد شرف وحده وإنما الرد على كل التشهير الذي تمتلئ به صفحة الرأي منذ فترة سواء بقلم أحمد شرف أو غيره.

ثالثاً ـــ أن العنوان الذي وضعته لمقالي « لماذا لم نرد ؟ » هو رد على تساؤل الأستاذ عبد الحليم قنديل وبينت أن هدفي الأساسي الحفاظ على الوحدة مع حق الاختلاف والحوار.

رابعاً ـــ طلبت من الأستاذ عبد الله إمام المسئول عن الجريدة ألا يقوم بأي تعديل أو حذف. فرد عليّ بأن هذا « حقك »، وللأسف لم يراعي الأستاذ عبد الحليم قنديل هذا الحق بوضع عناوين تختلف عن مضمون المقال والهدف منه مع بعض الحذف.

خامساً ـــ مع كل ما حدث فإنني مازلت عند رأيي في أهمية الحوار حول القضايا الهامة التي أثرتها حول القضية الفلسطينية والحفاظ على وحدة اليسار رغم الاختلافات. وأعتقد أن الحرص على هذا الهدف أهم من محاولات الإثار الصحفية.

وقد كتبت ردي ردا على تساؤل الأستاذ عبد الحليم في عدد سابق تحت عنوان « لماذا لم يردوا ؟ » على ما تفرزه الصحيفة التي يشرف عليها في

جريدة العربي من تشهير وتلويث لشرف عدد من أشرف الوطنيين والمناضلين الذي يفخر تاريخنا الوطني بنضالهم الماضي والحاضر. وكان دافعنا الأول لعدم الرد هو الحرص على العلاقة مع الحزب الناصري الذي نعتبره قوة أساسية من قوى اليسار التي تضم التجمع والشيوعيين بالإضافة إلى قوى أخرى. ونحن مشغولون بقضية نعتقد أنها أولىَ أن يفرغ طاقاته «الثورية» من إجلها، وهي توحيد قوى اليسار على اختلاف اتجاهاتها ضد العدو الرابض والذي يحقق انتصارات كل يوم ويرقص فرحا لهذه الصفحات من جريدة « العربي »، وبالتحديد صحيفة الرأي والتي تكتب فيها بعض الأقلام مهمتها مكرسة لتقسيم اليسار الوطني والتشهير به. وهذا العدو هو الاستعمار والصهيونية وكل قوى اليمين الرجعي.

ومن الطبيعي أن تحدث اختلافات في وجهات النظر بين قوى اليسار المختلفة، ولكن هذا الاختلاف يعالج بالحوار لا بالتشهير واختلاق الأكاذيب.

وهناك بعض الأكاذيب غير المستندة إلى أي أدلة أو قرائن ولكن إطلاقها يكون له أثره في خلق جو من التشويش والإشاعات والشكوك التي تشغل قوى اليسار عن المعارك الحقيقية .. ولكن الأكاذيب التي وجهت لي على صفحة « العربي » من السهل عليّ أن أثبت كذبها ولدي الأدلة على ذلك. مثل ما جاء في مقال للمدعو أحمد شرف الذي فتحت له العربي صفحاتها في سلسلة من المقالات ضد رموز اليسار جاء فيها أن محمد يوسف الجندي استولى على" دار الثقافة الجديدة " قسرا واغتصابا من الملكية الشيوعية. ويؤكد كذب هذا الادعاء أن "دار الثقافة الجديدة " قامت عام ١٩٦٨ كما هو واضح من سجلها التجاري وأن الأحزاب الشيوعية في مصر كانت قد حلت نفسها عام ١٩٦٥ ولم تقم أي تنظيمات شيوعية إلا في عام ١٩٧٠.

من أكاذيبه التي لا تهدف إلا إلى التشهير، الروايات العديدة المجهولة المصدر منها أن أحد المجندين حديثا لمجموعة روما نقل عن يوسف حزان قوله أن عبد الناصر كان يخشى من عودة كوربيل لمصر نظرا للأبعاد الكاريزمية في شخصيته والتي كان من الممكن أن تهدد عبد الناصر في قيادة مصر. وفي مقابل ذلك أورد ما ذكره الدكتور ثروت عكاشة في كتابه «مذكرات في السياسة والثقافة» الصادر عن دار الهلال والتي صدرت طبعته الأولى في يناير ١٩٨٨. جاء في صفحة ٣٤٥ من الكتاب:

« وكنت قد تعرفت إلى هنري كوريل مع مطلع عام ١٩٥٨ بمدينة جنييف، وقدم لي عددا من الشيوعيين المصريين المقيمين بأوروبا، كانت فاتحة تعاون صادق في خدمة المصلحة الوطنية. وقد اتفقت معهم على الاضطلاع بترجمة كتاب «الهدنة المشتعلة» إلى الفرنسية لقاء أجر رمزي لما اشتمل عليه من معلومات تثير القارئ عن ما كان لإسرائيل من أعمال عدوانية، وقاموا بنشره وتوزيعه وإهدائه إلى بعض الشخصيات الفرنسية ذات التأثير مثل جان بول سارتر وبيير كوت وإمانويل داستييه وغيرهم. كما نشروا مقتطفات منه في المجلات الفرنسية، وقد طلب مني هؤلاء الأصدقاء نقل مبلغ ما يقابل ٤ مليون جنية مصر بالفرنكات السويسرية لحساب جبهة التحرير الجزائرية من سويسرا إلى روما وتسليمها إلى السفير التونسي بروما لينقلها بمعرفته إلى تونس. وكان هذا المبلغ هو حصيلة المساهمات التي يدفعها الجزائريون بفرنسا شهريا تدعيما للنضال الوطني بواقع ١٦٠٠ فرنكا شهريا عن كل جزائري، وقد بادرت بالاستجابة لمطلبهم وعهدت إلى الملحق الجوي بالقيام بهذه العملية بمجرد تحديد موعد التسليم في مقر وفدنا الدائم في الأمم المتحدة بجنييف. وأشهد أنه طوال تلك السنين كان كوريل مثالا للتعاون الأمين سواء من حيث المعلومات السياسية المفيدة التي زودني بها، أو من حيث الاتصالات الجادة التي كان يحاول بها أن يخدم قضية تطبيع العلاقات بين مصر وفرنسا. وأعترف لوجه الحق، أنه قام بمد جبهة التحرير بالجزائر بمساعدات فعالة وكان تأييده للمجاهدين الجزائريين بغير حدود في الوقت الذي كانت تطاردهم فيه جميع أجهزة الدولة الفرنسية، كما كنت ألمس ولاءه الشديد لمصر في أكثر المواقف حرجا. وتحملني تجربتي معه طوال أعوام عشرة على تقدير سلوكه وحنكته السياسية وعلى العرفان بخدماته الصادقة لمصر. ولم أخف عن الرئيس عبد الناصر جهوده ومساعداته حتى أني رجوته فيما بعد أن يرد إليه جنسيته المصرية لقاء خدماته، وأيدت مطلبي بتسجيل كل ما أداه في مذكرة مرافقة في ٢٢ أبريل ١٩٦١، وهو ما حفزه إلى الموافقة على مسعاي، غير أن الأيام مرت دون أن تلقى هذه الموافقة هوى الأجهزة المختصة».

أعتقد أن رواية الدكتور ثروت عكاشة أكثر احتراما وأكثر مدعاة للثقة من تلك الحواديت المجهولة المصدر التي يحدثنا عنها المدعو أحمد شرف !

١

أزمة القيادة في الحزب الشيوعي المصري

ويمكنني الاستطراد في تفنيد كل الأكاذيب والتشهير الذي ورد في هذه السلسلة من المقالات ولكنني سأرتفع عن هذه الصغائر وأدخل إلى الموضوع الأهم: لمصلحة من تثار هذه الحملة التي تهدف إلى تقسيم القوى المفروض أن توحد في النضال، من أجل قضيتنا الوطنية والقضية الفلسطينية في وقت تمر فيه الآن بمرحلة هامة من تاريخها، وتتعزل فيها إسرائيل والقوى الصهيونية والعدوانية وتبدأ التناقضات التي كانت إسرائيل تحاول تصديرها إلينا – إلى داخل إسرائيل نفسها (من أمثلة ذلك: اغتيال رابين – ووجود قوى عديدة داخل إسرائيل تدين الاحتلال الإسرائيل وتطالب بتصفية المستوطنات وعودة الأراضي المحتلة إلى أصحابها الخ). وأنا لا ألقي الكلام جزافا بل أستطيع أن أقدم وقائع كثيرة قوية مؤيدة بالوثائق والمستندات.

لقد كانت معاداة اليهود والحملة ضدهم والدعوة لاستئصالهم هو سلاح تستخدمه الصهيونية دائما لدعم قضيتها والدعوة لتجميع اليهود في وطن قومي لهم في فلسطين على حساب طرد الفلسطينيين أصحاب الأرض.

من أمجاد اليسار أنه كان دائما ضد أي دعوة عنصرية ضد أي دين من الأديان، وكان دائماً يفرق بين اليهودية والصهيونية. ولكن إسرائيل والصهيونية تقدم اليهود والصهيونية ككيان واحد وتعتبر كل يهودي في العالم مواطنا إسرائيليا وتعتبر نفسها ممثلة لليهود في العالم. وفي الانتخابات الأخيرة في إسرائيل تقدم عزمي بشارة العربي الإسرائيلي بترشيح نفسه رئيساً للوزارء، كموقف ضد هذا المفهوم وقد حصل على عدد لا بأس من الأصوات، وحصل المرشحون العرب على ١٠ مقاعد في الكنيست ويتزايد عدد الإسرائيليين الذين يطالبون بالاعتراف بدولة فلسطين وبانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وبتفكيك المستوطنات وبأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين وبحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بلادهم ويدعون الاتحاد الأوروبي إلى مقاطعة السلع الواردة من المستوطنات الإسرائيلية ووقف التجارة معها ويقومون بإعادة بناء منازل الفلسطينيين التي تهدمها القوات الإسرائيلية. وهذا كله ليس من مصادر مجهولة وإنما بالوثائق والمستندات وينشر في الصحف والإذاعة والتليفزيون. فهل نركز هجومنا على من يؤيدونا داخل إسرائيل أم نركزها في النضال لتحقيق أهدافنا من أجل بناء الدولة الفلسطينية والانسحاب من الأراضي

العربية وتصفية المستوطنات اليهودية وعودة اللاجئيين ومساندة قوى السلام داخل إسرائيل ضد سيطرة القوى الصهيونية والعنصرية داخل إسرائيل.

وكان عبد الناصر بعد حرب ١٩٦٧ يوافق على أي مبادرة للسلام. فقد وافق وقبل قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وعارضه الفلسطينيون باعتبار أن هذا القرار يعترف بوجود إسرائيل. ثم أقرت منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بموافقتها على قراري مجلس الأمن ٢٤٢، و٣٣٨ وتأييدها قيام الدولة الفلسطينية على أي شبر يتحرر من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا هو ما كان يعمل عرفات وأنصاره على تحقيقه، وهو يطالب إسرائيل بتنفيذ اتفاقياتها في مدريد وأوسلو وواي ريفر.

وهذه الاتفاقيات ليست اتفاقيات جيدة ولكنها أفضل ما يمكن تحقيقه في إطار توازن القوى الحالي. ولكننا لم تقبلها كأمر نهائي. ولكن موقف عرفات والسلطة الوطنية الفلسطينية هو تحقيق الانسحاب من أكبر مساحة من الأرض المحتلة يمكن تحقيقه مع المطالبة والنضال من أجل الانسحاب الكامل الذي يتحقق تدريجيا بالعمل السياسي لعزل إسرائيل والنضال بكل الوسائل.

وفي المعركة الحالية تكون مساندة السلطة الوطنية الفلسطينية هو الواجب الأساسي لكل القوى الوطنية في مصر والعالم العربي. ومساندتها لا تعني عدم وجود ملاحظات أو انتقادات ولكنه هو الموقف الضروري للوقوف ضد إسرائيل والصهيونية.

وعلينا أن نطالب بوحدة الفصائل الفلسطينية على اختلاف مواقفها واتجاهاتها التي يجب أن تساند السلطة الوطنية الفلسطينية في معركتها ضد إسرائيل ومن خلفها أمريكا.

هذه كلها قضايا قابلة للحوار. أقترح أن تتوقف فورا حملة التشهير المشبوهة بقرار من الحزب الناصري وأن تجرى بدلا منها ندوات الحوار حول القضية الفلسطينية وما يجب عمله في مواجهة المؤامرات الإمبريالية والصهيونية للسيطرة على بلادنا وعلى العالم العربي.

أما حملة التشهير والقذف والأكاذيب التي يعاقب عليها القانون، فإن ما يمنعني حتى الآن من اللجوء إلى القضاء هو حرصي على الحزب الناصري وجريدته الذي مازلت حتى الآن اعتقد وآمل أن حل الخلافات معها لا يكون

بهذا الطريق ولكن بالحوار المستمر بين قوى اليسار الوطني في مصر لمواجهة الخطر الصهيوني.

إن سلسلة التشهير والأكاذيب التي تواصل صفحة الرأي بجريدة العربي نشرها وكذلك أهمية القضية الفلسطينية لا يمكن تغطيتها والرد عليها في هذه المقالة القصيرة.. ولكنها تحتاج لعدة مقالات أرجو أن تسمح لي صفحات الجريدة لفتح مناقشة وحوار بها بعيدا عن التشهير والتجريح.

***

وقد نشر هذا الرد بعد حذف أغلبه واختلاق عنوان له لا ينم عن محتواه وهو «الدفاع عن هنري كورييل». وتوقفت حملة التشهير بعد ذلك.

٩

كيف يمكن التصدي للهيمنة الأمريكية (*)

* نشرت في «قضايا فكرية» العدد الحادي والعشرون/ يناير ٢٠٠٥.

بعد الحرب على العراق يثور تساؤل ملح: كيف يمكن التصدي للهجمة الأمريكية والتي ترمي إلى ضمان الهيمنة لمجموعة المحافظين اليمينيين الجدد المسيطرين الآن على إدارة السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهم لا يهيمنون فقط على التوجه الأمريكي بل يحاولون فرض هذه الهيمنة على العالم كله وإخضاع الدول والشعوب كبيرها وصغيرها لمخططاتهم. ويسميها البعض الآن بأنها العولمة. والبعض الآخر يقول أنها العولمة الرأسمالية مشيرين إلى أنها تعني أن العالم الآن قد أصبح قرية واحدة مترابطة تجعل القضايا الوطنية والمصالح الوطنية في الأهمية الثانوية مقابل ما يُسمى بالعولمة.

وهي في الحقيقة ليست عولمة بل هي مخطط للسيطرة على الثروات في العالم لصالح عدد محدود من الشركات الموجودة أساساً في أمريكا على حساب مصالح الغالبية الساحقة من شعوب العالم وحياتها ورخائها وتقدمها والحفاظ على البيئة والسلام العالمي. هذه المجموعة التي تدعي العولمة هي عصابة مستغلة تحاول تحقيق مكاسب رهيبة ولو كان ذلك على حساب أقصى الاستغلال والإضرار بالبيئة وحقوق الإنسان والتعدي على مصالح الشعوب وخصوصاً شعوب العالم الثالث والمبادئ والقواعد الدولية التي تقررت في هيئة الأمم المتحدة بل ووجود هذه الهيئة نفسها. ولتحقيق هذه المكاسب وحمايتها وضمان استمرار النهب يلجأون إلى كل الأساليب بما في ذلك الحرب والدمار. ويحاولون إيهام الناس إن ما يتم هو العولمة.

والشعوب تؤيد كل تقدم علمي ومن مصالحها الاستفادة من كل الاكتشافات العلمية والتكنولوجية ويريدون أن تتعاون كل شعوب العالم من

أجل ذلك. والعولمة هو توجه سعت إليه القوى التقدمية في العالم. وقد بادر ماركس وإنجلز إلى وحدة كل عمال العالم وجاء في نهاية البيان الشيوعي: «يا عمال العالم اتحدوا». وكانا يران أن مصالح العمال في العالم كله واحدة وتتعارض مع مصالح المستغلين.

أما العولمة التي يدعو إليها المستغلون الذين تقودهم الآن المجموعة اليمينية في أمريكا فهي عولمة سلب ونهب لثروات الشعوب من جميع أنحاء العالم لصالح فئة ضئيلة.

وعندما بدأت هذه المجموعة بالحرب ضد العراق كونت ما سمى بالتحالف الذي هو في حقيقة الأمر تحالف القوى الرجعية المستغلة في أمريكا وفي غيرها من البلاد التي تريد أن تشارك المجموعة المحافظة في العالم في استغلال الشعوب وقهرها.

ويدخل في هذه التحالف المجموعة الليكودية في إسرائيل التي يرأسها آرييل شارون. والمعروف أن سياسة شارون لا علاقة لها بالعولمة فهو يصر على الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل ويرفض عودة اللاجئين العرب ويعتبر تسليم الفلسطينيين بذلك شرطا لقبوله قيام دولة فلسطينية. فأي عولمة هذه ؟ إنها العنصرية التي تتعارض تماماً مع العولمة.

وتسيطر هذه المجموعة اليمينية الجديدة على أجهزة الإعلام الأساسية (الصحافة ووكالات الإعلام والتليفزيون) في الولايات المتحدة ولها نفوذ كبير في مختلف البلاد الغربية، ولها دور طاغي في تشكيل الرأي العام الأمريكي ولها نفوذ كبير في العالم الغربي وفي العالم كله. وهي تسيطر على المؤسسات والشركات الضخمة التي تستخدم أموالها لشراء الغالبية الساحقة من أعضاء الكونجرس ومجلس النواب الأمريكيين. سواء من الجمهوريين أو الديموقراطيين. ونحن نذكر مثلاً مدى التحول الذي مرت به هيلاري كلينتون لكي تصبح عضوة في الكونجرس. فبعد تصريحاتها المؤيدة للفلسطينيين تحولت تحت الضغط إلى الوقوف بشكل كامل مع إسرائيل حرصاً على كسب تأييد اللوبي الصهيوني سواء من اليهود أو الأصوليين المسيحيين المرتبطين بهم. وبعد ١١ سبتمبر أعلن جورج بوش الحرب ضد ما سماه بالإرهاب وقال أن من ليس معنا فهو ضدنا. ولم يتردد منفذو هذا المخطط في تخطي الأمم المتحدة واتخاذ قرارات لا توافق عليها، وتهديد الحلفاء الغربيين مثل

فرنسا وألمانياوغيرها من الدول التي رفضت الموافقة على الحرب ضد العراق وحدث انقسام في مجلس الأمن وفي التحالف الغربي رغم الضغوط الشديدة والتهديدات.

ومازلنا نعيش ممارسات تنفيذ هذا المخطط الذي يهدف كما رأينا إلى الهيمنة الأمريكية على العالم أو على الأصح هيمنة هذه المجموعة المحافظة اليمينية على مقدرات العالم.

وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي ظهرت الكتابات والأفكار التي تشير إلى أن هناك عدوا جديدا هو الإسلام والعالم العربي. وشهدنا الممارسات الأمنية العنصرية ضد العناصر العربية والإسلامية حتى من بين الحاصلين على الجنسية الأمريكية.

هذا المخطط يجرى تنفيذه، ويبدأ بضرب أضعف الحلقات كما حدث بالنسبة لأفغانستان ثم العراق والتهديد الحالي لسوريا، وهو لن يتوقف إلىأن يحقق كل أهدافه والسيطرة الكاملة على العالم. ولن ينجو من ذلك من يعرفون بحلفاء الولايات المتحدة مثل العربية السعودية ومصر إلا بالخضوع الكامل.

كيف نواجه هذا المخطط ؟ ونتصدى له ؟

يستخدم أصحاب هذا المخطط كل الوسائل بدءًا من التهديد والرشوة (أو ما يُسمى بالمساعدات) والضغط الإعلامي والمؤامرات المخابراتية وصولاً إلى العنف والحرب.

والولايات المتحدة الآن هي الأقوى في العالم اقتصادياً وعسكرياً وهي تستخدم ذلك لمحاولة فرض سيطرتها ومخططاتها. وتحرص لتنفيذ هذه المخططات على أن تتواجد قواعدها في مختلف أنحاء العالم. وفي المنطقة العربية توجد لها القواعد في الكويت والسعودية وعمان وقطر ومختلف بلاد الخليج والأردن وقد انطلق العدوان على العراق من دول عربية في الخليج (الكويت وقطر أساسا).

في السبعينيات عندما بدأ أنور السادات في ممارسة سياسته الانقلابية ضد التوجه الوطني السابق، أوقف الحرب عام ١٩٧٣ بحجة أننا لا نستطيع محاربة أمريكا أو مواجهتها. وتحولت السياسة المصرية في اتجاه التحالف مع أمريكا. ومازالت هذه السياسة هي المطبقة. فرغم وقوف أمريكا بشكل كامل مع إسرائيل وضد الشعوب العربية فمازالت السياسة الرسمية تعتبر العلاقة معها هي علاقة استراتيجية.

وهذه السياسة لا تتفق مع التوجهات الشعبية سواء في مصر أو في مختلف البلاد العربية. وقد وصل الوضع الآن إلى الكراهية المستمرة والمتزايدة للسياسة الأمريكية التي لا يفرق الشعور الشعبي بينها وبين إسرائيل. كما ظهر ذلك في الشعارات التي رفعت في المظاهرات التي سبقت ولازمت العدوان على العراق مثل شعار أمريكا وإسرائيل عدو واحد. والذي سيطر على مختلف اللافتات وسيطر على الكثير من هتافات المتظاهرين.

هذه التوجهات الشعبية التي طغت على مواقف النقابات والهيئات وجمعيات المجتمع المدني والمظاهرات المختلفة في مصر وسوريا والعراق وبلاد المغرب والسودان والأردن والبحرين وبعض التحركات في بلاد الخليج لها برنامج وطابع مختلف عن توجهات الحكومات العربية على اختلاف هذه المواقف التي بدأت من إعطاء القواعد للقوات الأمريكية كي تنطلق منها للعدوان على العراق أو تقديم مختلف التسهيلات للعدوان أو استخدام الأجهزة الأمنية لمحاصرة التحركات الشعبية وإرهابها.

ومع ذلك فإن هذه الحركة الشعبية واستمراريتها وتصاعدها يؤثر بشكل أو بآخر وبدرجات مختلفة على توجهات الحكومات العربية ومواقفها. ولذلك فإن الاعتماد الأساسي في التصدي للهجمة الأمريكية يجب أن يكون على أساس هذه الحركة وعلى تدعيمها وتصاعدها.

ولا يصح القول بأن الرهان على الحركة الشعبية العربية وحدها يقلل من إمكانياتها في ربط نضالها بالحركة العالمية الشعبية التي نشأت منذ فترة في جميع أنحاء العالم والتي بدأت في سياتل بأمريكا وامتدت إلى مختلف بلاد أوروبا وأمريكا اللاتينية والبلاد الآسيوية وفي جميع أنحاء العالم ضد ما سمي بالعولمة الرأسمالية أو الهيمنة الأمريكية والتي تصاعدت بعد الحرب على العراق بالنضال ضد الحرب ومن أجل السلام.

إن هذه الحركة عالمية وتتصاعد لتشمل باستمرار قوى جديدة متصاعدة من أجل عولمة بديلة عن تلك التي يطرحها الإمبرياليون والمستغلون وتجمع قوى عديدة جديدة ومتزايدة ومتعددة الدوافع ولكنها تلتقي في رفض عالم النهب والحروب والدمار من أجل عالم جديد يسوده الرخاء والعدل والمساواة والسلام لجميع أبناء البشر.

إن برنامج الحركة الشعبية وسياستها يختلف عن برنامج وسياسة ودبلوماسية الحكومات وإن كان يؤثر ويضغط عليها. ويؤثر عليها بقدر قوة وتصاعد واستمرار هذه الحركة.

كيف نواجه هذه الهجمة الاستعمارية العدوانية الجديدة ؟

هذه المواجهة يجب أن تكون جوهر نضال قوى اليسار وكل القوى التي تعارض هذه الهجمة التي تتخذ بشكل مستمر طابعاً عسكرياً عدوانياً. وتضم الملايين الكثيرة التي ترفض الحرب وتعارضها وكذلك من يرفض هيمنة الولايات المتحدة على مصائر العالم.

ويتكون رأي عام في العالم يعارض الحرب ويعارض هيمنة أمريكا والرأي العام العالمي له أثر كبير وقوة في التأثير على سياسة الدول حتى ولو وقفت ضده بعض الدول لبعض الوقت. قال توماس جيفرسون أحد آباء الديموقراطية الأمريكية يوماً «أنه لا توجد دولة يمكنها أن تسير أمورها دون احترام معقول للرأي العام».

وداخل أمريكا نفسها توجد نسبة مقبولة (حوالي ٣٠% من السكان) تعارض هذه السياسة وستتزايد هذه النسبة سواء في أمريكا أو إسرائيل في ارتباط بانكشاف هذه السياسة وتزايد الصعوبات الاقتصادية. أما في باقي بلاد العالم فالغالبية الساحقة يعارضون السياسة الأمريكية العدوانية. حتى في البلاد التي أيدت حكوماتها الحرب.

هذه الحركة ضد الحرب وضد العولمة الرأسمالية يجب دعمها وتطويرها وتوسيعها.

ويصبح اليوم هذا الربط الوثيق بين التحركات الشعبية المصرية والعربية والتحركات الشعبية العالمية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وهي نوع جديد من الأممية أو العولمة البديلة التي تتكون في الظرف الحالي وهي تختلف عن الأممية السابقة التي كانت تنادي بها الأحزاب الشيوعية وكانت ترتبط بمركز قيادي هو الاتحاد السوفييتي. فالأممية التي ندعو لها اليوم ليس لها مركز قيادي وهي تشمل مراكز متعددة في مختلف أنحاء العالم. وهي لا تضم الشيوعيون وحدهم بل كل القوى على اختلاف توجهاتها ويربطها معارضة العولمة الرأسمالية أو الهيمنة الأمريكية. وتضم أيضاً قوى اليسار المختلفة غير الشيوعية والتروتسكيين وحماة البيئة والذين يعانون من البطالة وشعوب العالم الثالث التي تعاني من الاستغلال والديون وفوائدها والتجارة غير المتكافئة وتدخلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وجماهير النساء التي تناضل ضد التمييز، والشعوب التي تعاني من التفرقة العنصرية وكل القوى التي ترفض الهيمنة الأمريكية وتلك التي ترفض الحرب وتريد السلام.

هذه القوى موجودة في كل بلاد العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. ومما له دلالة أن أول تحرك ضد العولمة الرأسمالية بدأ في سياتل الأمريكية.

وهناك أهمية كبيرة للتحرك الشعبي الأمريكي ضد توجهات وسياسة هذه المموعة المحافظة الجديدة.

وكذلك لا يجب أن نغفل أهمية تحرك اليهود والمنظمات اليهودية وكذلك قوى السلام داخل إسرائيل الموجودة رغم ضعفها هذه الأيام حيث نجح الصعود اليميني في الولايات المتحدة وفي إسرائيل وفي العالم في تحجيمها مؤقتاً. فعدد من شاركوا في إسرائيل في المظاهرات التي قامت ضد العدوان على العراق لم يتعد ٢٥٠٠. وقد ساعد على هذا التحجيم أيضاً أخطاء من الجانب العربي وبالذات ممارسات بعض التنظيمات المتطرفة مثل العمليات الانتحارية بين المدنيين.

يجب الحرص على أن تضم هذه الحركة العالمية جميع الشعوب من مختلف الدول في جميع أنحاء العالم وأن تشمل المنظمات والجمعيات الغير حكومية التي تتزايد أهميتها باستمرار وكذلك النقابات العمالية وغير العمالية وجميع قوى المجتمع المدني التي يتزايد دورها في العالم ولها وزنها

وتعترف بها هيئة الأمم المتحدة. وتضغط هذه الحركات وتؤثر على توجهات بعض الحكومات التي وقفت في الماضي مع العدوان الأمريكي كما حدث في كوسوفو وأفغانستان. ولكنها بدأت تتمايز أثناء الإعداد للحرب ضد العراق. مثل حكومات فرنسا وألمانيا والصين وبلجيكا وغالبية دول العالم الثالث، بحيث أن الإدارة الأمريكية لم تنجح في مجلس الأمن أن تحصل على تأييد الأغلبية واضطرت إلى القيام بعمل منفرد بالاشتراك مع الحكومتين الإنجليزية والأسبانية متخطية هيئة الأمم المتحدة.

مكافحة أساليب الضغط الأمريكية :

استخدم المحافظون الجدد في أمريكا مختلف الأساليب التي تبدأ من الضغط والإغراء والرشوة وتزييف الإعلام وتصل إلى التدخل العسكري.

وهذه الأساليب تستخدم بكثافة مع البلاد العربية ومنها مصر. ولدى الشعب المصري تاريخ طويل من النضال ضد الاستعمار البريطاني ثم ضد المحاولات التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية لربط مصر بالأحلاف العسكرية. وتاريخ النضال المصري منذ الثورة العرابية ثم ثورة ١٩١٩ والتحركات الشعبية في الثلاثينيات والأربعينيات ثم تتويج ذلك بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر إنما يمثل صفحات مشرفة في تاريخ مصر كان لها تأثيرها على غيرها من الشعوب العربية. ثم كانت الردة التي قادها أنور السادات لربط مصر بالمعسكر الاستعماري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ومازلنا نعيش هذه الردة حتى الآن.

وقد تصاعدت المقاومة لهذه الردة في عهد السادات والتي واجهها باعتقالات سبتمبر ١٩٨١ وانتهت باغتياله. وبعد ذلك واصل الحكم نفس السياسة مع بعض التعديلات مثل إعادة العلاقات مع الدول العربية ومحاولة تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ومع غيره من الدول وإن استمرت السياسة الاقتصادية التي بدأها السادات في عام ١٩٧٤ وهي سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تصاعدت إلى ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي والخصخصة. وظل الحرص على استمرار العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسمى علاقات استراتيجية. وقد ساعد على الاستمرار في هذه

السياسة انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وما صاحبها من تأثير وتغيرات في العالم.

وكان للانتفاضة الفلسطينية الثانية واستمرارها والقمع والمذابح الإسرائيلية والانحياز الأمريكي الكامل للموقف الإسرائيلي أثره على الشعوب العربية وبالذات على الحركة الشعبية في مصر، التي تمثلت في تحركات اللجنة الشعبية لمساندة الشعب الفلسطيني ثم حركة التضامن مع الشعب العراقي التي صاحبت الإعداد للعدوان عليه ثم غزو العراق واحتلالها، والتي تمثلت في المظاهرات الكبيرة في القاهرة ومختلف المدن التي شملت كل طوائف الشعب والتي اضطرت أمانة الحزب الوطني أن تخضع لمشاعر الجماهير المعادية للعدوان الأمريكي الإسرائيلي وأن تنظم مظاهرات تشرف عليها. وقد بدأت قوى المعارضة وبالذات حزب التجمع والناصري واللجان الشعبية في ميدان التحرير وميدان السيدة زينب وأمام السفارة القطرية في المهندسين وغيرها من التجمعات في الجامعة والمدن المختلفة وفي النقابات المهنية مثل الصحفيين والمحامين. وكانت هذه التجمعات والمظاهرات في البداية تحاط بقوات أمن كبيرة إلى أن بدأت القوات الأمريكية والإنجليزية الحرب وغزو العراق فقامت في يومين متتاليين مظاهرات كبيرة في ميدان التحرير والأزهر وشارك فيها كثير من الجماهير التي كانت تبدو في بادئ الأمر غير مبالية وهو الأمر الذي دفع أجهزة الأمن إلى التدخل الوحشي ومنع المظاهرات وصدر بيان وزارة الداخلية الذي يمنع المظاهرات دون اذن مسبق إلا تحت سيطرة الأمن الشديدة. ومنعت مظاهرة السيدة عائشة التي سمحت بها محكمة القضاء الإداري ولكن الأمن منعها خلافا لحكم القضاء واعتقل كثير من منظميها والمشاركين فيها. وهو الأمر الذي يقسم الوحدة الوطنية ويعمل على إفشال الجهود لتكوين جبهة وطنية ضد الحرب والعدوان.

عندما بدأ غزو العراق استمرت مقاومة وصمود بطولي من الجيش والشعب العراقي لمدة ثلاثة أسابيع. وكان من المتوقع أن يستمر هذا الصمود مدة أطول. لو كانت القيادة العراقية ــ قيادة صدام حسين ــ قيادة وطنية حقة. ولكن التسليم على أبواب بغداد والاتفاقيات التي تمت بين القيادة والمخابرات الأمريكية وبين قيادة صدام تثير شكوكا كثيرة. إن نظام صدام

حسين ارتكب في حق شعبه الجرائم والمجازر وعرف بتعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية في البداية وحصوله منها على الأسلحة الكيماوية والجرثومية التي استخدمها في إيران وضد الأكراد وقام بعدوانه على الكويت سنة ١٩٩٠ وقدم المبرر للقوات الأمريكية بالتعاون مع حكام الكويت لإقامة قاعدة عسكرية أمريكية في الكويت وفي مختلف بلاد الخليج.

كل ذلك يؤكد أن صدام حسين بسياسته المتطرفة والعدوانية لا يمكن أن يمثل مصالح الشعب العراقي. لقد أدى غزو الكويت إلى تقسيم الجماهير العربية في وقت كان يجرى فيه الاستعداد لعقد قمة عربية.

إن تحركات الجماهير العراقية الآن ضد الاحتلال الأمريكي الإنجليزي وضد صدام في نفس الوقت هي التي تمثل المصالح الحقيقية للشعب العراقي. ولا يشمل هؤلاء عملاء أمريكا مثل أحمد جلبي وغيره..

إذا كان لمصر موقعها وأهميتها وتأثيرها في مقاومة هذه الهيمنة الأمريكية فإن على اليسار المصري دور المبادرة. ولكي يقوم بهذا الدور يتطلب ذلك أن يكون لديه الوضوح الكافي والموقف السليم لتحديد التوجه الصحيح اللازم.

إن سبب الاخفاقات اليسارية في الماضي هو تحوله إلى حلقة أو حلقات. وكان نجاحه مرتبطا دائما بربط نفسه بالحركة الجماهيرية وعدم انعزاله عنها. وهو مواجه اليوم بهذه الهجمة اليمينية العالمية والتي يجب التصدي لها وحشد كل القوى في مصر والعالم العربي والارتباط بكل القوى في العالم التي تواجه هذه الهجمة.

إن السياسات المعلنة للحكومة المصرية والجامعة العربية كانت ضد الحرب وضد الهجوم على العراق وذلك رغم كل مآخذنا على هذا الموقف ومدى فاعليته. وهذا الموقف يتأثر بتوجه الرأي العام والشعور الشعبي ضد أمريكا وإسرائيل.

ولذا فإن كل تحرك من أي حزب أو جهة ضد السياسة الأمريكية والإسرائيلية لا يمكن أن ننعزل عنه وإن كان علينا أن نحدد موقفنا الرافض لكل السياسات الداعمة لأمريكا أو إسرائيل. فنحن نرفض تقديم أي تسهيلات (المرور من قناة السويس وخلافه) وندعو لمقاطعة البضائع الأمريكية

والإسرائيلية ونكشف تسرب التوجه الأمريكي إلى إعلامنا، ونكشف حقيقة العولمة الأمريكية. ونقوم بحملة ضد تهريب الأموال والعقول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونعتبر الحملات الأمنية المكثفة ضد التحركات الشعبية لمواجهة الهجمة الأمريكية الإسرائيلية خدمة لها. ونرفض السياسات الاقتصادية التي تصب في خدمة الشركات المتعدية الجنسيات ونطالب بتنمية حقيقية تدعم اقتصادنا الوطني ونؤيد ونساند السوق العربية المشتركة ودعم التضامن العربي وتفعيل الاتفاقيات العربية مثل اتفاقية الدفاع المشترك ونرفض الخضوع للضغط الأمريكي المتعدد الأشكال بما في ذلك الضغط الاقتصادي لقبول الخطة الأمريكية لإنشاء شرق أوسط جديد يخدم المصالح اليمينية الأمريكية الإسرائيلية. ونحن في تحديد هذه المواقف ندعو إلى الوحدة الوطنية والوحدة العربية والوحدة مع كل القوى الشعبية في العالم التي تناضل ضد العولمة الرأسمالية. ولا يجب أن نعزل أنفسنا عن أي تواجد جماهيري يتحرك ضد العدوان الأمريكي الإسرائيلي.

ويرتبط بذلك بعض القضايا التي تحتاج إلى تحديد وتوضيح.

ما هو الموقف من التيار الإسلامي ؟

الشعب المصري وبقية الشعوب العربية هي شعوب غالبيتها مسلمة وتتأثر بالأفكار الإسلامية المعتبرة كجزء أساسي من ثقافتها الوطنية. ومن أسباب رفضها للتوجه الأمريكي الحديث اعتقادها بإن هذا التوجه موجه ضد الإسلام. وقد ساعد على هذا الفهم الإجراءات التمييزية التي تساندها الإدارة الأمريكية ضد المسلمين بما فيهم الأمريكيون ذوي الأصول الإسلامية والكتابات الأمريكية وغيرها التي تنظر لذلك والتي تقول بأنه بعد انتهاء الحرب الباردة فإن الصراع الآن موجه ضد الإسلام.

وقد ساعدهم في إقناع جماهيرهم بصحة هذا التوجه الحملة التي وجهت ضد تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن واعتبارهم مسئولين عن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١. والمعروف أن أسامة بن لادن وأعوانه كانوا يتعاونون بشكل وثيق مع المخابرات المركزية الأمريكية ويتلقون منها المساعدات في حربهم ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان. ويقال عنهم الآن

أنهم تحولوا ضد أمريكا بسبب رفضهم لتواجد القوات الأمريكية في السعودية. وسواء أكان ذلك صحيحاً أو غير صحيح، وسواء أكانوا هم المسئولين عن أحداث ١١ سبتمبر أم لا فإن هذه القصة تستخدم مبرراً لإقناع الشعب الأمريكي وشعوب العالم بالحملة التي تقودها أمريكا ضد ما تسميه بالإرهاب. وهذه المجموعة سواء وجدت أو لم توجد فإنها تخدم في واقع الأمر المخططات الأمريكية أجل خدمة. وإن النداءات التي أذيعت بعد ذلك من قناة الجزيرة والمنسوبة إلى بن لادن والتي تدعو إلى الحرب ضد الصليبيين واليهود تقدم أجل خدمة للدعاية الأمريكية التي تقول أنها تحارب الإرهاب والتي تبرر به الإرهاب الأكبر الذي تقوم به وتخطط له ضد شعوب العالم.

أما بالنسبة للعمليات التفجيرية التي أعلن عنها أخيراً في العربية السعودية والمغرب فهي أيضاً تصب في خدمة هذه الأهداف الإمبريالية. ولهذا فإنني أعتبر أن كل التوجهات التي تتدثر بلباس الإسلام والتي تدعو إلى تقسيم الحركة ضد المستعمر إلى مسلمين وصليبيين ويهود إنما تخدم في حقيقة الأمر المخططات الاستعمارية.

ولكننا نلحظ منذ فترة توجها نقدياً وتجديديا داخل الإخوان المسلمين ينتقد هذه التوجهات ويرفضها ويحاول الارتباط بالحركة العالمية ضد العولمة الرأسمالية. وانطلاقاً من التوجه نحو الوحدة الوطنية من المفيد تشجيع هذا التوجه والتعاون معه. مع استمرارنا في كشف ونقد الاتجاهات المريبة السابق الإشارة إليها.

إن وحدة اليسار لها دور هام في تحقيق هذه المهام. والوحدة لا تعني التطابق أو عدم وجود تعدد أو تنوع بل تفترض هذا التنوع. وإذا كنا ندعو للوحدة الوطنية حول الأهداف المشتركة، فأساسها وجوهرها تحقيق الوحدة بين قوى اليسار. وقد تحققت وحدة العمل وتمارس في التجمعات الأخيرة لمساندة الشعب الفلسطيني والشعب العراقي والتحركات من أجل الحريات وإلغاء قانون الطوارئ. وهذه بداية جيدة ولها إيجابيات كثيرة. وتهدف إلى تحقيق هذه الوحدة في المجالات المختلفة مثل المجال الثقافي حيث توجد جزر ثقافية يسارية متعددة ويمكن أن يكون التعاون بينها مفيداً لها كلها.

وبالنسبة لحزب التجمع كان المفروض في النشأة أن يكون مظلة كل اليسار وقد نجح في تحقيق العمل داخل حزب واحد شمل كل الحلقات اليسارية التي كانت تتصارع في الماضي. وهذا انجاز هام. ولكن الاتجاهات الحلقية القديمة مازالت تظهر أحياناً.

وقيل في بداية نشأة حزب التجمع أنه جبهة في المضمون وحزب في الشكل. ولكنه لم ينجح في تحقيق ذلك. وشيئاً فشيئاً أخذت تتأكد صفته كحزب إلى جانب باقي الأحزاب اليسارية.

وتثور الآن قضية كيف يصبح التجمع مظلة لكل اليسار ويساعد في تحقيق الوحدة بين قوى اليسار مع تعددها.

هناك نقد كبير من توجهات التجمع خصوصاً وأن التجمع يخرج عن طبيعته كتجمع ويتحول إلى حزب يساري مثل باقي الأحزاب والحركات اليسارية.

ويواجه البعض هذا الواقع بالدعوة إلى حركة موحدة تجمع بين كل القوى اليسارية مع تعددها أي أن تقوم هذه الحركة بالمهمة التي كان من المفروض أن يقوم بها التجمع لو كان قد استمر في المحافظة على مضمونه كتجمع.

ورأيي أن الحل السليم هو تحويل التجمع إلى طبيعته الأصلية كجبهة فلديه الإمكانيات الأكبر للقيام بهذا الدور. وهذا يقتضي الصراع من أجل ذلك داخل التجمع ومن خارجه.

***

١٠

العولمة

ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي (*)

---

* نشرت في العدد الثالث من «آفاق اشتراكية» سبتمبر ٢٠٠٤ ص١٩٢.

أثار الحل أو (التهديد) الذي طرحه أحمد قريع رئيس الحكومة الفلسطينية بإقامة دولة واحدة من قوميتين فلسطينية وإسرائيلية إذا لم ينجح في التوصل إلى دولتين إسرائيلية وفلسطينية تعليقات كثيرة. فحل الدولتين الذي قررته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ والذي قابلته الدول العربية بإعلان الحرب على إسرائيل -دون أن تكون مستعدة لهذه الحرب، أو تهدف فعلاً إلى الدفاع عن فلسطين، وقابلته إسرائيل بالاستجابة للحرب وكانت أكثر استعداداً من مجموع الدول العربية الأمر الذي أدى إلى انتصارها وتوسعها. فلم تكتف إسرائيل بالمساحة التي قررتها الأمم المتحدة، بل توسعت بعد الحرب ولم تقم الدولة الفلسطينية حتى الآن ولم يقم العرب بالمساعدة على قيامها وفق قرار الأمم المتحدة بل استولت شرق الأردن في عهد الملك عبد الله على الضفة الغربية وأصبحت جزءاً من الأردن. ووضعت مصر يدها على غزة. ومن الجدير بالذكر أن الجيوش العربية كانت تحت قيادة إنجليزية (الجنرال جلوب).

فالحرب لم تقم للدفاع عن فلسطين، بل جرى اجتماع سري بين الملك عبد الله والوكالة اليهودية اتفقا فيه بعمل كل ما يمكن لعدم قيام فلسطين. واستمرت الدول العربية تعلن رفضها لقيام إسرائيل ولكنها لم تفعل شيئاً لقيام الدولة الفلسطينية. أما إسرائيل فقد كانت تعلن أنها توافق على قرار التقسيم ولكنها لم تنفذه واشتركت في العدوان الثلاثي مع بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ ثم قامت بعدوانها عام ١٩٦٧ وتوسعت نتيجة له فاحتلت سيناء والجولان والضفة الغربية. ولم يدع أحد إلى قيام دولة فلسطين وفقاً لقرار

من بين التنظيمات الشيوعية التي أعيد تأسيسها في أوائل السبعينيات أو قبل ذلك، والتي سبق الحديث عنها، كان الحزب الشيوعي المصري هو الأكثر أهمية. وتكون نتيجة وحدة ثلاث فصائل. وتكونت سكرتارية سياسية من مسئولي الفصائل الثلاثة. وكان زكي مراد هو أحد هؤلاء، وكان له دور أساسي وإيجابي في مواصلة التقاليد الثورية. ومثل مصرعه خسارة كبيرة.

وكان لميشيل كامل دور هام، ولكنه رتب حياته ليعيش في الخارج، في بيروت أولاً، ثم انتقل إلى باريس واستقر فيها ودبر شئونه المعيشية والأسرية لكي يبقى هناك. وسمح له وجوده في الخارج وموقعه في قيادة الحزب الشيوعي المصري أن يقيم علاقات دولية مع الأحزاب الشيوعية العربية والمنظمات الفلسطينية وغيرها من الهيئات التقدمية وكذلك مع الأحزاب الشيوعية في مختلف البلاد. وكان يحضر الاجتماعات الدولية ممثلا للحزب الشيوعي المصري. وقام بنشاط واسع مع ممثلي الأحزاب والقيادات المصرية التي وقفت ضد السادات وخط الردة الذي سار عليه. وشارك في ذلك العمل عدد من المثقفين الذين لجأوا للأقامة في الخارج تفاديا لملاحقة السلطات الأمنية في عهد السادات. وقام معهم بنشاط واسع، ومن ذلك إصداره لمجلة "اليسار العربي" ... ولكن توجهه السياسي الذي كان يظهر في اليسار العربي كان كثيراً ما يختلف عن توجه القيادة الحزبية في مصر. وأصبح يمثل في الخارج مركز قوة مستقل. وخلق بذلك مشكلة ازدواج الخطاب الحزبي في الوقت الذي كان فيه ميشيل يحتكر العلاقات الحزبية الخارجية. ولهذا اتخذت اللجنة المركزية قرارا بضرورة عودة القياديين المقيمين في الخارج. وحدث توتر في العلاقة بين المركز ولجنة الخارج بقيادة ميشيل كامل الذي رفض العودة.

الأمم المتحدة، رغم أن عبد الناصر في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ دعا لأول مرة إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة الذي يقضي بقيام دولتين أحدهما إسرائيل التي قامت بالفعل وإلى قيام دولة فلسطين. وبعد حرب ١٩٦٧ وافق على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ الذي تقضي بجلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي المحتلة. وقد دعا أحمد بهاء الدين لأول مرة في كتاباته في السبعينيات إلى قيام دولة فلسطينية على الضفة الغربية وغزة. وقررت منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعها بالجزائر لأول مرة الموافقة على قراري ٢٤٢، ٣٣٨ بما يعني الاعتراف بقيام دولتين إسرائيل وفلسطين ونص القرار على إقامة الدولة الفلسطينية على أي شبر يتحرر من الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الإطار وقع الاتفاق الذي سمح بإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في غزة وأريحا أولاً على أن يتم التفاوض بعد ذلك حول باقي الضفة الغربية.

وانتقلت منظمة التحرير الفلسطينية من تونس التي كانت قد استقرت فيها بعد العدوان على لبنان إلى الأراضي الفلسطينية وتكونت السلطة الفلسطينية المستقلة بدءًا في غزة وأريحا واتفق على استمرار التفاوض لانتقال السلطة تدريجياً لباقي أراضي الضفة الغربية. وقد عقد هذا الاتفاق بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى وبعد مؤتمر مدريد. ولكن إسرائيل استمرت تماطل لعدم تحريك الأمور.

نشر في جريدة " مونتريال جازيت " التي تصدر في كندا رسالة بعث بها مورلون لانج بعنوان " لم يكن هناك وجود لفلسطين " جاء فيها أن غالبية المؤرخين اليوم يعترفون بأن قبول إسرائيل للتقسيم في عام ١٩٤٧ كان مجرد حركة تكتيكية للوصول إلى هدفها وهو غزو كل فلسطين. ففي عام ١٩٣٧ أعلن دافيد بن جوريون الذي أصبح فيما بعد أول رئيس وزراء لإسرائيل: "إن قبول التقسيم لا يلزمنا بترك شرق الأردن Trans Jordon. سنقبل اليوم دولة بحدود معينة، ولكن حدود التطلعات الصهيونية هو قضية تخص الشعب اليهودي. ولا يقيدها أي عامل خارجي":

وفي ١٩٤٨، بعد قيام إسرائيل أكد مناحم بيجن الزعيم الإرهابي الذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء إسرائيل " أن تقسيم الوطن غير شرعي. ولا يقيد الشعب اليهودي، فاريتس إسرائيل (إسرائيل التوراة) سترد إلى شعب إسرائيل".

وعلى عكس مزاعم إسرائيل، لم يكن العرب دائماً معادين لوجود اليهود بينهم. والحقيقة أنه لقرون عديدة، مع استثناءات قليلة نادرة، كان اليهود الهاربين من معاداة السامية الأوروبية يجدون ملجأ لهم في البلاد العربية. وزرعت بذور الكراهية في عام ١٩٠٠ عندما حارب الفلسطينيون إلى جانب بريطانيا لتحرير فلسطين من الحكم العثماني ثم تبينوا أن هدف الصهاينة ليس التعايش وإنما السيطرة والتوسع الإقليمي. وقد أكد التاريخ تخوفاتهم.

وفي عام ١٩٤٧ عندما رفضت الحكومات العربية العميلة للاستعمار البريطاني قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة ودخلت الحرب كانوا يهدفون في حقيقة الأمر إلى إلهاء الشعب المصري وغيره من الشعوب العربية عن النضال من أجل التحرر من الاستعمار وتوجهوا بجيوشهم بقيادة الجنرال جلوب الإنجليزي مستغلين المشاعر الشعبية الغاضبة من أجل فلسطين وأشعلوا حرباً ضد اليهود لصرف أنظار شعوبهم عن هدف التحرير من الاستعمار البريطاني. في هذا الوقت انفرد الشيوعيون المصريون برفض الحرب وأكدوا أن المعركة الحقيقية هي لتحرير بلادهم من الاستعمار البريطاني، وقبلوا قرار التقسيم كي لا يتورط الشعب المصري في حرب لأهداف غير حقيقية.

واتهم الشيوعيون وقتها بالخيانة وأودعوا المعتقلات ووجهت لهم مختلف التهم. وقد كانوا هم في الحقيقة الحريصون على مصالح بلادهم لتجنبها حربا لا تخدم إلا مصالح المستعمر. ثم كشف بعد ذلك عن فضيحة الأسلحة الفاسدة التي كانت تنفجر في الجنود والضباط وكشف عن تآمر القادة العرب مع المستعمرين.

وتأسست إسرائيل وكان المفروض أن تقتصر على الحدود التي حددها قرار هيئة الأمم المتحدة، ولكن إسرائيل كان لها منذ البداية أهدافها في التوسع والعمل على السيطرة على كل فلسطين، أما الدول العربية فلم تفعل شيئاً لإقامة دولة فلسطين بخلاف الصياح والدعوة الديماجوجية لتحرير فلسطين.

وأعلنت "الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا" في بيان مشترك حمايتها لإسرائيل وكان هذا البيان يعني حماية توسعاتها، ولم تفعل شيئاً ضد هذا التوسع.

وحالياً يصرح بوش وشارون علناً بأنهما يوافقان علي قيام دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل ويحدد شارون لدولة فلسطين جزءًا من الضفة الغربية وينشئ جداراً عازلاً يقتطع جزءًا كبيراً من الضفة الغربية، ويفعل كل ذلك بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويماطل في قبول التفاوض وتسانده أمريكا وترفض التعامل مع رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب[١]. وفي المفاوضات مع أحمد قريع يقدم شارون طلبات مستحيلة مثل المطالبة بتصفية المنظمات التي يعتبرها إرهابية مثل حماس والجهاد في الوقت التي تؤدي الاستفزازات المستمرة والعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني ومواصلة الاغتيالات وتدمير المساكن والسطو الخ إلى تأجيج الصراع واستمراره ومواصلة العمليات الإسرائيلية العدوانية والإرهابية والمساندة الأمريكية الكاملة لها. الآن لا يمكن قيام دولة فلسطينية بقرار دولي ليس فقط لأن إسرائيل ترفض تنفيذ ذلك بل أساساً لأن الولايات المتحدة تساندها بالفعل لمنع تحقيق ذلك.

انهم يعلنون أنهم يريدون دولتين ويمنعون بكل السبل تحقيق ذلك: بالقوة العسكرية وبالفيتو الأمريكي.

ما هـــو الحل ؟

هذه هي القضية التي طرحها أحمد قريع رئيس الحكومة الفلسطينية. لقد أصبح تحقيق قيام دولتين أمراً مستحيلاً بفعل الحكومة الإسرائيلية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وينكشف كل يوم الهدف الحقيقي لحكومة إسرائيل ألا وهو الإبقاء على دولة واحدة وحيدة هي إسرائيل وامتدادها وتوسعها إلى باقي الأراضي الفلسطينية والسعي الفعلي رغم الكلام والوعود إلى تحقيق "اريتس فلسطين" (إسرائيل التوراة) ومنع قيام دولة فلسطين. هذه هي سياسة شارون الحقيقة.

---

(١) الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وماذا يفعلون بالفلسطينيين:

هناك من ينادون بالترانسفير (أي نقل الفلسطينيين إلى خارج إسرائيل). وقد بدأ ذلك بالفعل من مدة. ويوجد بالفعل خارج الأراضي الفلسطينية من ٤ إلى ٥ مليون. وترفض إسرائيل عودتهم. بل وهناك من يهدد الباقين بالطرد. والحفاظ على الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية. وهو الأمر الذي يؤكده شارون وغيره من الزعماء اليهود من حزب الليكود بل وحزب العمل. ويؤكد ذلك بوش أيضا. وبذلك يقفون من العرب موقفاً عنصرياً، فهم لا يعاملونهم معاملة متساوية مع اليهود ومن ينتقد هذا الوضع يعتبرونه معادياً للسامية.

هذا في الوقت الذي يدعون فيه إلى العولمة تحت قيادة حكام الولايات المتحدة الأمريكية، والدعوة لأي عولمة بديلة تعترف بالتساوي بين الأجناس ومساواتها يعتبرونها معادياً للسامية.

ويمارسون الآن " تحت واجهة العولمة الأمريكية " سياسة الأبارتهايد ويعيدون تجربة جنوب أفريقيا وهي سياسة عنصرية تتعارض كلية مع العولمة التي تتفق مع مصالح الشعوب، التي تؤيدها شعوب العالم، التي لا تفرق بين شعب وآخر، العولمة التي تستفيد منها كل الشعوب، العولمة التي لا تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا، العولمة البديلة التي تهدف إلى استفادة الجميع لما ينجزه العلم والتكنولوجيا من تقدم، عولمة لا تفرق بين شعب وآخر.

إننا نرفض الصراع بين الشعوب، والعداء بين الأجناس، ونرفض الحرب. ونرفض الصراع والعداء بين الأديان. ولذلك فنحن نرفض الدعوة للعداء لليهود، كما ندين الدعوة لنشر الكراهية ضد المسلمين أو المسيحيين أو أي دين من الأديان. فعداءنا للصهيونية ورفضنا لها ليس عداء لليهود أو رفضا لهم. بل ندعو إلى الصداقة والسلام بين كل الشعوب وكل الأديان.

إن من يشعلون الحرب ضد الشعوب لا يشعلونها لصالح أي شعب من الشعوب بل ضد مصالح كل الشعوب. فمن يدعون للحرب ويهدفون إلى ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقرا ويدعون إلى القتل والدمار إنما يفعلون ذلك لكي يزدادوا غنى وثراء على حساب الشعوب.

يجمع الناس على أن الصراع في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين هي النقطة الأكثر سخونة في العالم خصوصاً بعد أن تدخلت الولايات المتحدة في هذا الصراع مساندة لإسرائيل وللحركة الصهيونية. ورغم أن غالبية شعوب العالم تقف ضد هذا العدوان وتجد أن الخطر على السلام في العالم يأتي من القيادة الصهيونية في إسرائيل التي تساندها عصابة المحافظين الجدد (أو المسيحيين المتعصبين) الذين يسيطرون حالياً على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد عدوان إسرائيل في ١٩٦٧احتلت إسرائيل مجمل أراضي الضفة الغربية إلى جانب سيناء والجولان السورية. ومازالت حتى الآن تحتل الضفة الغربية. وتطالب السلطة الفلسطينية ومجمل الدول العربية بالسلام مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي العربية التي تحتلها. وفيما كانت تطالب فيما مضى قبل حرب ٦٧ بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية منكرة وجود إسرائيل على اعتبار أن إسرائيل هي عبارة عن فلسطين المحتلة. انحصرت مطالبتها الآن بالانسحاب من الضفة الغربية ومن أراضي فلسطين القديمة وقيام دولة فلسطين. وتزعم الإدارة الأمريكية الآن ويجاريها شارون في ذلك بأنهم يعترفون بضرورة قيام دولة فلسطين ولكن تزعم أن تحقيق ذلك لا يتحقق إلا بمقتضى التفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وأصبحت السلطة الفلسطينية وباقي الدول العربية لا تطالب بتحرير مجمل الأراضي الفلسطينية كما كانوا يطالبون من قبل، ولكنهم يريدون إقامة دولة فلسطين على الأراضي المحررة من الضفة الغربية وغزة، وتنازلوا عن كل المطالبات السابقة بتحرير مجمل أراضي فلسطين. بل وإنهم يحرمون حتى من إعلان دولة فلسطين على الأجزاء التي تتحرر من الضفة الغربية. وتنذر إسرائيل ووراءها أمريكا بالتحذيرات إن تم ذلك وليس هذا موقف إدارة بوش وحدها، بل أكد ذلك كلينتون من قبل وهدد القيادة الفلسطينية بأن أي إعلان منفرد للدولة الفلسطينية لن يعترف به، وتهدد إسرائيل بأن أي مواقف منفردة لن تعترف بها، وتهدد باحتلال مجمل الضفة الغربية. والواقع أن إسرائيل الآن لا تعترف بالسيادة الكاملة للسلطة الفلسطينية حتى دون أن يتم هذا الإعلان. والقوات الإسرائيلية منذ الانتفاضة الثانية مستمرة في عدوانها، وغزوها لأراضي الضفة الغربية وغزة وتمارس فيها الاعتقالات والاغتيالات وهدم المنازل وجرى حصار الرئيس عرفات،

الرئيس المنتخب للفلسطينيين وتحديد إقامته في رام الله. وتواصل اعتداءاتها على مختلف المدن الفلسطينية وبدأت في بناء جدار عازل يقتطع جزءًا من الأراضي الفلسطينية بحجة حماية إسرائيل من الإرهابيين.

وتستند إسرائيل في هذا العدوان و استمراره وتوسعه على القوة العسكرية، وانفرادها بامتلاك الأسلحة النووية والقوة العسكرية والتهديد العسكري الأمريكي وتتحول باقي الدول الموجودة في مجلس الأمن بلا فاعلية فلا يمثلون أي شرعية دولية في مقابل الفيتو الأمريكي الذي يستخدم للحماية المستمرة للعدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد.

وينظر اليمين المسيطر حالياً على إسرائيل والذي يتعاون معه بشكل كامل المحافظون الجدد الأمريكيون والأصوليين في الجنوب الذين ينتمون إلى طوائف البروتستانتيين والإنجيليين والتعميديين، وهذا اليمين الديني يؤمن أن الرب منح أرض فلسطين كلها لليهود.

هناك قضايا مبدئية :

الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن أن يحل بالحرب. ولا يمكن حله باعتبار أنه صراع بين اليهود والشعب الفلسطيني ومجموع الشعوب العربية وإذا كنا ننادي بالعولمة فذلك يفرض أنه من حق جميع الشعوب وجميع الأديان أن تعيش جنباً إلى جنب وتتعايش معاً. فلا تعارض في المصالح بين أي شعب وآخر وبين أي دين وآخر. فالجميع لهم حق العيش والبقاء على هذه الأرض والانتفاع بشكل متساو بخيراتها.

العنصرية ليست في صالح البشرية وكذلك معاداة أي جنس من الأجناس أو الدعوة لسيادة أي جنس على غيره من الأجناس. ويرفض العالم أيضاً معاداة السامية. ولكن ليس معنى ذلك أن يعلن اليهود تفوقهم على باقي الأجناس. ونحن ندين المذابح التي ارتكبت في أوروبا ضد اليهود التي قام بها النازيون أو غيرهم.

وأرض فلسطين لا تخص جماعة قومية أو دينية واحدة بل هي تخص كل من يعيشون وولدوا وأقاموا فيها. أما القول بأن إسرائيل هي دولة يهودية وتخص اليهود وحدهم فهو دعوة عنصرية وتتخذ مبرراً للتطهير العرقي.

وعلى أساس هذا المفهوم قام الصهاينة بعمليات الإبادة ضد الفلسطينيين وطردهم من بلادهم ومنعهم من العودة إليها.

وكذلك نرفض القول بأن فلسطين هي بلد العرب وحدهم ويجب طرد اليهود منها. ولن يتحقق السلام في ظل هذه الدعوات.

وإذا نظرنا إلى الوضع الحالي والممارسات التي يمارسها الصهاينة الذين يحكمون إسرائيل، فإنهم يقفون موقفاً عنصرياً يكفل استمرار الصراع والحروب المستمرة ولن يستفيد من ذلك لا اليهود ولا العرب الذين يقيمون في هذه الأرض.

ومع التوسع الإسرائيلي طالب الفلسطينيون لمدة طويلة بدولة علمانية واحدة يعيش فيها اليهود والعرب معاً ويتعاونون معاً على قدم المساواة. واليوم يطالب الفلسطينيون بدولة لهم وبحق العودة والوجود في الأراضي التي عاشوا فيها.

إن الدعوة الآن إلى عولمة تطرد الفلسطينيين وتمنعهم عملياً من حق الوجود في أرضهم ومنع عودة من أجبروا على ترك بلادهم والاستيلاء على أراضيهم ورفض أي حلول تسمح بوجود الشعبين على هذه الأرض والتمسك بتأكيد يهودية دولة إسرائيل متجاهلين وجود العرب ومحاولة تقليصهم ورفض عودتهم إلى بلادهم هو موقف عنصري ونضال الفلسطينيين ضد هذا الوضع هو نضال ضد الأبارتهايد ويعيد من جديد تجربة جنوب أفريقيا.

إن العولمة الحقيقية هي التي تضمن للشعوب المختلفة الحق في التواجد على أراضيها لا تفرقة بين شعب وآخر وبين دين وآخر. وإن مساندة الإدارة الأمريكية لحكام إسرائيل في هذه السياسة العنصرية يجعل الحديث عن العولمة هو حديث عن هيمنة عنصرية استعمارية معادية لمصالح الشعوب. والشعوب تسعى إلى عولمة بديلة تتفق مع تطورها وترابطها وأخائها وتقدمها.

إن الحديث عن دولة واحدة تضم العرب واليهود هو الحل النهائي الذي يتفق مع مصالح الشعوب ومع العولمة الحقيقية.

وهذا لا يعني أن يرفض العرب كحلول مؤقتة إمكانية إقامة دوليتين فلسطينية وإسرائيلية كخطوة مرحلية تتفق مع اقتناع غالبية شعوب العالم حاليا.

وفي اللقاء الأخير الذي تم في إبريل الماضي بين بوش وشارون أعلن بوش موقفاً جديداً للإدارة الأمريكية ساند فيه الدعوة إلى الاحتفاظ بعدد من المستوطنات في الضفة الغربية وعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين وأكد مرة أخرى على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل. وهو نفس الموقف الذي تتخذه إسرائيل ضاربة عرض الحائط بالشرعية الدولية وبقرار التقسيم الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة والذي على أساسه قامت دولة إسرائيل والذي كان يقضي أيضاً بقيام دولة فلسطين.

وتسن بذلك قيادة بوش ومعه شارون قاعدة جديدة تضرب عرض الحائط بما يقرره المجتمع الدولي عن طريق هيئة الأمم المتحدة، وتضع مبدأ جديدا يعطي للولايات المتحدة الحق في فرض كل ما تراه متفقاً مع المجموعة المسيطرة ويتفق مع مصالحها الاستغلالية.

ان موافقة غالبية المجتمع الدولي على قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ وموافقة الشيوعيين المصريين والعرب على هذا القرار لم يكن يعني أنهم يعتبرونه أفضل الحلول أو أنه الحل الأمثل. ولكنه كان يعني أنه الحل الممكن والسلمي للنزاع القائم.

وإذا كان هذا الحل أو كل الاقتراحات والعروض التي قدمت بعدها وأكدتها هيئة الأمم المتحدة لم تؤدي إلى حل سلمي ولا يبدو أنها ستؤدي إلى ذلك بسبب تعنت إسرائيل ومساندة الإدارة الأمريكية فلا حاجة للعرب أن يقدموا تنازلات بل عليهم أن يتمسكوا بالحل العادل الذي يكفل أن يعيش العرب واليهود في بلد واحد ويسود بينهم سلام. وهم يحتاجون إلى جهد طويل والعمل في المجالات المحلية والدولية وكسب الرأي العام العالمي للدفاع عن هذا الحل.

فالحلول التي يقدمها بوش وشارون لا يمكن أن تكون أساساً للتفاوض، لأنها حلول تقوم على العنصرية والأبارتهايد والتسليم بشرعية الاحتلال والضم، وهو أمر لا يمكن مبدئياً أن تقبله الشعوب العربية أو أي شعوب في العالم ولا يتفق مع مصالح السلام والتعاون والمساواة بين الشعوب.

***

١١

الاشتراكية هي المستقبل «١» (*)

بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لقيام جمهورية الصين الشعبية

* نشرت في «آفاق اشتراكية» العدد الرابع (مايو ٢٠٠٥) ص١٥٦.